



السنة الأولى - العدد التاسع - أبريل ٢٠٠٠

- انحراف الهوية والخلط بين الأنا والآخر
- هل يظل خاتمى رئيسا للجمهورية؟
- الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى
- العلاقات الإيرانية الألمانية
- العولمة والأمن القومى الإيرانى





السنة الأولى ـ العدد التاسع ـ أبريل ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام

إبراهيم نافع

مدير المركز :

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير :

د. محمد السعيد إدريس

المنسق :
أحمد منيسى

وحدة الترجمة
د. مدحت أحمد حماد
د. محمد محمود عبد المحسن
د. مصطفى موسى شرف
أ. فتحى أبو بكر المراغى

المدير الفنى :
السيد عزمى
الاخراج الفنى :
حامد العويضى

صورة الغلاف :
نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان - إيران

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

انحراف الهوية والخلط

من بين أهم إسهامات وتجليات سماحة الإمام الخميني اجتهاده بخصوص الهوية القومية لإيران. فإدراك الهوية القومية وخصائصها هو الذي يميز بين «الأنا» القومية و«الآخرين» الذين ينتمون الي هويات قومية أخري. وهذا الإدراك هو الذي يفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويحدد أنماط التعامل مع الآخرين. الأكثر من ذلك أن الإمام الخميني يعتبر معرفة وإحياء الهوية القومية رمزاً للاستقلال وقدرة الدولة ومانعاً يحول دون بسط سلطة القوي العالمية وهو يقول في هذا:

«لن يتأتي أي استقلال إلا بمعرفتنا أنفسنا»: ويعتبر أن رمز وقدرة الدولة بالعودة الي ذاتها، والثقة بالذات. وشرط تحقق هذا الأمر «أن يفهم أفراد المجتمع أننا نحن أيضا لنا وجودنا، ذلك الوجود الذي تبلور في ثقافتنا».

ويضيف الي ذلك قائلاً: «لقد أضعنا ذاتنا، وأضعنا مفاخرنا، وطالما أن هذا الضائع لم يظهر فأنتم لم تستقلوا، فاظهروه واعثروا عليه».

ومن أكثر ما أثار استياءه تلك الهجمة التغريبية التي شوهت الهوية القومية لإيران وغيرها من الدول الشرقية. فهو يعتقد ان سبب انحطاط مجتمعات الشرق وتخلف أممه هو التغريب. فالغرب قد سعي عن طريق طرح أيديولوجية الدمج الي السيطرة علي الشرق حتي يفرغه من هويته، ويجعله غريباً عن ذاته، وفاقداً للثقة في نفسه وغارقاً في عجزه وأكثر اعتماداً علي الغرب في جميع شئونه. وقد ألحق بث هذا الفكر أكبر ضربة بالثقة في الذات والاعتماد علي النفس لدي أمم العالم الثالث، وجعلهم مستعدين لتقبل السلطة الثقافية ومن بعدها السلطة السياسية والاقتصادية للغرب ويقول:

«لقد اجتهد الغربيون في أن يغيبونا عن ذاتنا، ويفرغونا منها، وقد أفهمونا أن ذاتنا لا تمثل شيئاً، وأن كل شئ موجود في الغرب». ويري أن أهم سبيل لمواجهة ذلك هو نفي الذات الكاذبة، والتي خطوتها الأولي هي معرفة الذات الواقعية، وإحياء الهوية القومية كأهم عامل للحفاظ علي قوة واستقلال إيران.

والعنصر الأساسي للهوية في نظر الإمام الخميني هو الثقافة. ويري أن الثقافة الواقعية الأصلية الإسلامية – الإنسانية هي الأساس المتين للهوية القومية الإيرانية. لذلك فهو في تحديده للهوية القومية الإيرانية يدمج بين الأساس الاثني (العرقي) لإيران وثقافتها الإسلامية، ومن ثم فإنه عندما يتحدث عن الهوية الإيرانية نجده يتحدث عن «الهوية الإسلامية الإيرانية» ومع اعترافه بالهويات المختلفة القومي منها والاقليمي والوطني والقبلي والديني، فقد اعتبر هذه الهويات لها مراتب مختلفة، وأن الهوية الأصيلة الباقية هي الهوية القائمة علي الثقافة والاعتقاد. وفي رأيه أنها هوية واحدة. فالهوية الإسلامية تحوي داخلها هويات وطنية وإقليمية وقومية. وفي تأكيده علي ان الثقافة، وليس العرق أو الأرض، هي المقوم الأساسي للهوية، وبتأكيده علي أن الثقافة الإسلامية – الإنسانية هي أساس الهوية القومية الإيرانية، فقد فصل حدود فكره عن الآخرين الذين يؤكدون علي نظرة عرقية أو قطرية ضيقة للهوية.

ويبقي أن نتساءل: الي أي حد يلتزم قادة إيران بهذا المفهوم الخميني للهوية القومية الإيرانية وانعكاساته علي تحديد إطار «الأنا» و«الآخرين»، وموقع الدول الإسلامية المجاورة بين هذه الـ «أنا»، وهؤلاء «الآخرين». هل الشعوب الإسلامية تقع ضمن الـ «أنا» أو «الذات» أم تعتبر من الآخرين. أم هي هذا وذاك.

بمفهوم الخميني تعتبر الشعوب الإسلامية جزء لا يتجزأ من «الأنا» إنطلاقا من وحدة الثقافة. ومن ثم فإن توجهات السياسة الخارجية مع الدول الإسلامية

بين «الأنا» و«الآخر»

يجب ان تختلف عن توجهات هذه السياسة نحو الأمم والشعوب الأخري غير الإسلامية. والعلاقات الإيرانية مع الدول الإسلامية يجب ألا تكون علاقات دولية تقليدية، بل يجب أن تكون علاقات من نوع له خصوصية «الأنا» ، علي نحو ما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية-العربية مثلاً.

وبكل أسف ، يجد المرء نفسه مضطراً أن يقول ان توجهات السياسة الإيرانية نحو الشعوب والدول الإسلامية، بما فيها الدول الإسلامية العربية المجاورة، أبعد ما تكون عن اطار علاقات الـ «أنا» ، وأقرب ما تكون الي اطار علاقات «الآخر» . ومن ثم ينطبق عليها ما ينطبق علي العلاقات الدولية الإيرانية من أنماط للعلاقات والتفاعلات سواء كانت صراعية أو تنافسية أو تعاونية حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية الإيرانية الضيقة، بكل ما يعنيه ذلك من انحراف في الهوية وخلط بين «الأنا» و«الآخر» .

الأسوأ من هذا كله ، أن بعض الكتاب والمفكرين بل ورجال السياسة الإيرانيين لا يتعاملوا مع الدول الإسلامية العربية في الخليج معاملة الدول بعضها لبعض، فهم يعتبرون دول مجلس التعاون الخليجي، ربما باستثناء السعودية، أقل من أن تكون دولاً ويطرحون معايير مغلوطة لتأسيس العلاقات مع هذه الدول، أبرزها مثلاً «عمر الدولة» فهم يتندرون مثلاً من أن عمر دولة الامارات أو قطر أو البحرين لا يزيد عن ثلاثين عاماً . ويقارنون عمر إيران «الدولة» أو «الامبراطورية» بعمر هذه الدول ، ومن ثم ينظرون باستعلاء يتناقض كلية مع أساس وحدة الثقافة الإسلامية وما تفرضه من توحد في الهوية بين إيران وهذه الدول .

لقد تعمدنا أن ننشر في هذا العدد من «مختارات إيرانية» مقالاً كتبه «حسين مفتاح زاده» ونشرته صحيفة «انتخاب» في عددها يوم ١٥ يناير الماضي، وفيه يتحدث بلغة لا ترقي الي مستوي المسئولية، ويتحدث بإساءة متعمدة الي «حكام الامارات» ويحاول أن يفسر اهتمام حكام الامارات بإثارة قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ علي أنه محاولة للهروب من المشاكل والأزمات الداخلية دون أن يكلف نفسه مغبة القيام بدراسة علمية عن حالة «الاستقرار السياسي» في الامارات مثلاً ليحكم - عن علم ودراية ونزاهة - هل الامارات دولة تنعم بالاستقرار أم لا، وكنا نأمل أن يطور مثل هذا البحث ويستخدم المعايير ذاتها لدراسة «الحالة الإيرانية» ويقول لنا هل إيران دولة مستقرة سياسياً أم لا ، ويحدثنا عن مستوي الرضا الشعبي عن الحكم في إيران ، ودرجة اللجوء الي العنف السياسي في تصفية حسابات الصراع السياسي، ومدي تخبط وازدواجية الأجهزة في إدارة العملية السياسية برمتها في إيران .

الغريب أن مثل هذه الكتابات التي تستنكر علي الامارات الدفاع عن حقها في استرداد جزرها المحتلة، والتي تستنكر علي الأخوة في مجلس التعاون الخليجي أو في جامعة الدول العربية مساندة ودعم الموقف الاماراتي، نجد بعضها يتحدث عن مشروع تكامل اقتصادي وأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ويعيب علي دول المجلس التوجه المنفرد دون إيران نحو توحيد التعريفة الجمركية كخطوة للانطلاق نحو تشكيل كتلة اقتصادية موحدة . ويطالب بمشاركة إيران مع هذه الدول في تلك الخطوة .

منتهي التناقض في السياسات ، تماماً كما هو منتهي الانحراف عن الهوية القومية السوية التي صاغها سماحة الإمام الخميني لإيران بجعل الإسلام والثقافة الإسلامية عنصر مشترك في تحديد الهويات القومية للدول الإسلامية وعامل توحيد بين هذه الهويات القومية في هوية إسلامية موحدة، وهذا ما نأمل أن يدركه الإيرانيون .

د.محمد السعيد إدريس

شئون داخلية

هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية؟

■ بقلم :علي كهن نسب ■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٢/٦

علي الرغم من أنه لم يبق غير فترة وجيزة قد تصل الي أقل من ثلاثة أشهر علي انتخابات رئاسة الجمهورية (١) في ايران، بيد أن مسألة ترشيح خاتمي أو عدم ترشيحه في هذه الانتخابات ما زالت قائمة وتتردد بشكل واسع النطاق بين المحافل السياسية والصحفية .

ومن ناحية أخري، ما زالت الجبهات المعارضة للحكومة- قبل الثاني من خرداد وحتي اليوم - تحاول النيل من حكومة خاتمي وشخصية رئيس الجمهورية المتمثلة فيه، وتدعي أكثر من أي وقت مضي بأن شعبية خاتمي قد انخفضت، وقد وصل الأمر الي أن أحد هؤلاء يقول بصراحة ان شعبية السيد محمد خاتمي قد حققت انخفاضا يصل الي أقل من ٥٠٪.

ويذكر السيد "حميد رضا ترقي "عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة الاسلامية، في صدد ترشيح خاتمي أو عدم ترشيحه في انتخابات الرئاسة القادمة لعام٢٠٠١ بصراحة: «انه في ظل الوضع الحالي، لا يمكن تحمل السيد «خاتمي» بوصفه رئيسا للجمهورية الا لفترة رئاسية واحدة فقط».

ولكن أكثر من ٨٣،٣٪ من عدد الاشخاص الذين شاركوا في استطلاع للرأي يقولون : «ان السيد خاتمي يجب أن يرشح نفسه في منصب رئيس الجمهورية للدورة الثانية، وأن ٥٧،٦٪ من نفس هذه الاصوات تقول "اننا سوف ننتخب السيد خاتمي مرة أخري في الانتخابات القادمة».

والجدير بالذكر أن نتائج الاحصائيات الرسمية التي أجريت في هذا الشأن والتي تعبر عن أداء أفراد المجتمع الايراني تشير الي أنه لربما انخفضت شعبية خاتمي لعدم تعاطف المعارضين والمنتقدين، بيد أنه في المقابل انخفضت كذلك شعبية منافسي خاتمي ولكن بدرجة أكبر.

وبينما يثار الجدل حول حضور خاتمي ساحة الانتخابات القادمة أو غيابه (٢)، يختلق البعض الازمات والبعض الآخر يضغط علي الحكومة من ناحية ، وعلي خاتمي من ناحية أخري، حتي يتنحي الأخير عن الاشتراك في تلك الانتخابات.

في حين يصر أناس كثيرون علي تواجد خاتمي لمرة أخري علي رأس السلطة التنفيذية والسياسية في الدولة خلال هذه الانتخابات .اذ يقول أحد الطلاب في هذا الصدد: «ان الكثيرين يحاولون إثناء خاتمي عن التواجد علي رأس السلطة التنفيذية في الدولة».

ويضيف هذا الطالب قائلا "اننا اذا ما عدنا للوراء قليلا ، وحتي الثاني من خرداد سنري الدعاية العدائية التي قام بها المعارضون .وسندرك أن ما كان يحدث في ذلك الوقت يحدث اليوم، ومازال كرنفال عاشوراء عالقا في الأذهان .فقد انتخب السيد خاتمي في انتخابات الرئاسة الماضية بالرغم من كل الدعاية المغرضة ضده حينذاك، ولم ينل المعارضون من هذه الانتخابات سوي الكوابيس التي يرونها في منامهم، وهذا يؤكد أن هذه الدعاية لن تقف حائلا أمام استمرار مسيرة الاصلاح .

وبينما أعلنت جمعية المؤتلفة الاسلامية منذ شهر مضي عن انخفاض شعبية السيد خاتمي الي أقل من ٥٠٪، إلا أن الاستطلاع الذي أجري من قبل المؤسسة الوطنية (٣) لتحليل الرأي العام يشير إلي أن ٨٣،٣٪ من مجموع الأصوات

المشاركة في هذا الاستطلاع تؤكد علي ضرورة تواجد السيد خاتمي علي ساحة انتخابات الرئاسة القادمة لعام ٢٠٠١،

والجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع قد أجري في ٢١ ،٢٢ من شهر يناير الماضي لعام ٢٠٠١ ، وقد اشترك فيه ١١١٨ شخصا من الرجال والنساء - ٥٣,٥٪ نساء،٤٤,٥٪ رجال- في مرحلة عمرية بين ١٦ عاما فيما يزيد، وقد وقع هذا الاستطلاع في عشرين منطقة عشوائية من أحياء العاصمة طهران..

ومن خلال هذا الاستطلاع سئل بعض الأشخاص الذين شاركوا في انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ١٩٩٧، وهم أنفسهم الذين رشحوه لهذا المنصب، هل ترغبون في ترشيح السيد خاتمي لمرة أخري في انتخابات الرئاسة القادمة لعام ٢٠٠١، أجاب ٨٩,١٪من مجموع هؤلاء «نعم نرغب».

وحينما سئل نفس السؤال للأشخاص الذين لم يشتركوا في تلك الانتخابات لعدم توفر لديهم الشروط اللازمة حينها أجاب ٨٨,٤٪ «نعم نرغب . "كما وجه نفس السؤال للأشخاص الذين انتخبوا غير السيد خاتمي، أجاب ٧,١٢٪ منهم "نعم نرغب."

أما الشئ اللافت للنظر علي نتائج هذا الاستطلاع أن نتائجه قد أسفرت عن وجود أصوات عديدة سترشح خاتمي في الانتخابات القادمة وهم أنفسهم الذين رشحوا مرشحين آخرين غير خاتمي في الانتخابات الماضية، حتي أن نسبة تأييدهم لخاتمي وصلت ٥٥٪.

ويري بعض المثقفين أن جماعة الثاني من خرداد (٤) هي نتاج لفترة تاريخية ويعتقدون أن مسيرة هذه الحركة التاريخية بدأت من الماضي وانتهت عند الثاني من خرداد لعام ١٩٩٧.

ولا شك أن هذه الحركة التاريخية العظيمة كان لها انعكاساتها علي الصعيد الداخلي، مما أدت إلي تغيير توجهات العالم بالنسبة لإيران، كما أحدثت تغيرات إيجابية علي كافة المستويات التنفيذية والسياسية والاقتصادية في إيران.

ومن أسف، فإن المعارضين والمنتقدين لم يفهموا هذه الحقيقة ورفضوا الوئام والوفاق مع الإصلاحات التي يقودها خاتمي، بل إن واحداً من رجال الدين والذي ينتمي إلي هذه الفئة المعارضة يقول أثناء خطبة الجمعة في مسجد "أرك" الواقع في مدينة طهران "إن جماعة الثاني من خرداد تمثل البثور التي طفت علي سطح الثورة الإسلامية ."

ويري "حسين شاه محمدي "أحد طلاب جامعة آزاد: «إن أكثر من ٢٠ مليون مواطن أيدوا برامج السيد خاتمي في انتخابات ٩٧، ووضعوا ثقتهم في السيد خاتمي ليكون علي رأس السلطة التنفيذية في إيران». وفي السؤال الذي وجه إلي هذا الطالب والقائل: «لماذا صوت مع السيد خاتمي وقمت بترشيحه؟، رد قائلاً: «إن الشعارات التي طرحها السيد خاتمي ضمن برنامجه الانتخابي كان مجتمعنا في حاجة إليها، أو علي الأقل لم تكن موجودة بشكل جدي في العشرين سنة الماضية، وقد رأي الناخبون أن المطالب التي نادي بها الشعب ولاسيما احترام كرامة الإنسان، والالتزام بالقانون والتشريع، والمشاركة الوطنية والشعبية وإقامة المجتمع المدني والإصلاحات علي كافة المستويات وكل هذه المبادئ قد تبلورت في برنامج السيد خاتمي وفي شخصيته، ومن هذا المنطلق وضعوا ثقتهم فيه».

والآن وبعد أن أوشكت الدورة الأولي للسيد خاتمي في منصب رئيس الجمهورية علي الانتهاء، فقد تعرف الناس أكثر علي سمات شخصية السيد خاتمي وعلي نتائجه وأفكاره.

ويقول «علي بالايي» طالب جامعي: «إن الناس ترشح الشخص الذي لا يتخلف عن تحقيق مطالبهم، وقد تحقق هذا الأمر في جماعة الثاني من خرداد والتي مازالت تواصل تحقيق هذه المطالب "كما يضيف هذا الطالب قائلا: «إنه يمكن الثقة في شخص خاتمي علي كافة المستويات، وإذا ما استطاع التخاطب مع الناس بشفافية فسوف يضعون فيه ثقتهم مرة أخري». ويري هذا الطالب أن الناس يرغبون في معرفة ما يجري علي الساحة وما يقع من مواقف، وحينا يقول السيد خاتمي انه بوصفه رئيساً للجمهورية ويرأس السلطة التنفيذية ولا يمتلك السلطات الكافية، سيكون من الأجدر لو عرف الناس هذا الأمر، حتي يحددون إلي أي مدي يمكن أن يستمر هذا الوضع.

وحينما سئل المشاركون في الاستطلاع "إلي أي مدي يثقون في السيد خاتمي بوصفه رئيسا للجمهورية؟ "أجاب ٣١,٨٪ منهم: نثق بنسبة كبيرة، و٤٦٪ بنسبة كبيرة نسبياً، وفي عبارة أخري فإن ٧٧,٨٪ من مجموع المشاركين في هذا الاستطلاع يثقون في شخصية السيد خاتمي كرئيس للجمهورية بدرجة جيد جداً وأن ١٥,٩٪ من الأصوات تثق بدرجة جيد وفي المقابل يوجد ١٥,٩٪ تثق فيه بدرجة ضعيف، بينما ٥,٢٪ فقط منه نسبة هذه الأصوات لا تثق في السيد خاتمي كرئيس للجمهورية.

وحينما ورد الحديث عن تقييم أعمال السيد خاتمي خلال فترة توليه رئاسة الجمهورية الحالية، نجد أن هناك آراء متفاوتة بهذا الشأن، فهناك من يتحدث عن المشكلات الاقتصادية ويدعي أن السيد خاتمي لم يوفق في هذا الجانب، وهناك من يقول أن خاتمي ورث اقتصاداً مذبذباً، وإصلاح هذا الأمر يحتاج لتآلف كل القوي الموجودة سواء المؤيدة أو المعارضة للحكومة، فضلا عن جذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

ويقول مديرو احدي المدارس الثانوية: «إن أنشطة السيد خاتمي الثقافية لم تلق أي قبول تحت أي عنوان، أما عن الناحية الاقتصادية فلم يستطع فعل الكثير، ولكن لا يجب زيادة الفجوة بين الغني والفقير والتي مازالت تزداد يوما بعد الآخر، فحكومة خاتمي يجب ان تعمل شيئا إزاء هذا الأمر وتسعي لتوفير فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي الذي يعد أمراً في غاية الأهمية، حيث أن خاتمي قد سعي منذ البداية الي تنمية الحالة السياسية وكان هذا علي حساب الوضع الاقتصادي، ويجب علي رئيس الجمهورية أن يوفر الظروف



الملائمة لجذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

أما "علي بالايي "طالب فيقول "إن السيد خاتمي لا يستطيع أن يطبق كل شعاراته، فحرية التعبير والحرية التي تأتي في أعقاب هذا التعبير أمر جد هام، لكن السيد خاتمي لا يستطيع توفير الظروف الملائمة لهذه الحرية."

وعلي ما يبدو أن السيد خاتمي يواجه عوائق كبيرة، ويعتقد – علي حد قول هذا الطالب – أن خاتمي أحجم عن مواجهة هذه العوائق."

ويعتقد أحد الأدباء ،أنه منذ أول يوم لخاتمي في الانتخابات وهو مواجه بالعديد من العوائق والمشكلات والتي لم تنته بنهاية الانتخابات، بل فاقت ذلك بكثير."

ويقول "محمد تبريزي: إن محاكمة رئيس البلدية (٥) والهجوم علي الوزراء وعلي السائحين، وأحداث المدينة الجماعية، ومحاولة اغتيال سعيد حجاريان، كل هذا قد اثقل حكومة خاتمي بالعديد من المشكلات والعوائق علي الصعيد الداخلي والخارجي، ومع مثل هذه الأجواء لا يمكن أن نتوقع من خاتمي القيام بأي معجزات حيال ذلك."

وقد سئل المشاركون في الاستطلاع الذي ذكرناه آنفا، "هل أعمال السيد خاتمي التي جاءت علي مدار الأربع سنوات مرضية؟ " ٨٣,١٪ منهم قالوا مرضية ٩٢٪ رضاءً تاماً، ٥٤,١٪ رضاءً نسبيا بينما لم يرض عنها ١٦,١٪.

كما أكدت نسبته ٥٧,٦٪ من هؤلاء المستطلعين بأنهم سيرشحون خاتمي حينما تأتي الانتخابات، وقالت نسبة بلغت ١٧,٤٪ إن ترشيحهم لخاتمي متوقف علي مدي اشتراك المرشحين الآخرين.

وتأسيسا علي ما سبق، فإن أرقام الإحصائيات التي أسفرت عنها نتائج الاستطلاع تشير إلي أن ٧٥٪ من المواطنين الطهرانيين سوف يعطون أصواتهم في انتخابات الرئاسة القادمة للسيد خاتمي إذا ما ظلت الظروف الموجودة في المجتمع وقت هذا الاستطلاع قائمة حتي موعد الانتخابات.

وفي اللقاء الذي حضره الرئيس محمد خاتمي مع طلابه في الجامعة في ٩ ديسمبر ٢٠٠٠ اكتفي فقط بذكر بعض المشكلات التي واجهته في منصبه وقال إنه لن يذكر المزيد حرصا علي مصلحة السلطات اللازمة لتحقيق مطالب الناس، وقد ألحق به المعارضون العديد من الأضرار نتيجة هذا التصريح."

ويقول "محمد مهديلو" – طالب – علي الرغم من أن الدستور يكفل اشتراك السلطات الثلاث في القرارات، إلا أن هذا ليس معناه أن تتدخل سلطة في شؤون السلطات الأخري."

ويقول "محمد دليري " أديب "إن الدولة تواجه مشكلات صعبة ولا يمكن التغلب عليها بسهولة."

ويذكر: «لا ننسي أننا من الدولة النامية من الناحية الاقتصادية، وحتي نتقدم نحتاج إلي رؤوس الأموال الداخلية والخارجية والطاقات البشرية المدربة .ولكن أدي ارتكاب بعض الحماقات من قبل بعض التكتلات في الدولة إلي فرار الاستثمارات والأفراد وأصحاب الخبرات والعقول المفكرة من الدولة، فهل في مثل هذه الظروف يمكن إعمار الدولة؟ .

وقد عقب المواطنون عن أسباب المشكلات والمعوقات التي تواجهها رئاسة الجمهورية ٣٠,٩٪ ارجع أسباب هذه المشكلات إلي التضارب في وجهات النظر بين الإدارات والمؤسسات الحكومية في الدولة، بينما ارجع ١٥,٢٪ هذه المشكلات إلي المعوقات الصعبة والتكتلات في النظام .وكذلك أرجع ١٣٪ من المواطنين أن هذه المشكلات سببها صراعات الأجنحة وما ينتج عن هذه الصراعات من سلبيات تعوق مسيرة الحكومة.

إذ يقول أحد المواطنين في هذا الصدد: "مع الأسف أن الصراع بين الأجنحة والتشدد من قبل بعض التكتلات وصل إلي الحد الذي ضاعت معه المصالح الوطنية، بينما يجب أن تكون هذه المنافسة في صالح تقدم الدولة، لكن اتباع أساليب المنافسة بكل الطرق الممكنة أدي إلي شدة الصراع بين الأحزاب والتكتلات."

ويقول "فرامرز رستم خاني "طالب " :«إن السيد خاتمي يتبع أسلوب اللين في عمله، لذلك فهو كثيراً ما يصطدم بالمشكلات، وإذا ما اتبع أسلوب الحزم والشدة لن يواجه في طريقه المشاكل."

هذا وقد أرجع ١٠,٤٪ من المواطنين أسباب المشاكل التي يواجهها خاتمي في تنفيذ برامجه إلي سمات شخصية السيد خاتمي نفسه، وكذلك ارجع ١٠,٤٪ هذه الأسباب إلي بعض الشخصيات والمؤسسات غير الرسمية في الدولة.

وقد صدق ٦٢,٧٪ من المواطنين علي أن خاتمي لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ مطالب الناس، في حين عارض ٢٢,٣٪ منهم هذه الفكرة.

وعلي الرغم من أنه لم يبق من الوقت سوي القليل علي انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ٢٠٠١، ومازال رئيس الجمهورية محمد خاتمي لم يعلن عن موقفه في الترشيح لهذا المنصب، إلا أن البعض يعتقد أنه سوف يشارك في الانتخابات رغبة في تحقيق مطالب الشعب، والبعض الآخر يري بأنه لن يشارك بسبب المشاكل التي رآها بسبب تحقيق مطالب الشعب.

ويقول "قاسم بنكاهي – مواطن طهراني «إذا ما خاض خاتمي الانتخابات القادمة، سيكون بدون منافس، وعلي من تحملوه الأربعة سنوات – وهم لا يرغبون – أن يتحملوه أربع سنوات أخري، وسواء شاءوا أم أبوا سوف يرى الناس خاتمي مرة أخري.

إن الاعتراض علي خاتمي يعني إضعاف النظام والدولة والوقوف في مواجهة الشعب، لأن خاتمي يمثل رئيس السلطة التنفيذية في الدولة. والتوتر الموجود في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل إبعاد خاتمي يخدش الأمن والمصالح الوطنية للبلاد.

كما يضيف هذا المواطن: "للأسف أن التعصب وإيثار المصالح الشخصية جعلنا لا ندرك إلي أي مدي إبعاد خاتمي

يمثل ضربة للإسلام والثورة، وللأسف أيضاً فهناك من يدعي الوحدة الوطنية والوفاق والمساواة، وعند اللزوم يؤثر المصلحة الشخصية علي المصالح الوطنية فهم لا يدرون ما سيكلف النظام والثورة من جراء غياب خاتمي.

وقد سئل المشاركون في الاستطلاع "عن الأسباب الحقيقية - في وجهه نظرهم - التي تجعل الرئيس محمد خاتمي يحجم عن ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة"؟

ارجع نسبة ١٢,٤ ٪ من هؤلاء، هذه الأسباب إلي عدم استطاعة خاتمي، هذا بينما ارجع ١٠,٨ ٪ إلي عدة عوامل ولاسيما الإحباط وتدخل مراكز القوي، إلا أن فئة أخري بنسبة ٩,٨ ٪ أرجعت هذه الأسباب إلي القضايا السياسية والأزمات والصراعات والضغوط التي نتجت عن صراع الأحزاب والأجنحة في الدولة.

أما بما يتعلق بالمنافسين في هذه الانتخابات أمام السيد خاتمي فنتائج الاستطلاع تشير إلي أن خاتمي هو أهم شخصية وحصل علي ٥٣,٢ ٪، بينما اختلفت الآراء حول الإحصائيات الأخري. غير ان أهم شخصية جاءت بعد شخصية محمد خاتمي هي شخصية عطاء الله مهاجراي (٦) وحصل علي ٣,٤ ٪ من الأصوات، ثم يأتي هاشمي رفسنجاني (٧) في المرتبة الثانية وحصل علي ١,٩ ٪ من الآراء، ثم "مير حسين موسوي "(٨) وحصل علي ١,٢ ٪، ثم جاء "ناطق نوري" (٩) وحصل علي ٠,٨ ٪، ثم "محمد رضا خاتمي (١٠) ٠,٤ ٪ . ثم ولايتي (١١) برصيد ٠,٤ ٪، ثم جاء "ري شهري "في المرتبة الأخيرة برصيد ٠,٢ ٪.

ولعل تواجد خاتمي من عدمه علي ساحة الانتخابات القادمة قد اقلق منام التيار المحافظ والتكتل الذي يتخذ نفس السبيل، غير أن تواجد خاتمي لأربع سنوات أخري يمثل كابوسا ثقيلا علي قلوب هؤلاء، وبالرغم من التصريح الذي أدلي به أحدهما مؤخرا والقائل بصراحة أن تواجد خاتمي أصبح غير محتمل، فإن هذا الاستطلاع قد أكد أن اكثرية الآراء سوف تؤيد خاتمي، ومن ثم يجب علي المعارضين أن يتحملوا هذا الواقع.

هوامش:

١ ـ تعتبر هذه الانتخابات هي الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩، فقد تولي الدورة الأولي بني صدر والثانية محمد علي رجائي ثم تولي سيد علي خامنئي دورتين متتاليتين وكذلك هاشمي رفسنجاني الذي جاء بعده لدورتين متتاليين، إلي أن جاء محمد خاتمي وتولي هذا المنصب في دورته السابعة.

٢ ـ كان السيد خاتمي قد أعلن عن استعداده لخوض هذه الانتخابات في فترة لاحقة لترجمة هذه المقالة.

٣ ـ اجري هذا الاستطلاع من قبل المؤسسة الوطنية لتحليل الرأي العام تحت عنوان "شعبية السيد خاتمي وانتخابات مايو ٢٠٠١."

٤ ـ الثاني من خرداد هو تيار إصلاحي حديث النشأة، وهو التيار الذي يشغل اليوم اهتمامات كافة الأوساط السياسية وبات يطلق عليه تيار الثاني من خرداد نسبة إلي انتخابات الثاني من خرداد التي أجريت في مايو ١٩٩٧.

٥ ـ أشارة إلي محاكمة "غلام حسين كرباستش :رئيس بلدية طهران .

٦ ـ الدكتور عطا الله مهاجراني وزير الثقافة الإيراني السابق.

٧ ـ حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني السابق لدورتين متتاليتين ورئيس مجمع تحديد مصلحة النظام حاليا.

٨ ـ مير حسين موسوي "رئيس وزراء إيران الأسبق.

٩ ـ ناطق نوري :رئيس مجلس الشوري الإسلامي السابق.

١٠ ـ محمد رضا خاتمي :نائب رئيس مجلس الشوري الإسلامي وشقيق الرئيسي الإيراني محمد خاتمي.

١١ ـ علي أكبر ولاياتي: وزير الخارجية الايراني الأسبق.

صبر خاتمي «شعر»

■ يوسفي دهكاء

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٣/١

ورد في العدد الثامن من «مختارات إيرانية» ما أخذ يتردد في إيران حول «خاتمي» بوصفه «بطلا قوميا منقذاً و «منجياً» للأمة الإيرانية مما فيها من مهالك وأزمات. وهو ما تعرض له «مرتضى فاطمي» في جريدة رسالت (الرسالة) في ٢٠٠١/١/٤ والذي نشرته مختارات إيرانية في ملفها عن «الإنتخابات الرئاسية» وفتنة خاتمي». لقد قال «مرتضى فاطمي»: «إن نظرة بسيطة للأشعار والأدبيات التي قيلت ونظمت في وصف رئيس الجمهورية - خاتمي - والتي تنشر دائماً في صحف الإصلاحيين تبين وتدلل على «تبلور» و«نضج» هذه الثقافة، أى ثقافة «البطل القومي».

وقد هدفت مختارات إيرانية في هذا العدد الى التأكد من هذا الكلام الذى ساقه «مرتضى فاطمي».. ولم يكن ذلك بالأمر الصعب. الأشعار التالية نموذج لهذه الأدبيات والثقافة السياسية التي تسود إيران حالياً . (المترجم)

صبر خاتمي

خاتمي ! في كل مرة نراك فيها على شاشة التليفزيون
نأخذ منك - والله - درساً في الصبر والاستقامة
لك صبر ..مثل صبر أيوب رسول الله
ولك حق كحق ابن الزهراء ولى الله (*)
على هو مظلوم التاريخ وأنت مظلوم هذا العصر
رجاءً.. لا تعطى الفرصة للسفهاء كي يحفظوا إيران(**)
كلمة نقولها حقاً للتاريخ ولشعب إيران
الناس جميعاً يعلمون جيداً بأنك أنت الذى على حق في هذا العصر
لك «عهد» مع الناس و«قسم» على القرآن
فاوفى بعهدك وقسمك فإنك على الحق في هذا الميدان
لقد عقد شعب إيران كله الأمل فيك
فلا تيأس فأنت «السيد» الذى يعضدك الناس
رغم أنك تعانى الجراح من صعوبات هذا العصر
لكنك كنت رحيماً بجرح أمة إيران
أهم مافى هذا الشعب الطيب أنه فقد عقد القلب بك
وجلس الى جوار «الأمل» فيك كي ينال الحرية
رغم أن سكوتك وصبرك له معنى الظفر والنصر
لكن لابد أن تترك حزنك في قلبي.. وما أكثر مافيه من الحزن
ووالله ليس قصدى أو هدفي هو التمجيد بك أيها «السيد»
لكنك وقفت في إمتحانك هذا مدافعاً عن هذا الشعب الأسير

(*) المقصود هنا الامام على بن أبى طالب كرم الله وجهه (المترجم).

(**) المقصود هنا حث خاتمي على إعلان ترشيحه للإنتخابات (المترجم).

٤٠ مليـون إيرانى لهم حق الإنتـخـاب.. ولكن..؟

■ محمد رضا باهنر*

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/٢/١١

علي الرغم من أن الإحصائيات المعلة تشير الي أن ٤٠ مليـون إيراني لهم حق المشاركـة فى الانتـخـابات الرئاسية القادمة، إلا أنه من الضروري التأكيد علي أن حجم مشاركتهم في التصويت سيتوقف علي مدي التوفيق والنجاح الذي سوف تقيم من خلاله مدة رئاسة السيد خاتمي، خاصة فيما يخص عملية المحافظة علي الأمن القومي .

وعـودة سريعـة الي انتـخـابات الثـاني من خـرداد ١٣٧٦هـ . س/مايو ١٩٩٧ سوف تذكرنا بأن ٩٠ ٪ مما كـان لهم الحق في التـصـويت كـانوا قـد شـاركـوا في الإنتـخابات فإذا ما جاز لنا القياس علي هذا فإن حجم المشاركين في الإنتخابات القادمة لا يجب أن يقل عن ٣٥ مليون إيراني .

إن الشئ الذي يثـيـر أسـفنا هو أن الحكومـة ووزارة الداخلية حتي الآن لم تبد استعدادها الكامل للإنتخابات . كما أن وزارة الداخلية بتعيينها السيد «تاج زاده» رئيساً للجنة المنظمـة للإنتـخـابات تكون قـد وجـهـت بذلك «ضربة مجهضة» لحجم مشاركة الناس في الإنتخابات لأن «تاج زاده» يعد - بأي حال من الأحوال - متـهـما في الإنتـخابات البرلمانية الماضية حيث لم يكن أميناً سواء أثناء إقامـة الإنتـخـابات أو في فـرز الأصوات . ونحن لا نعرف حتي الآن سبباً لتمسك الحكومة ووزارة الداخلية «بتاج زاده» الذي يعد وجوده سبباً مباشراً لعدم مشاركة الشعب في الإنتخابات القادمة

وفـضـلاً عن ذلك، فـمـا يـحـدث الآن من أطروحـات كاذبة ومضللة سواء بشأن جعل الإنتخابات «إستفتاءً» أو بشأن توسيع سلطات رئيس الجمهورية وضلوع وزارة الداخليـة والسيـد خـاتمي في ذلك، يعد من العـوامل والأسباب التي تجعل الناس غير ضامنين أو مطمئنين لحسن سير العملية الإنتخابية من جانب والعزوف عن المشاركة بفاعلية فيها من جانب آخر .

وربما يكون السبب وراء ضلوع الحكومة في مثل هذه الأطروحات هو فشلها في تحقيق وعودها الإصلاحية من جانب، وخوفها من عدم توافر أسباب واحتمالات الفوز في الإنتخابات من جانب آخر، وثالثاً الخوف من إنخفاض معدلات مشاركة الشعب والأحزاب المختلفة مما يعد مظهراً حقيقياً لإخفاق وفشل حكومـة السيد خاتمي .

لذلك فإن طرح عملية الإستفتاء - التي تمت بواسطة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وجريدة «عصرما» - يعد وسيلة للخروج من هذا المأزق .

لكن المؤكد أن الذين طرحوا فكرة الخروج من المأزق عن طريق الإستفتاء لم يدركوا أن حدوث مثل هذا الأمر سوف يكون بمثابة إنقلاب داخلي علي الثورة والنظام وأن ذلك - في حـال تحـقـقـه - سـوف يخلق الفـرصـة لمعارضي النظام خاصة مجاهدي خلق.

ومثل هذه الأعمال في حال تحققها سوف تعد «خيانة عظمي» للأمة الإيرانية من جانب رئيس الجمهورية المحترم .

(*) سكرتير عام جمعية المهندسين الإسلاميين التي تعادل نقابة المهندسين بمصر (المترجم)

الهوية القومية في إيران: رؤية الإمام الخميني

■ د/يحيي فوزى * ■ مطالعات ملى (الدراسات القومية) صيف ٢٠٠٠

الهوية من جملة الخصائص الإنسانية التى لها أساس نفسانى وتتشكل من خلال تعامل الذات مع الآخر. كذلك تكوين الهوية الجمعية أيضاً مرتبط بـ(نحن) مع (نحن) الآخر. و(نحن) الآخر يمكن أن تكون جماعة أو أمة أو عشيرة. وفى رأي كاتب المقال أن الهوية القومية فى العالم الثالث هى نتاج تكون الدولة القومية ونمو التيار القومى الذي قدم (نحن) العالم الثالث فى مقابل (الآخر) الغرب.

والمؤلف ضمن استعراضه للآراء المختلفة عن الهوية القومية فى إيران وضح رؤية الإمام الخمينى حول القومية والهوية القومية ووازن بينهما وبين التصورات الأخري للهوية القومية فى إيران.

مقدمة:

إن عملية إحياء الهوية القومية تعتبر محاولة من قبل بعض مفكري العالم الثالث بهدف خلق حركة اجتماعية مقاومة فى مقابل موجة الدمج التى يدعو لها الحداثيون ويطبقونها فى دول العالم الثالث تحت مسمي التغريب وهو فى الواقع رد فعل لقاء المحو الثقافى والاغتراب عن الذات الذى كان قد طرح علي يد مجموعة من مفكرى العالم الثالث.

هذه المجموعة من العلماء قد أكدت علي ضرورة الحفاظ علي الهوية القومية كأيديولوجية اجتماعية فى مقابل الدمج التحديثى وذلك ضمن نقدهم لعملية الدمج هذه والتى ستنتهي طبقاً لرأيهم إلي السيطرة الكاملة للغرب علي العالم الثالث.

وعن طريق إحياء مفاهيم مثل (نحن) فى مقابل (الآخر) أو مفهوم الذات كعناصر يمكن بمعرفتها الحفاظ علي وجود هذه المجتمعات فى مقابل الآخرين قاموا بالتنظير لهذه المفاهيم.

والإمام الخمينى من جملة المفكرين الذين أكدوا علي الهوية القومية كمفهوم هام ومحورى، وقد اعتبر أن معرفة الهوية القومية ووضع تعريف لها كأهم عامل لمعرفة أهداف ومواقف أي حركة إصلاحية أو تحديثية فى دول العالم الثالث.

١ - الرؤي المختلفة للهوية القومية فى إيران:

إن الخلفية التاريخية للهوية القومية فى إيران مرتبطة بتكون الدولة - القوم وفى هذا المجال يعتبر البعض الدولة الصفوية نقطة البداية. وعلي الرغم من أن هذا الرأي لا يمكن تجاهله، لكن ظهور القومية يجب وضعه موضع الدراسة منذ أواخر العصر القاجارى وعلي الأخص منذ عهد الثورة الدستورية ونمو الآراء التحديثية. إن انتشار الآراء التحديثية قد أدى الي تدعيم القومية والتيار القومى من ناحية كما انه أكد من ناحية أخري علي الحداثية كنوع من العلمانية والدمج فى مقابل المعتقدات القومية والهوية القومية، ونادت الآراء التحديثية بموائمة الهوية القومية مع القواعد النظرية للعالم الحديث ونشرت التغريب إلي حد ما.

وهذه العملية متناقضة فى نظر بعض الباحثين التقدميين، بمعني أن بها تعارضاً داخلياً، لأنها من ناحية تؤكد علي الليبرالية والنزعة الإنسانية العامة وحقوق الفرد ومن ناحية أخري تدعم القومية وحقوقها كذلك.

فى هذا الإطار نادت مجموعة من التقدميين بالدمج الثقافى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى لدول العالم الثالث من خلال طرح فكر التوجه التحديثى الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولي بتأييد من الحكومة الأمريكية، وقد حاول هذا التوجه من خلال عرض النماذج اللازمة، والحفاظ علي ارتباط هذه الدول بالنظام الرأسمالي العالمى والحيلولة دون انضمامها إلي المعسكر الشرقى. وقد قام المنظرون له بطرح آرائهم تدريجياً من خلال نشر المقالات والدوريات وعقد الاجتماعات وربوا داخلهم جيلاً من الباحثين ونخباً من العالم الثالث قاموا فيما بعد بتطبيق القواعد النظرية لهذا التوجه من خلال تواجدهم فى أجهزة صنع القرار بدول العالم الثالث.

هؤلاء المنظرون اعتقدوا تحت تأثير من علماء الاجتماع الأوروبيين فى القرن التاسع عشر الذين أكدوا علي مرحلية التاريخ والتعاقب الحتمى للتطور المرحلى لهذه المجتمعات وضمن تقسيمها إلي مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة أن جميع المجتمعات التقليدية مجبرة علي استكمال سيرها التكاملى إلي مرحلة المجتمع الحديث الذى تمثل الدول الغربية ذروته. وبهذا المعني يكون هناك خط واحد للتطور التاريخى وسيتكرر حتما فى كل مكان. وبعبارة أخري فإن جميع المجتمعات ستعبر من التقليد إلي التحديث إلزاما علي النسق الغربى، ويعتقدون ان مفاهيم مثل العلمنة والعقلنة والفردية والليبرالية ستكون من الخصائص الأساسية للمجتمع الحديث.

وبشكل عام فإن التقدميين أو التحديثيين يعتبرون أن البنية الذهنية والعقلية للإنسان متماثلة فى جميع الثقافات والحضارات وفى رأيهم أن جميع الاحتياجات مشتركة، وأن الذهن البشرى أو التاريخ الاجتماعى والمادى للعالم من حيث التكامل يتبع قانونا كليا يتكرر فى كل مكان. فالمصائر التاريخية للمجتمعات لها أوجه تشابه كثيرة مع بعضها البعض ولذلك يمكن التوصل إلي نظرية عامة للمجتمع والتاريخ. وطبقا لهذه الأسس المعرفية تستند لديهم طرق التوصل لتطور العالم الثالث إلي التأكيد علي أولوية التطور علي مستوي النسق القيمى ومعتقدات أفراد هذه المجتمعات وعلي المحو الثقافى إلي حد ما.

وفى اعتقادهم أن محو الثقافة التقليدية والقضاء عليها كأهم عائق أمام فكرهم يمكن أن يهيئ مجالا للنمو وتراكم رأس المال

(*) استاذ العلوم السياسية وعضو الهيئة العلمية بجامعة الإمام الخميني الدولية.

وزيادته فى هذه المجتمعات وسيؤدى هذا التحول الاقتصادى إلي نمو الطبقات المتوسطة الجديدة مما يوجب فى النهاية التطور علي الصعيد السياسى والوصول الي نظام سيادة الشعب.

ووصولا لما سبق قام التحديثيون بتطبيق مخطط اجتماعى لتحقيق نوع من التحديث المؤسساتى بدعم من الحكومات المسيطرة وحتي المستبدة منها والديكتاتورية. مستثنين المجال السياسى من المراحل الأولية للتحديث وليعجلوا بهذه الوسيلة من سرعة الاندماج ولكنهم فى الواقع أدركوا التحديث علي أنه قاصر علي مفهوم التنمية الاقتصادية والثقافية فقط، وأن هذا الأمر يحتاج إلي ايجاد بنية حكومية مطلقة وإلي تمركز مصادر السلطة والترويج لنوع من القومية القطرية التى تعد فهما خاصا للهوية القومية. وقد أدي تطبيق هذا النموذج فى دول العالم الثالث ومن بينها إيران إلي حدوث تحولات ثقافية اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. ففى إيران أكد المؤيدون للتيار الفكرى التحديثى علي أهداف معينة كالتقليد الكامل للنموذج التحديثى فى الغرب، وضرورة اقتباس الثقافة الغربية، وتأييد الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى، وتمويع الهوية والاستقلال الوطنى ونفي الصراع مع الاستعمار.

وكانت من أهداف التحديثيين فى إيران التحول الثقافى وإقصاء القيم المجتمعية التقليدية ونشر القيم الغربية والاقتصاد الرأسمالى فى البلاد. وهم لا يعتقدون فى التطوير السياسى ولا بالنظام الشعبى ويؤيدون الحكومة القوية وإن كانت مستبدة علي أنها أهم عامل لتطبيق نظريتهم، ويعولون علي التحولات الثقافية - الاقتصادية والاجتماعية. هذا النموذج الدمجى أثار بالتدريج ردود أفعال فى المجتمع، وعلي ذلك نهضت مجموعة من الكتاب والمثقفين لمجابهة ذلك النموذج بإحياء قضية الهوية تحت مسميات الهوية الوطنية والهوية الدينية والهوية القومية والإقليمية. وعلي الرغم من أن التأكيد علي الهوية الوطنية قد طرح منذ بداية القرن التاسع عشر وعلي إثر تصادم إيران مع الأجانب، لكنه وصل إلي ذروته مع الثورة الدستورية.

وطرح مجددا فى فترتي الحكم البهلوى الأول والثانى من وجهات نظر مختلفة، ولكن بشكل عام تكونت رؤيتان أساسيتان للهوية القومية. فقد كان البعض يؤكد علي مفهوم الهوية القائم علي القومية الإيرانية القديمة، وبعبارة أخري الإيرانية الرومانتيكية المرتبطة بالعصر الساسانى. وهذه القومية المتطرفة تستند إلي توهم الإيرانية الخالصة التى تعتبر الإسلام دينا غريبا متمايزا عن الثقافة الإيرانية وفى حالة صراع معها أو أنه يرغب فى محوها.

وهذه الفكرة ليست غريبة عن تصور العنصر الإيرانى الآرى الصافى، وفى الواقع تقوم علي باعث قومى - عنصرى، وعلي الرغم من أنها رد فعل فى مقابل التيار الاندماجى لكنها فى الناحية العلمية إقصاء لعناصر هامة وفعالة للهوية القومية.

والإسلام ودقائق الثقافات المحلية للأقليات لم تكن فى الواقع الا تنسيقاً أوثق مع الاندماجيين التحديثيين. وهذا الفكر يعانى فى داخله من التناقض، بمعني أنه من أحد جوانبه يؤكد علي الاستبداد وإحياء العلاقة القديمة بين الملك والرعية ومن جانب آخر يطالب بمجتمع متمتع بالتقنية الحديثة، ولما كان هذا الفكر لا يتمتع بالقدرة اللازمة لحل هذا التناقض، صار فى النهاية مجرد شكل انفعالى تجاه الثقافة التحديثية.

وفى مقابل النظرية السابقة، أكدت رؤية أخري علي الهوية الثقافية بدلا من الهوية القومية - العنصرية، واعتبرت أن أساس الهوية القومية فى إيران هو الثقافة المشتركة الإيرانية - الإسلامية، وقد تم طرحها بين الإصلاحيين الدينيين منذ عهد السيد جمال الدين أسد ابادى (الأفغانى). وكانوا يعتبرون أن سبب زوال وانحطاط المجتمعات الشرقية متمثل فى البعد عن الهوية القومية، ونسيان الثقافة والقدرات الذاتية التي هي سبب التخلف وسيطرة الأجانب، وكانوا ينادون بـ (العودة إلي الذات) ووصف هؤلاء المصلحون التباعد عن (الذات الإسلامية والإيرانية) وعناصر الحضارة المتولدة عنهما، بالعامل المؤدى الي ظهور الانحرافات وانتشار الخرافات فى المجتمع والبعد عن العصر الذهبى الذي شهد تفوق المجتمعات الإسلامية علي غيرها. وبناء علي هذا فإنهم بدلا من القيم الغربية يستندون إلي القيم المحلية والإسلامية، وضمن نقد لكلا المفهومين التقليدى والتحديثى يؤيدون التحول العقلانى المتناسب مع الهوية الذاتية، واعتقدت نخب هذا التوجه الفكرى في تقسيم العالم الي دار إسلام ودار كفر وأن الدفاع عن هوية وقيم دار الإسلام في مقابل دار الكفر من أهم العوامل المساعدة علي حفظ الهوية المحلية. وقد استمر هذا التوجه فيما بعد علي يد جماعة من المفكرين الإسلاميين ويذكر من أفرادهم الفاعلين المؤثرين جلال آل أحمد وشريعتى والعلامة طباطبائي ومطهرى والإمام الخمينى.

٢ - الإمام الخمينى والهوية القومية فى إيران:

قبل بحث الهوية القومية من خلال رؤية الإمام الخمينى لها يجب بداية توضيح ما إن كان الإمام الخمينى يقبل (القومية) كمفهوم جديد وعلي أنها ظاهرة واقعية فى الأساس أم لا؟ هذا السؤال يطرح من حيث أنه بحث عن الهوية القومية كفرع لقبول مفهوم القومية كمستوي للتحليل، وفي هذه الحالة يمكن التحدث عن الهوية القومية، والمصالح القومية. وعلي هذا الأساس سنقوم بتبيين نظرة الإمام الخمينى للقومية ثم نبحث بعد ذلك رؤيته حول الهوية القومية.

(أ) رؤية الإمام الخمينى لمفهوم (القوم) كواقع اجتماعى - سياسى:

إن البحث عن الهوية القومية منوط بقبول (القوم) كمجموعة من الأفراد الذين يعيشون فى ارض معينة وتحت سلطة سياسية خاصة. ويلحظ فى كلام الإمام ألفاظ من قبيل قوم، قومية، قومى، ونزعة قومية وغيرها. ويبدو أنه قد اعترف بالقومية كمستوي تحليل كغيره من المستويات الأخري مثل الأسرة والقبلية والعشيرة (كواقع اجتماعى سياسى) لكنه انتقد التيار القومى كأيديولوجية.

وفى هذا المجال يمكن الاستناد إلي أحاديثه المختلفة التى كان يلقيها فى تعامله مع الجماعات الاجتماعية المختلفة، ويخاطبهم فيها علي أساس مكان المعيشة أو القومية أو العرق أو الدين وكثيرا ما استعمل ألفاظ مثل الأتراك، التركمان، الأكراد، العرب، العجم، التبريزى، القمى، العشائر، البختيارى، القروى، الحضرى، الأمة الإيرانية، الأمة العراقية وغيرها وفى مواضع عديدة ويقول:

(إن العشائر التي في إيران مثل الكرد واللورو والترك والبوتش وأمثالهم (مسلمون) يتحدثون بلغتين.

نحن نقبل العروبة والعجمية والتركية وجميع الأعراق، ومن ناحية أخري فإن ألفاظ (قوم) و(القومية الإيرانية) ذكرت مواضع كثيرة من كتاباته وهذا الأمر يبين أنه قبل (القومية) ككل وكوحدة جمعية في النظام العالمي الجديد. لكن قبول هذه الوحدات الجمعية ليس بمعني قبول نوعية أيديولوجية تقوم عليها، أي النزعة القومية والعنصرية والإقليمية والوطنية بل إنها تذكر فقط كإشارة وعامل تمييز. هذا النوع من الرؤي متأثر بالفكر القرآني الذي ذكر فيه وحدات جمعية كعامل تعريف لها وقد جاء فيه:

«يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم. إن الله عليم خبير».

صدق الله العظيم (الحجرات ١٣).

ويعتقد الخميني أن كثيراً من هذه التكتلات صنيعة استعمارية وعلي الرغم من أنه يقول أن التعلق بهذه الوحدات الجمعية يصنع الهوية لكن الأيديولوجية القائمة علي القومية أو النزعة العنصرية أو الإقليمية إنما هي لعبة طفولية وهي سبب مباشر لكثير من مشكلات المجتمعات البشرية. ويذكر الإمام الخميني الأمة علي أنها الوحدة الأكبر التي تحوي أقواماً مختلفة وهي عامل انسجام ووحدة الأقوام والقبائل والأعراف والجماعات الاجتماعية. وهذه الرؤية المتسلسلة المراتب لدي الإمام متأثرة بالنظرية الفلسفية العرفانية (وحدة الوجود) التي تقبل التعددية في الأجزاء ودون ان تمنع وحدتهم وتعتبر تعدد الهويات الجمعية واقعا غير قابل للانكسار علي أساس مراتبها الوجودية.

وعلي هذا الأساس يمكن القول في نظرة إجمالية أن الإمام الخميني قد قبل الوحدات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات كواقع، واعتقد بأن كل واحدة من هذه الوحدات تخلق هوية ما للناس. لكن الهوية الأصلية الباقية هي الهوية القائمة علي التركيبات الثقافية والاعتقادية وعلي هذا الأساس تكون وحدة اجتماعية كبري لها قدرة صناعة الهوية الباقية المستمرة.

وبناء علي هذا فإن الأمة المتركبة من الأقوام والأعراق والجماعات الاجتماعية المختلفة تعددها هو عين الوحدة ووحدتها هي عين التعددية.

والعمل المنوط بالأمة هو خلق هوية واقعية لأفرادها وجعل هويات أقل عمقا مثل الهوية الإقليمية أو الوطنية أو القومية والعرقية تتماشي مع هوية الأمة وتتفق معها في الهدف.

(ب) عناصر الهوية القومية في إيران من وجهة نظر الإمام:

قيل أن الإمام أعترف بالقوم كوحدة سياسية – اجتماعية في العالم المعاصر، واعتبره عنصر تمييز المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض. وعلي هذا الأساس يتحدث عن الهوية الإيرانية – الإسلامية ويدعو إلي إحيائها وتدعيمها.

لقد استخدمت لفظة (الهوية) في أحاديث وكتابات الخميني ثلاث مرات في صيغ مثل الهوية الإيرانية الإسلامية والهوية الإسلامية. أما الكلمات التي تأتي بمعني الهوية أو تصب في محيطها الدلالي، فقد استعملت بشكل موسع في أحاديثه مثل (نحن) في مقابل الآخر أو مفاهيم (الذات)، (الذاتية)، (الشرقي)، (الإيراني)، (الإسلامي) في مقابل الغربي أو القومية الإيرانية، الشعب الإيراني والإيرانيين.

وفي معرض حديثه حول (الذات) و(نحن) يمكن أن تكون هناك محددات للعناصر الصانعة للهوية القومية وقد أكد في كلامه علي اصطلاحات من قبيل الشخصية الإيرانية – الإسلامية، (الإنسان الإسلامي) (الرجل الإسلامي الشرقي)، (الموجود الشرقي الإسلامي)، (العقل الشرقي)، (الإنسان الإيراني – الإسلامي) و(العقل الإسلامي – الإنساني) واعتقد أنه يجب الاجتهاد لتحقيق هذه المفاهيم كذات واقعية وفي نظره أن (الشخصية الإيرانية – الإسلامية – الشرقية – الإنسانية) قد ضاعت وحل محلها الشخصية الغربية (الإنسان الغربي)، (الفكر الغربي) و(العقل الغربي).

ويقول:

لقد فرض علينا بدلا من الموجود الشرقي الإسلامي موجودا غربيا بعد أن أضعنا ذواتنا. وحل بدلا من العقل الشرقي عقل غربي .. الآن صرنا علي نحو، نحن أنفسنا لا نستطيع فهم ذاتنا لقد أضعنا ذاتنا وأحللنا محلها موجودا غربيا.

ويكرس الإمام جميع جهوده لتعريف الذات الواقعية عن طريق نفي الاغتراب عن الذات ويؤكد في توصيفها علي إحلال (الإنسان الإيراني الإسلامي) مكان (الإنسان الغريب عن ذاته).

إن ما يفهم من محتوي كلامه أن رؤيته للذات هي نوع من الذات الثقافية التي تشكل الثقافة الإسلامية – الإيرانية مركزها. وعندما يتحدث عن الشرق يقصد الشرق منشأ الثقافة الإسلامية، وإن الاعتماد علي الثقافة الإسلامية الأصيلة يمكن أن يؤدي إلي إعادة استكشاف الهوية الذاتية وخلق اعتماد علي النفس القومية وبناء إنسان ذي فكر مستقل.

وعلي خلاف الأشخاص الذين يؤكدون علي عناصر مثل العرق والأرض واللون فإن الخميني يعتقد بأن ثقافة أي مجتمع هي التي تشكل هويته ووجوده في الأساس وعلي هذا الأساس فإنه يعتبر الثقافة أكثر العناصر إسهاما في وجود مجتمع ما. ومع انحراف الثقافة تعاني هوية المجتمع من ضرر فعلي ومع بث ثقافة مغايرة تنتهك هوية المجتمع وتفقد وجودها.

(ج) أهمية معرفة وإحياء الهوية القومية:

يعتبر الخميني معرفة وإحياء الهوية القومية رمزا للاستقلال وقدرة الدولة ومانعا يحول بين بسط سلطة القوي العالمية وهو يؤكد علي هذا دائما ويقول: لن يتأتى أي استقلال إلا بمعرفتنا أنفسنا ويعتبر أن رمز قدرة وعظمة الدولة بالعودة إلي ذاتها والثقة بالذات وشرط تحقق هذا الأمر أن يفهم أفراد المجتمع أننا نحن أيضا لنا وجودنا، ذلك الوجود الذي تبلور في ثقافتنا ويضيف حول هذا الشأن: لقد أضعنا ذاتنا، لقد أضعنا مفاخرنا، وطالما أن هذا الضائع لم يظهر فأنتم لم تستقلوا، فاظهروه واعثروا عليه.

ويعتقد أن سبب انحطاط مجتمعات الشرق وتخلف أممه هو هذا السبب، وأن الغرب قد سعي عن طريق طرح أيديولوجية الدمج إلي السيطرة علي الشرق حتي يفرغه من هويته ويجعله غريبا عن ذاته. أنه ليس لديكم شيء لتقديمه وأنكم محتاجون للغرب في جميع الشئون.

وقد ألحق بث هذا الفكر أكبر ضربة بالثقة بالذات والاعتماد

علي النفس لدي أمم العالم الثالث وجعلهم مستعدين لتقبل السلطة الثقافية ومن بعدها السلطة السياسية والاقتصادية للغرب ويقول: لقد اجتهد الغربيون فى أن يغيبونا عن ذاتنا، ويفرغونا منها، وقد أفهمونا أن ذاتنا لا تمثل شيئا وأن كل شئ موجود فى الغرب ويجب الوقوف تلقاء الغرب.

ويهتم الخمينى فى جميع كلامه بأثر الفكر الدمجي للتحديثيين فى العالم الثالث. ويعمد إلي نقد هذا الفكر ويقول:

يجب ان نثبت لأنفسنا أننا آدميون حيث أننا موجودون فى هذه الدنيا وحيث أن الشرق مكان كذلك، وليس جميع العالم غرب، فالشرق مكان خزائنه وذخائرة أكثر من جميع الأماكن الأخري ومفكريه كانوا أكثر في كل مكان، الطب ذهب من الشرق إلي الغرب، الحضارة انتقلت من الشرق إلي الغرب، لكن أى دعايات كانت ! لقد تخلفنا. وعلي هذا الأساس يفهم الخمينى العودة إلي الذات وإحياء الهوية القومية وتدعيمها كأهم عامل للحفاظ علي قوة واستقلال إيران وحاجز أمام أي لون من التسلط الخارجي، وحيث أن العنصر الأساسي للهوية فى نظره هو الثقافة، فإنه يعتبر الوقوف عليها وتقويتها هو أهم عامل فى الحفاظ علي ماهية الدول ووجودها فى مقابل التيار العاتي للثقافة الغربية والموجة الأيديولوجية للتغريب.

(د) سبل إحياء الهوية القومية:

قام الخمينى بتوضيح خصائص الهوية الإسلامية – الإيرانية علي أساس نظرية إثنية هي (الذات) و(الآخرون)، وطرح سبلا لاحياء هذه الذات. أول وأهم سبيل هو نفي الذات الكاذبة والتى خطوتها الأولي معرفة الذات الواقعية.

وفى رأيه أن الثقافة المنحرفة من الغرب، الشرق، الإسلام وإيران قد حلت محل ثقافتنا الواقعية الأصلية الإسلامية – الإنسانية وأظهرت لنا هوية كاذبة، وأولي الخطوات فى طريق الهوية الأصلية، التوجه صوب الثقافة الإسلامية – الإنسانية ويقول: لقد تركنا الشئ الذى كان لدينا، وذلك الشئ الذى كان لديهم لم نستطع الحصول عليه وصرنا شيئا لا هو بالشرق ولا بالغرب ولا بالإسلامى ولا بالأوروبى، بل لا شئ. نعم نحن شرقيون بنفس المعني الذي للشرق المستعمر وكذلك نحن غربيون بنفس المعني الذي للغربى المستعمر، يجب ان نخرج من هذه الحالة، ما دام أن هذه الفرصة لدينا.... وضمن تأكيده علي نكبة الشخصية الناتجة عن هذه العملية كأكبر ضرر يلحق بالقوة القومية يقول:

لقد اجتهدوا فى أن يسلبونا شخصيتنا وأن يضعوا بدلا من الشخصية الإيرانية والإسلامية شخصية تابعة أوروبية سواء كانت شرقية أو غربية. ويري ان السمة الأساسية لهذه الشخصية إبراز الضعف الذاتى والاحتياج إلي الآخرين. ويعتقد أن التغريب بعد آخر لهذه الذات الكاذبة ونفيها ضرورى لإحياء الهوية الواقعية، فالتغريب لديه نوع من النكوص وغسيل مخ، تنسي الفرد ذاته وتحويله الي لا شئ وتجعله يري ان كل شئ فى الغرب، وفي نظره ان الشخص المتغرب لا يستطيع أن يدرك حقيقته الثقافية أو قدراته. لذا فأن تغير الناس وتبدل هذه الثقافة من جملة سبل احياء الهوية القومية.

كما أن الاطلاع علي معارف الثقافة الذاتية والقدرات المحلية ونشرهما سبيل آخر لإحياء الهوية القومية.

وفى رأيه أن الوعى بأن الشرق ذاته غني بالثقافة لدرجة جعلته يصدر ثقافته وأن الغربيين قد استفادوا منها، يمكن أن يجعل الشرقي يتمتع بأهمية خاصة. ويؤكد فى هذا الشأن علي التعريف بمآثر الشرق فى الطب والفلسفة ويعتبر أن الاستهانة بآداب الذات وثقافتها وابتكاراتها أداة لهذا العدم المعرفي ويقول: إذا أرادت دولة ان تستقل فليس لديها حيلة إلا أن تستأصل هذا الفكر الذي أدخلناه من الخارج، وينبغى على الشرق أن يغلق باب الغرب في وجهه».

وفى النهاية يؤكد علي الاستناد إلي ثقافة الإسلام ومجابهة التغريب وبناء الإنسان المستقل، ويفهم ان تأكيده علي الثقافة الإسلامية الأصيلة يعنى الثقافة العقلانية الإنسانية للإسلام التى تفتح الطريق لتصور معقول أكثر واقعية للهوية القومية.

هذه الرؤية للهوية قد أظهرت فى الواقع محورا لطرد العناصر اللاعقلانية فى الحضارات الأخري، وهيأت قابلية التحاور والاستفادة المتبادلة من عناصر حضارة الثقافات الأخري، واستنادا لهذا يقول :إن الإسلام لا يعارض أية حضارة .. وقد قبل الانبياء جميع مظاهر التحضر. فنحن لا نعارض التقدم ...

النتائج:

الخمينى مثله مثل كثيرين من مفكرى العالم الثالث كان يشعر بالخطر من مسخ الثقافة المحلية ومحوها عن طريق قراءات خاصة عن التحديثيين الغربيين والتى كان يعتبرها العامل الأساسى للتسلط الاستعمارى الغربى علي هذه الدول وتخلفها. ولذلك فإن موضوع إحياء الهوية القومية لديه نوع من النضال للتصدى لهذا التسلط. فصارت الهوية القومية لديه ضمان للحيثية وللوجود ومانع للمحو والتحضير وأن الهوية الناقصة المنحرفة المتأثرة بالثقافة الاستعمارية للغرب والشرق والفهم الناقص للثقافة الإيرانية – الإسلامية قد حلت محل الهوية القومية الأصيلة. وفى رأيه أن أهم الخطوات لاصلاح إيران هى تغيير هذه الهوية الممسوخة والعودة إلي الهوية الأصلية للذات. والعنصر الأصلى المحورى للهوية الأصلية التى ذكرها تحت مسمي الهوية الإيرانية – الإسلامية هو الثقافة الإسلامية الإنسانية. والخميني علي أساس من قواعد فلسفة وحدة الوجود لديه اعترف في نفس الوقت بالهويات المختلفة القومي منها والاقليمي والوطنى والديني لكنه اعتبر أن لها مراتب مختلفة وأن الهوية الأصيلة الباقية هى الهوية القائمة علي الثقافة والاعتقاد. وفى رأيه أنها هوية واحدة فالهوية الإسلامية تحوى داخلها هويات وطنية وإقليمية وقومية، ومن ناحية أخري يدرك ان تأكيده علي الثقافة بدلا من العرق أو الأرض كمقوم أساسى للهوية وتأكيده علي الثقافة الإسلامية – الإنسانية، قد فصل حدود فكره عن الآخرين الحدوديين القطريين الذين يؤكدون علي نزعة قطرية ضيقة ومتصلبة.

وحيث ان الخمينى من جملة الأصوليين الشيعة فلديه اعتقاد راسخ بملازمة العقل والشرع وفى الواقع أن تأكيده علي الثقافة الإسلامية بمثابة تأكيد علي الثقافة العقلانية – الإنسانية للإسلام. هذه الثقافة تمثل جوهر الثقافة القومية فى إيران ويمكن ان تقوم ضمن نقد العناصر الحضارية الأخري أو طرد العناصر اللا حضارية (العناصر الدخيلة للحضارة الغربية) بتبادل ما هو معقول ومنطقى مع تدعيم الذات وتفتح الطريق أمام تفاعل نقدى وانتقائى مع الحضارات الأخري علي أساس من القيم الإنسانية والعقلانية.

نقد الخطة الخمسية الثالثة

حوار مع د/ فرشاد مؤمنى

عضو هيئة التدريس بجامعة العلامة طباطبائى

■ مجلة فرهنك توسعة(ثقافة التنمية) سبتمبر ٢٠٠٠

في حوار مع الدكتور/ فرشاد مؤمني حول تقييمه للخطة الخمسية الثالثة وأسلوب مواجهتها للمشكلات الأساسية والتقلبات الاقتصادية في إيران صرح أن بحث وثيقة أو مجموعة وثائق الخطة الثالثة للتنمية في إيران يمكن عرضه وبحثه من جوانب متعددة. يمثل أحد جوانبها المشكلات والعقبات الأساسية التي واجهتها وثائق خطط التنمية الإيرانية طوال خمسين سنة من التخطيط للتنمية في الدولة. والجانب الآخر هو تقييم وثيقة هذه الخطة من حيث كيفية مواجهتها لمشكلات إيران الأساسية. أما الجانب الثالث فهو تقييم هذه الخطة من حيث شعارات وبرامج رئيس الجمهورية وحكومته.

وفيما يتعلق بالجانب الأول أي كيفية مواجهة المشكلات التي تعرضت لها إيران طوال تاريخ التخطيط للتنمية فيها، ينبغي قول إنه رغم الخطوات الجديرة بالاهتمام التي تم اتخاذها في هذه الخطة،إلا أنه لا يلاحظ الأثر الفعال في مجال تصحيح المشكلات السابقة عمليا. وعلي سبيل المثال، يعد افتقاد الإطار النظري المناسب والاختيار من بين كم مطالب التنمية الوطنية واحتياجاتها قاسما مشتركا للمشكلات بجميع خطط التنمية طوال الخمسين سنة الماضية في إيران.

ويذكر في النصوص المتعلقة ببرامج التنمية أنه إذا أرادت خطة عدم الوصول الي هدف محدد، فإن أنسب أسلوب هو ملء وثيقة الخطة بكم هائل من مطالب واحتياجات ليس بينها أي تسلسل محدد، ولا تستند الي أية قاعدة نظرية خاصة. ومن منطلق هذه النظرية، إذا لم نقل إن الخطة الثالثة طرحت مطالب أكبر وأكثر من جميع الخطط السابقة، فإننا نستطيع أن نقول بجرأة أنها لا تقل شيئا عنها. وبناء علي هذا، فإن هذه النقيصة مازالت مرتبطة بالخطة.

والمشكلة الثانية الموجودة في وثائق خطط التنمية السابقة في إيران هي نوعية المفاهيم المنبثقة من مفهوم التخطيط والتنمية. فقد ورد في الوثائق المرفقة ومجموعة وثائق الخطة الخمسية الثالثة بخصوص مفهوم الخطة بداية ضرورة الاستفادة من الإصلاحات الأساسية باعتبارها الرسالة الأصلية للخطة. وورد في التقرير التصوري الدائم للخطة بحث توظيف المقتضيات السياسية وتوظيف الامكانات الضرورية في هذه الخطة. وفي الصفحة الأولي من التقرير المذكور ورد إدعاء بأن هذه المقتضيات والإمكانات ستهيئ المجال لتحقيق التقدم الدائم. واعتبرت محاور هاتين المجموعتين من الإجراءات إصلاحات أساسية لتوفير بني ومقتضيات سياسية محددة. وكل هذا كم من المفاهيم الغامضة غير المحددة.

وفي الصفحة الثانية ذكر هذا التقرير أن محاور هذه الإدعاءات تتمثل في تعديل القوانين والإصلاح التنظيمي والتشكيلي وتعديل السياسات والأساليب التنفيذية. والنقطة الايجابية الموجودة في هذا التقرير هي أنه بعد جدال لمدة عشر سنوات شنه منتقدو الخطة الأولي والثانية مع مدوني هذه الخطة، وكانوا يصرحون تكرارا أن قولبة نماذج اقتصادية واعتبار قدراتها مطلقة لا يتوافق بأي وجه مع المنطق العلمي. وأن ظروف إيران ومقتضياتها علي نحو لا تتفاعل فيه الأنماط الدائمة بأي وجه مع مجتمع يحتاج الي تحولات أساسية في البنية.

وفي هذا التقرير أشير لأول مرة بعد عشر سنوات من التجريب والخطأ الي هذه النقيصة الفنية الكبري في الخطتين الأولي والثانية صراحة. وقد سلموا بأن هذه التقنية لا تتناسب بأية حال مع مقتضيات بنية نامية. ورغم هذا التسليم، وضعوا للمرة الثانية نمطا اقتصاديا في اللائحة. وفي الواقع قاموا بانجازات قليلة في هذا الإطار. وأهم نقيصة في المفهوم موجودة من الخطة في هذا التقرير تتعلق بتـ ـور أن التخطيط علي المستويات الثابتة والصغيرة وبخاصة تخطيط التنمية يمكن أن يكون بصورة واحدة وفي توجه نظري وفرضيات مسبقة محددة. وهذا التوجه في الواقع يعني نفي وإنكار أو تجاهل وإغفال مايقرب من سبعين سنة من المعطيات النظرية والتجريبية في مجال علم التنمية والاقتصاد تحتاج الي بحث مستقل. ولكن يقال بشكل عام إن مفاهيم وتعريفات الخطة في التقرير تعلن صراحة أن التخطيط لتنمية شئ مصطنع بشكل مقيد لمؤسسة ما، ولا يمكن أن يكون شيئا منفصلا عن ذلك.

وهذه المشكلة في الواقع موقف جديد بالتدوين علي أساس نظري خاص وأسلوب فردي حتي أن علماء اقتصاد الكلاسيكية الجديدة وجهوا انتقادات حادة جدا لهذا التوجه خلال بضعة عقود سابقة. وقد وصل علم التنمية والاقتصاد منذ ٦٠ أو ٧٠ سنة علي الأقل الي اتفاق أن اتخاذ القرار علي المستوي البسيط وإتخاذ القرار علي المستوي الضخم وإتخاذ القرار لبنية نامية مختلفة كليا وتتفاوت في مبادئها وإرشاداتها الخاصة. ولذلك تعتبر العودة الي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعد ما يقرب من ٧٠ سنة في وثيقة رسمية في إيران مدعاة للأسف.

والمماثل لهذه المشكلة في كيفية المواجهة مع مفهوم التنمية أيضا في هذه الوثيقة يلاحظ وبكل أسف أنه مع مراعاة أن خطط التنمية في إيران خلال العشر سنوات الماضية كانت تدون عن طريق أشخاص كانت أهم سمة مشتركة فيما بينهم عدم التخصص في التنمية. وهذه المشكلة جديرة بالملاحظة في كيفية النظرة لمفهوم التنمية أيضا بنفس الصورة التي تظهر آثارها في كيفية نظرتهم لمفهوم الخطة. وبناء علي هذا، ففي حين أنهم سعوا علي الأقل بشكل صوري الي التقدم خطوات عن الخطتين السابقتين، وسلموا في النهاية بأن التقدم الاقتصادي لن يكون تقدما مرغوبا فيه ومستمرا دون التمتع بتقدم متتال علي المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه لا يلاحظ في نفس الوقت إلتزام منطقي بمقتضيات هذا التسليم في أي جزء من أجزاء الخطة، كما يلاحظ في وثائق الخطة المختلفة في الوقع أنه حدث في المفهوم العملي للتنمية نوع من القولبة للتقدم بنسبة ٦٪، في حين أنه يتجاوز في نصوص الاقتصاد الثابت واقتصاد التنمية لأكثر من ٤٠ سنة منذ طرحت الانتقادات الأساسية للتقدم المحوري لأول مرة، ولم تضع الخطة الثالثة في إطار تقاريرها ومرفقاتها ووثائقها بأي شكل مشكلة مفهوم التنمية الجوهري بمعني توقع التحولات الأساسية في اللائحة. ولم تنظم أيضا علي أساس هذا الافتراض الذي هو استمرار للمسارات السابقة وتحقيق لتقدم قليل محدد بذاته بمعني تحقيق أهداف التنمية. ومن الطبيعي أنه عندما تطرأ مشكلات نظرية أساسية كثيرة في هذه الخطة، فمن الممكن توقع ملاحظة نقاط ضعف وقصور جاد بالتالي في بقية أجزائها وعناصرها. وسأشير الي هذه المشكلة في مواضع أخري، ولكننا نستطيع أن نقول بشكل عام أنه يلاحظ نوع من الشعور بالخوف من المواجهة المنطقية لتجارب إيران التاريخية في هذه الخطة. وأسباب هذه المشكلة محددة تماما لأنه خلال العشر سنوات الماضية تم وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية المحددة في لائحة الإدارة الاقتصادية في إيران وإنعكست آثارها ونتائجها حتي علي الوثائق الرسمية بهيئة التخطيط، ومازلنا نشاهد في وثائق الخطة التحايل علي القانون وخلق الأزمات والقصور والتناقض، ولكن بكل أسف لأن مخططي الخطة الثالثة كانوا يريدون المحافظة علي إلتزامهم بنفس المبادئ والمعايير التي فشلت في إيران، وضعوا رؤوسهم في الرمال كالنعام، وأصروا علي نفس التعاليم التقليدية هروبا من تقديم تجارب عشر سنوات سابقة. وهذه المشكلة تعني إغفال تجربة مكلفة للغاية خاضتها الحكومة والشعب الإيراني خلال عشر سنوات مضت. وبناء علي هذا تضعنا الخطة أمام تكرار نفس التجارب السابقة، فمازالت هذه السياسات والتوجهات التي تدفع بالمجتمع الي اعتاب أزمة اقتصادية جادة موجودة في اللائحة، ولهذا فالخطة جديرة بالتمهل وإعادة النظر بشكل جاد.

والمحور الآخر الذي يمكن أن يكون أساس تقويم الخطة الثالثة، هو كيفية المواجهة التي تتوافر للتحولات الأساسية في الاقتصاد والتنمية الإيرانية. أنني اعتقد أن ما نشاهده من تحركات أساسية في نطاق التنمية، يقع بشدة تحت تأثير نموذج نظري منتخب لتدوين الخطة. وقد تم اختيار نوعية الحلول التي تتخذ لهذه التحولات، تحت تأثير إطار نظري.

وعلي أساس التوجه المسيطر علي مؤيدي خطة تعديل بنية مشكلات التنمية الأساسية في إيران انتهت مشكلة الاستثمار بمنحني هابط لعدة سنوات باتباع أسلوب متناسب معها عبارة عن الاقتراض الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية الي إنحاء متعددة. وافترض أنه إذا استطعنا أن نحلل تلك المشكلة، ستنتهي المشكلة الأساسية والجادة في المجتمع الإيراني وهي عبارة عن مظاهر البطالة المقلقة كثيرا.

ومن الطبيعي أنه يمكن تناول نماذج نظرية لمتغيرات أخري أكثر منها أهمية، ومواجهتها بأخري بعد ذلك حتي يتحدد في الواقع أي من هذه النماذج أكثر أهمية. وفي هذا المجال رغم أنه ربما يمكن طرح مشكلات لا حصر لها، إلا أنني سأكتفي بذكر عدة نقاط، وأرجئ تفسيرها لوقت آخر.

ونرجع إلي نفس المشكلة، فقد عرضت سمة عدم الاهتمام بالتجربة التاريخية في هذا المجال أيضا الدولة لأزمة حقيقية. وعلي سبيل المثال في المرفق رقم (٢) بوثيقة لائحة الخطة الثالثة وفي فقرة الصناعة صرح بأن تجربة الاقتراض الأجنبي والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية خلال السنوات العشر الماضية في إيران كانت تجربة فاشلة بمعني أنه بناء علي تصريح وثائق هيئة التخطيط كانت نوعية مشاركة الأجانب في المشروعات الأساسية للاقتصاد الإيراني بشكل رفع تكاليف هذه المشروعات بشدة، بمعني طالما أننا لم نستقر في موضع المساومة المطلوب والمنطقي، فقد اضطررنا علي تقديم امتيازات وفوائد كبيرة لهم. وفي الوثيقة المذكورة صرح بأن ضغوط الأجانب لم تتجه فقط إلي هذا الجانب، بل أنهم كانوا يضطروننا الي عدم الاستفادة من الطاقات الطبيعية والبشرية الموجودة في اقتصاد دولتنا، والاستفادة فقط من الطاقات البشرية والطبيعية التي يحددونها. وبناء علي تصريح الخطة فقد كانت هذه المشكلة سببا في تعطل وعدم الاستفادة من قطاع جدير بالاهتمام من الطاقات البشرية والطبيعية في

إيران.

والبحث هنا أنه مع مراعاة هذه السابقة التاريخية فيما فكرنا مسبقا حتي لا تتكرر هذه التجارب، في هذا المجال جميع وثائق الخطة صامتة تماما، ولا توجد أية إشارة في أي وثيقة من وثائق الخطة. ورغم انه لا يلاحظ أي تمهيد جديد للوقاية من تلك التجربة المكلفة والخاسرة بشدة، نلاحظ في المواد المختلفة للائحة الخطة التي تمت الموافقة عليها في المجلس مع الشطب والتعديل أنه يوجد في هذه الخطة توجه متطرف تماما وأكثر إغفالا لتجارب السنوات العشر الماضية في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية. والنقطة الأخري الموجودة في هذا المجال هي أن هذا التفريط أو عدم التركيز أو النظرة غير الواقعية توجهت لحالة واحدة، وهي أننا نحتاج إلي توفير فرص عمل بشدة. والمصادر الداخلية عموما من حكومية وخاصة لا تقدر علي مواجهة سيل المتقدمين للعمل. وبناء علي هذا لا سبيل لنا إلا أن نستفيد من المصادر الخارجية في هذا المجال. مع مراعاة أن أكثر من ثلاثة أرباع التعهدات الخارجية التي توافرت لإيران، وضعت في قطاع الصناعة.

ويصرح التقرير الذي ورد في المجلد الثاني الملحق رقم (٢) بلائحة التخطيط صفحة ٦٧ أن قطاع الصناعة لا يقدر علي الوفاء بالتوقعات الموجودة لتوفير العمل في الدولة حتي في أفضل الظروف ومع فرض ثبات البنية الحالية. وهذا في الواقع يدل علي أنه قد حدث نقص مقصود تماما، ونحن لا نعلم ماذا نفعل، وماذا يرتبط بالآخر. ولهذا يتوقع أنه لم تحدث يقظة وإشراف جاد ومنطقي من المجلس علي عمل الخطة خلال السنوات الخمس القادمة، ولم يحدث تصحيح جاد في هذا المجال، بينما ستقع إيران تحت عبء تعهدات مضنية، لن تستطيع حل أي من مشكلاتها بهذه الطريقة.

ويمكن بحث هذه المشكلة من هذه الزاوية بأبعاد أكثر امتدادا. وآخر محور يمكن اعتباره أساس تقويم الخطة هو كيف تقوم هذه الخطة في إطار شعارات الحكومة ورئيس الجمهورية. و بالعبارة الشائعة هل يمكننا اعتبار هذه الخطة خطة تنمية تقرها حكومة الاصلاحات؟ بكل أسف يجب القول انه تلاحظ آثار محدودة للغاية من الالتزام بمبادئ وشعارات رئيس الجمهورية والحكومة سواء في مجالات التسجيل والتقرير أو التوجهات أو في مضمون ومحتوي وثائق لائحة الخطة. وعلي سبيل المثال يعتبر اتخاذ موقف المواجهة المشتركة واحدا من أهم سمات حكومة الاصلاحات علي نطاق تدوين الخطة. وفي هذا المجال إن لم نقل إن الخطة الثالثة تراجعت خطوات بالنسبة للخطتين الأولي والثانية، نستطيع أن ندعي صراحة أنها لم تتقدم خطوات كثيرة. وفي هذا المجال يجب القول إنه حتي في نطاق تدوين الخطة بالنسبة لتجربة المشاركة في نطاق خطة التنظيم نلاحظ خطوات واضحة للخلف في نطاق تدوين الخطة.

والمحور الآخر الذي يحظي بأهمية كبيرة من وجهة نظري يجب أن تتمتع خطة المشاركة والاصلاح بالشفافية والوضوح بالضرورة. ولكن بكل أسف فقد أدرجت تحت عشرة عناوين أنه لا يوجد أي معني للشفافية في هذه الخطة حيث يوجد كم كبير من الابهامات في هذا المجال. ابهامات من قبيل عدم المواجهة الشفافة في مجال تقويم تجارب الخطتين السابقتين. وعدم مواجهة شفافة أيضا في مجال التصريح بالاطار النظري للخطة، ووجود كم من المفاهيم غير موضحة. وليس لها سابقة في وثائق الخطة السابقة ولا في مستندات الخطة، ورغم وجود تقارير محددة تحت عنوان التعاريف والمفاهيم، لم يتم توضيح أي من هذه المفاهيم بأي صورة. ولهذا السبب تفتقد هذه المفاهيم غير الموضحة السمات المحددة للتقويم، وعلي سبيل المثال في الفصل الثالث من لائحة الخطة، ويتحدث عن الخصخصة، يمكن ملاحظة كم من المواضع المبهمة تجاه كل كلمة من الكلمات المستخدمة.

والمحور الآخر الذي يمكن ذكره في هذا المجال أيضا هو أن قضية الانسان وكرامته ستكون في بؤرة الاهتمام بالنسبة لحكومة الاصلاحات علي أساس البرامج الصريحة المعلنة من قبل رئيس الجمهورية. وقد أشرت من قبل أنه تم تقدير كم كبير من الديون والتعهدات الأجنبية باسم التشغيل، إلا أنه لم تتكفل أية مؤسسة أو قطاع بمسئولية محددة في هذا المجال، أو لم تتكفل به الخطة في وثيقتها. وبناء علي هذا لا نستطيع مساءلة أي جهاز بأي شكل في السنة الختامية للخطة.

والنقطة الأخري المهمة في هذا الخصوص هي أنه علي أساس جميع التقارير التي قدمها المسئولون رسميا خلال السنتين الأخيرتين، فإن مسار خروج الطاقات البشرية من الدولة له أبعاد مقلقة للغاية، في حين أنه في جميع وثائق الخطة اتجه كل الاهتمام والحرص إلي جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ولم يقدم أي بحث أو وسيلة في مجال جذب أو الحفاظ علي الطاقات البشرية في الدولة. وقد صرح رئيس الجمهورية في خطة التنظيم أن موضوع العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للعائدات والثروات يحظي بالأهمية من قبل الحكومة لدرجة أنه إذا ظهر تعارض بين هذا التوجه وتوجه التوصل إلي التقدم الاقتصادي، فإن الحكومة ستضحي بالتقدم أمام التوزيع العادل للعائدات والثروات، في حين أننا لا نلاحظ في أي موضع من المواضع المطروحة في الخطة خطة منهجية ومتوافقة وعملية لمواجهة الفقر وعدم المساواة. والمشكلات في هذا المجال كثيرة للغاية وتدل علي أن هذه الخطة تبتعد كثيرا عن أهداف وتعهدات رئيس الجمهورية للشعب وأتمني أن يتم تجاوز هذه النقائص ونقاط الضعف بتعاون الحكومة والمجلس.

إمبراطورية النفط الإيرانية

■ «اقتصاد إيران» (الإقتصاد الإيراني) العدد ٢٥-مارس ٢٠٠١

بسبب كثرة التغييرات .. لم تتحقق الأهداف المستهدفة للنفط. قبل الثورة الإسلامية كان قد تشكل «كونسرتيوم» من ١٣ شركة لإدارة صناعة النفط . وقد أسند العمل آنذاك الي مقاولين ومتعهدين من داخل وخارج إيران بهدف إنجاز ذلك. وكانت الأنشطة النفطية المختلفة مثل تصفية النفط ، الحمل والنقل ، توزيع النفط الخام ومشتقاته كانت تدار بشكل مستقل داخل شركة النفط الوطنية الإيرانية .

كما كان يعمل بالتكامل مع شركة النفط الوطنية الإيرانية كل من قطاع الغاز والبتروكيماويات .

ثم تشكلت «وزارة النفط» بعد الثورة . ووضع تحت سيطرتها وإدارتها ثلاث شركات أصلية الأولي للنفط والثانية للغاز والثالثة للبتروكيماويات وصار يتم إقرار جميع الخطط والمشروعات الخاصة بقطاع النفط عبر وزارة النفط بشكل مطلق .

إلا أن التضارب في القوانين بين دور وزارة النفط وبين دور هذه الشركات الثلاث كان قد صار متضخماً بما لم يحقق التحديد المطلوب للبناء الهيكلي والمؤسسي لوزارة النفط .

وعليه، كان لابد من حل الكثير من هذه الشركات الخاصة وضم العاملين بها الي وزارة النفط ، وهو ما جعل - بعد ذلك - البناء الهيكلي لوزارة النفط أكثر إنسجاما إلا أنها صارت بعد ذلك - أي وزارة النفط - معقلاً للإدارة المركزية لهذا القطاع الحيوي .

بعد ذلك بعشر سنوات تقريباً - أي في ١٩٨٩ - قررت وزارة النفط أن تقسم أنشطتها الي قطاعين الأول هو قطاع الإدارة العليا والثاني يشمل ماهو دون ذلك .

وإقتصرت أنشطة شركة النفط الوطنية علي إكتشاف وإنتاج وبيع النفط ، أما غير ذلك من أنشطة فقد تم إسنادها الي شركة خاصة بعمليات التصفية والتوزيع. ولهذا السبب نفسه أنشئت الشركة الوطنية لتوزيع وتصفية النفط والتي تمارس حالياً أنشطتها بشكل مستقل عن شركة النفط الإيرانية الوطنية .

بناء فوق بناء !!

لكن هذا البناء الجديد للمؤسسات المختصة بقطاع النفط لم يحقق الأهداف المرجوة ولم يحقق التوقعات المأمولة ولهذا فقد عملت حكومة السيد خاتمي عام ١٩٩٧ علي وضع برنامج جديد للإرتقاء بصناعة النفط . وقد إنتهت الي تشكيل لجنة تضم المديرين في الشركات ذات الصلة وأطلق عليها إسم «لجنة الإصلاح الهيكلي» وقد إنتهت هذه اللجنة الي :-

- أن هناك فقدان للشفافية في تقدير النفقات والمصروفات .
- عدم الوضوح في تحديد النفقات والمصروفات المالية لقطاع الإنتاج وقطاع الخدمات بما يحقق التقدير الصحيح لجوانب المكسب والخسارة الحقيقية .
- عدم وجود نظام «مالي إداري» يدير بوضوح وشفافية المؤسسات والهيئات التابعة لصناعة النفط .
- المركزية الشديدة في إدارة الأنشطة النفطية .
- عدم وجود نظرة متجانسة بشأن الإصلاحات في بناء مؤسسات النفط .
- وجود طبيعة ميكانيكية فى الهيكل البنائي لقطاع النفط بشكل يؤدي لزيادة البيروقراطية وتضخم العمالة وإرتفاع النفقات وإنخفاض وقلة مستويات المؤسسات الإبداعية - الإبتكارية وخلق حالة من اليأس والإحباط لدي المديرين والعاملين في قطاع النفط .
- وجود أنشطة غير ضرورية في قطاع النفط وبعيدة أيضاً عن وظائفها الأصلية .
- تقديم أولوية «الإنتاج» علي أولوية «المنفعة والجدوي الإقتصادية» .
- عدم نجاح الصناعات التكميلية في تحقيق الإعتماد علي النفس .
- عدم وجود نظام رقابة قابل للتنفيذ في جميع المراحل المرتبطة بقطاع النفط .
- عدم وجود الأسلوب المناسب من أجل «أقصدة» الأنشطة .

التغيير :

تستلزم عملية الإرتقاء بالكفاءة الخاصة بصناعة النفط ضرورة إجراء تغيير حقيقي في الهيكل القائم بقطاع النفط، وتوجد عدة طرق لتحقيق هذا الإصلاح منها :

- تشكيل هيكل قادر علي جعل الإدارات المرتبطة بوزارة النفط ذات طبيعية «تجارية - تنافسية» مع الأخذ في الاعتبار المصالح القومية .
- إحداث نظم لتحقيق الشفافية في النفقات ووضع تسعيرة منطقية للمنتجات النفطية .
- الإصلاح المنطقي لأسعار المنتجات النفطية وكذلك

لأسعار الخدمات النفطية ونظم إدارتها .
- خلق هيكل جديد يكون أكثر ملائمة للإقتصاد القومي .

عدد الشركات العاملة :

تفيد الإحصائيات أنه قد أضيفت ٩٧ شركة جديدة الي الشركات الخاضعة لرقابة وزارة النفط ليصبح إجمالي الشركات العاملة تحت إشرافها (١٣٢) شركة تابعة لها و (٥) مؤسسات وهيئات مستقلة .

جدول يبين عدد الشركات العاملة في مجال النفط بإيران

الشركات	الشركات القديمة	الشركات الجديدة	إجمالى الشركات
الشركة الوطنية الإيرانية للنفط	١٢	٢١	٣٣
شركة النفط الإيرانية للإنتاج والتنقية والتوزيع	٣	١٥	١٨
شركة الغاز الوطنية الإيرانية	٢	٣٧	٣٩
الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية	١٨	٢٤	٤٢
الإجمالى	٣٥	٩٧	١٣٢

إيران في عالم النفط :

أولاً : الدول الإنتاجية (المنتجة) :

من بين الدول المنتجة للنفط تحتل السعودية المرتبة الأولي في العالم بإنتاج يبلغ ١١,٩ ٪ من جملة الإنتاج العالمي . ويأتي بعد السعودية كل من أمريكا وروسيا علي التوالي بحصة إنتاجية تبلغ ١٠,٣ ٪ و ٨,٨ ٪ علي التوالي أيضاً .

وتحتل إيران المرتبة الرابعة من حيث إنتاج النفط في العالم حيث تبلغ حصتها الإنتاجية ٥,١ ٪ من جملة الإنتاج العالمي . ثم يأتي بعد إيران المكسيك بحصة إنتاجية تبلغ ٤,٨ ٪ من جملة الإنتاج العالمي .

ثانياً : من حيث الإحتياطيات النفطية :

تحتل المملكة العربية السعودية أيضاً المرتبة الأولي في العالم حيث تبلغ جملة الإحتياطيات المؤكدة بها ٢٥,٥ ٪ من جملة الإحتياطيات النفطية العالمية . يليها كل من العراق ، والإمارات ، والكويت علي الترتيب محتلة بذلك المرتبة الثانية والثالثة والرابعة علي التوالي .

وتحتل إيران المرتبة الخامسة في العالم من حيث الإحتياطيات المؤكدة بها والتي تمثل ٨,٧ ٪ من جملة الإحتياطيات النفطية العالمية في حين تبلغ حصة الدول النفطية - من خارج منظمة الأوبك - من الإحتياطيات العالمية النفطية ٢٢,٤ ٪ فقط .

فى ندوة عن الفقر فى إيران: ٣٠٪ يعيشون تحت خط الفقر المطلق

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٢/١٥

صرح «محمد على زاده» الباحث «بهيئة الإدارة والتخطيط» أن معدل البطالة المباشرة بين قوى العمل فى إيران بلغ ١٣,٥٪ فى حين توجد بنسبة أخرى هى ١٨,٥٪ بطالة مقنعة .

بعبارة أخرى فإن ٣٠٪ من الثروة البشرية الإيرانية خارجة عن قاطرة المشاركة الإقتصادية أو ليس لها دور فى تنمية الثروة الوطنية . كذلك فإن إيران تعانى من أن ٣٠٪ من جملة السكان يعيشون تحت خط الفقر المطلق فى حين يعيش ٥٠٪ من جملة السكان تحت خط الفقر النسبى. ولذلك يجب تغيير السياسة الخاصة بمعالجة الفقر . كما أن البناء الأساسى للنظام الإقتصادى الإيرانى يحتاج - من أجل تحقيق هذا الهدف - الى تغييرات طويلة لكن هذا لا يعنى إغفال تنفيذ سياسات مرحلية فى هذا الأمر . وفى تحليل للدكتور « على رشيدى» الباحث بهيئة الإدارة والتخطيط حول ضرورة خلق المنافسة الإقتصادية كمفتاح لازم لمكافحة الفقر - يقول:

منذ قيام الثورة وحتى الآن بلغ الدخل المالى الإجمالى لإيران ٤٣٠ مليار دولار منها ٣٧٠ مليار دولار دخل نفطى والباقى حققته مصادر الدخل الأخرى متمثلة فى الصادرات غير النفطية والإقتراض من الدول الأخرى . وكنتيجة طبيعية لهذا، فإن إيران على مدار العشرين عاماً السابقة لم تكن تعانى من وجود نقص فى مصادر الأموال أو الدخل . لذلك فإن السؤال الطبيعى الذى يفرض نفسه هو: لماذا لم ينجح النظام الإقتصادى الإيرانى - بالرغم من وجود هذه الدخولات المالية - لماذا لم ينجح في إمتلاك القدرات والمصادر اللازمة لتحقيق تنمية إقتصادية مستمرة ؟

ولهذا فإن الإقتصاد الإيرانى بعد الثورة يشبه إقتصاد الإتحاد السوفيتى السابق. فبرغم إمتلاكه لأسباب مواجهة التنمية إلا أن ذلك نفسه كان سبباً سلبياً فى حل المعضلات الإقتصادية .

ولذلك يجب الإستفادة من التجارب الإقتصادية الناجحة الأخرى وإدراك أن مفتاح النجاح فى السياسات الإقتصادية يتمثل فى أمرين هما «الحرية» فى تقديم الخدمة الإقتصادية و"الجدارة والأهلية" لذلك. ولكن منذ قيام الثورة وحتى الآن كان الإنحراف فى إختيار الكوادر اللازمة ومديرى المجتمع سبباً لإغفال ضرورة ضمان تحقيق هذين الشرطين .

مكافحة الفقر من أولويات الظروف الراهنة

■ برويز علوي

■ انتخاب ٢٠٠١/١/١٤

ظاهرة الفقر والظلم – غير الإنسانية – المتفشية بين الرعية فى الميادين المختلفة ، هى أحد الأمور التى تطغى على الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ، وتمثل مشكلة قومية على المستوى الاجتماعى. وترجع أهمية هذه المسألة الى حديث قائد الثورة عنها ، ودورها فى تنمية كافة مجالات الدولة. ان إنتشار الفقر، كما أشار ، يحيط بالحياة الاجتماعية للبشرية من كان نواحيها؛ كما ان له تأثيره، غير اللائق، على معتقداتهم وعلاقاتهم الاقتصادية – السياسية. ونظراً لأهمية الفقر ودوره فى مصير البشرية، تحدث عن كثير من كبار رجال الدين والشريعة الإسلامية، وحضوا على ضرورة مواجهة الفقر والظلم مواجهة إيجابية ومنطقية. كما تناولت الأحاديث النبوية الشريفة موضوع الفقر ، واعتبرته مع الظلم وعدم وجود عدالة اجتماعية فى المجتمع ، أحد عوامل الغضب الإلهى وإهدار الكرامة. وقد أفرد الأئمة وكبار رجال الدين فصولا مستقلة فى أحاديثهم عن الفقر والظلم.

من ناحية أخرى، يمكن لظاهرة الفقر ان تلعب دورا رئيسيا فى تفشى الفساد الأخلاقى فى ثنايا المجتمع وتلوث الرعية بالرذائل النفسية والبعد عن الفضائل. اما الظلم الاقتصادى، فيتمثل فى عدم المساواة فى توزيع فرص العمل والإنتاج، التى تعتبر، مع التوسع فى القطاعات الحديثة فى الاقتصاد فى العالم اليوم ، من الضروريات الأولوية فى الهيكل الاقتصادى القومى وتأمين المصالح العامة للبلاد . ان تساوى الفرص أمام الرعية فى الشئون السياسية والتوزيع العادل للعلم والطاقة فى مختلف المجالات، يمكن أن يؤدى الى مكافحة الفقر والوصول للأهداف المرسومة والتعجيل بالإصلاح والوصول الى تحديد التنمية .

بدون شك ، فان تأمين العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب ، مع مراعاة الواقع الاجتماعى والذى تسيطر عليه الظروف الراهنة، من الأمور التى تفتح الطريق أمام الأفكار والخطوات الإصلاحية فى المجالات القومية المختلفة .وستجد البرامج الجديدة للدوائر السياسية طريقها الى أرض الواقع .

١,٥ مليون فتاة قروية جاهلة !

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٢/١٥

في المؤتمر العلمي الثالث حول دور القرية في خلق الرفاهية الإجتماعية أعلن «غلام رضا أنصاري» رئيس جهاز البيئة في إيران أنه علي الرغم من الإستثمارات العمرانية الكبيرة التي تشهدها إيران بعد الثورة وبشكل خاص في المجتمع القروي لكن – حتي الآن – لم يتم خلق وتهيئة البيئة اللازمة لحماية المجتمع القروي بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص .

وتدل الإحصائيات المعلنة بشأن عدد المقيمين في الريف علي أن ٣٥ ٪ من إجمالي سكان إيران يعيشون في القري. وأنه من جملة (٦) ملايين إيراني أميين يوجد ١,٥ مليون فتاة قروية تخلفت عن الدراسة وأنها – الفتاة القروية – تشكل ١٠ ٪ من العاطلين. وأن عدد الأطباء المخصصين للقرويين تعادل ٨ ٪ من جملة الأطباء في المناطق العمرانية وأن ٣٣ ٪ من الفتيات و١٧ ٪ من الأولاد القرويين يعانون من نقص الوزن وسوء التغذية .

وقد اعتبر «غلام رضا أنصاري» أن من أسباب هذا الفساد- وكذلك إنعدام المساواة بين القرويين وسكان المدن- وجود وسيطرة «الفكر المديني» وليس «الفكر المدني» علي المسئولين فضلاً عن عدم تمتعهم بنظرة واحدة جامعة موحدة تجاه تنمية القرية .

وتضيف «إحترام السادات بني هاشم» مدير مكتب المرأة الريفية والعشائرية بوزارة «جهاد البناء والزراعة» : (*)

تدل الإحصائيات علي أن عدد النساء أكثر من عدد الرجال في الكثير من القري وأن ذلك يرجع الي هجرة الرجال للمدن، في حين تفضل النساء البقاء في القري بسبب الرغبة في المحافظة علي «القيم» .

وأضافت أن للمرأة القروية ثلاثة أدوار فهي زوجة وأم ومنتجة، وأن الدور الرئيسي في عملية الزراعة ملقي علي عاتق المرأة .

ومن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الآن هي أن بعض الشركات والمصانع الكبيرة تعامل النساء القرويين مثل معاملة «العمال السود» في الدول الصناعية حيث يستغلون النساء أسوأ إستغلال إذ يستفيدون بهن في العمل ولا يكفلون لهن حق التأمين والتعاقد .

وقالت أيضاً : إن ٢ ٪ من دخل الصادرات غير النفطية الإيرانية ناتج عن الصناعات اليدوية التي تنتج النساء القرويات منها حوالي ٢٠ ٪ .

لهذا فإذا أردنا أن نحقق العدالة الإجتماعية يجب علينا أولاً أن نقضي علي التفرقة القائمة في إيران بين الرجل والمرأة .

(*) أنشئت هذه الوزارة أواخر عام ٢٠٠٠ بعد دمج وزارتي «جهاد التعمير» و«الزراعة» «المترجم» .

صناعة السياحة في إيران: الواقع والطموحات

■ مجلة: اقتصاد إيران (الاقتصاد الإيرانى) العدد (٢٣) يناير ٢٠٠١

منذ أن قام كل من «كورش» و«داريوش» كبار الملوك الهخامنشيين – بانشاء «الطريق الملكى» والذى بلغ طوله ٢٥٠٠ كم وتجهيزه بالوسائل اللازمة مثل الاستراحات الخاصة بالقوافل، ومناطق البريد، أخذ الإيرانيون يعطون إهتماماً خاصاً بالسياحة والضيافة، وهو ما يؤيده إنشاء وتجهيز الطرق الرئيسية مثل طريق الحرير فى عصر الاشكانيين، طريق مشهد – كربلاء فى العصر الصفوي.

وكانت إيران واحدة من أفضل الدول للسائحين وهو ما تشهد به كتب الرحالة وأدب الرحلات الذين زاروا إيران. ويقول السائح الفرنسى المشهور «شاردن» الذى زار إيران فى العصر الصفوي. فى كتابه «لا يوجد دولة فى العالم تماثل إيران في السياحة والترفيه سواء من حيث انخفاض معدلات الأخطار وزيادة الأمن فى الطرق حيث كانت تتميز بالأمان المطلق، أو من حيث انخفاض معدل النفقات سواء بالنسبة للقوافل أم المسافرين ، هذا فضلاً عن إنتشار أماكن الاقامة المجانية علي طول الطرق من جانب وزيادة الطرق المعبدة والكباري فى النقاط صعبة العبور من جانب آخر. ومن جملة الأسباب التى دفعت الإيرانيين للإهتمام بالسياحة ما يلى:

– إهتمام القرآن الكريم الخاص بالسفر وتأكيده المتكرر علي ذلك وهو ما تمثل فى ذكر وورود آيات مثل «قل سيروا فى الأرض».

– الإستفادة من روح الضيافة والعلاقات الناتجة عن استقبال الضيوف.

– التعرف علي التأثيرات الاقتصادية الإيجابية وكذلك الثقافات وهو ما ينتج عن دخول وخروج المسافرين.

وفى العصر الحديث وخلال العقود الأخيرة صارت إيران – بوصفها واحدة من أقدم عشر دول فى العالم موضع إهتمام السائحين، فقفز عدد السائحين من (٢٤١) ألف شخص فى عام ١٩٦٨ إلي (٦٧٨) ألف سائح فى عام ١٩٧٤ بمتوسط نمو بلغ ٢٢,٥٪ سنوياً.

ومع إنتصار الثورة فى عام ١٩٧٩ وبسبب إندلاع الحرب وما أفرزته من ظروف خاصة إنخفض عدد السائحين الذين زاروا إيران بشكل لافت للنظر إلي ما يعادل العشر فى عام ١٩٧٩ – ١٩٨٠ كما انخفض عدد الذين زاروا إيران فى عام ١٩٨٤ – ١٩٨٥ إلي (٨٦) ألف شخص. وبعد إنتهاء الحرب وتغير ظروف إيران أخذ يزداد من جديد عدد السائحين لإيران بشكل لافت للنظر فقفز من (٢٤٩) ألف سائح عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ إلي (٥٧٣) ألف سائح عام ١٩٩٥ – ١٩٩٦، وفي العام الماضى ٢٠٠٠ وصل إيران قرابة مليون و٨٥ ألف سائح ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلي ١,٣ مليون سائح فى عام ٢٠٠١.

من أين يأتون؟

يبلغ متوسط الدخل الناتج عن وصول كل مسافر إلي إيران ٥٠٠ دولار وهو رقم ضئيل. وما يفسر ذلك هو أن أغلب الذين يزورون إيران يأتون من الدول الفقيرة، وعلي سبيل المثال فقد بلغ عدد الذين زاروا إيران من دول افغانستان وباكستان والهند وحدها عام ١٩٩٦ – ١٩٩٧ حوالي (١٨٠) ألف شخص وإن إيران والتى تزيد مساحتها عن مليون ونصف مليون كيلو متر مربع وتقع فى غرب وجنوب آسيا والتى تعد فى النهاية إحدي أقدم دول الشرق الأوسط من جانب، وتحظي بسمات شخصية منفردة بها بسبب تمتعها وإمتلاكها آثاراً قديمة متنوعة ومتعددة وكونها واحدة من أقدم خمس حضارات فى العالم من جانب آخر. كل ذلك جعل منها موضعاً لحديث القاصي والداني.

لقد خلقت السمات الشخصية التى تتمتع بها إيران مثل ازدهار العرفان وعلمائه المشهورين الذين لا مثيل لهم مثل ابن سيناء، السعدى الشيرازى، حافظ الشيرازى وجلال الدين الرومى إلخ .. وكذلك مثل الطبيعة الجغرافية التى تحظي بها إيران والمتمثلة فى الفصول الأربعة وما فيها من خصائص مناخية رائعة ومتنوعة بين ما هو جبلى وماهو معتدل وما هو صحراوى الخ، وأيضاً مثل تعايش الشعب الإيرانى مع الأديان والمذاهب المختلفة خاصة الشيعة والسنة واليهود والمسيحيين وهو الشعب الذى ترجع أصوله أيضاً لأصول عرقية وقومية مختلفة كالأكراد واللورستان والفرس والعرب والبلوش .. خلقت كل هذه السمات ظروفا وخصائص «بيئية – طبيعية – بشرية تتميز وتختص بها إيران»، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن أرض إيران تتميز بقدرتها علي زراعة ٨٥٪ من المنتجات الزراعية ومن المتوقع أن تختص إيران بإنتاج أكثر من ٥٠٪ من إنتاج محاصيل زراعية مثل الرمان والفستق والزعفران، لكن علي الرغم من كل ما سبق فإن عدد السائحين الذين يأتون إلي إيران من أقصي مناطق العالم يقل عن عدد السائحين الذين يزورون دولاً مثل أسبانيا وإيطاليا علي مدار أسبوع واحد فقط !! ومن حيث القيمة فإن حصة إيران من العالمى للسياحة تقل عن ٠,٢٪ فى حين أنه إذا ما أردنا أن نحسب قيمة هذا الدخل وفقاً لمعيار عدد السكان أو لمعيار مساحة الأرض فإن حصة إيران يجب أن تكون أقل بقليل جداً من ١٪ أى حوالى (٥) مليار دولارات.

ضرورة تحديد السياسات :

مما لا شك فيه أن أهم عامل فى ضعف أو قوة هذا الوضع يتمثل فى عملية وضع «وتحديد السياسات» اللازمة. فعلي الرغم من الخطوات التى أتخذتها إيران خلال فترة التسعينيات بشكل عام وخلال فترة الحكومة الحالية بشكل خاص – من أجل جذب السائحين، إلا أنه لم يتم حتي الآن تشخيص السياسات اللازمة بسبب الصدامات والصراعات الحزبية. فعلي سبيل المثال لم يتم حتي الآن الاجابة علي الأسئلة الآتية:

- هل مشكلة عدم جذب السائحين ترجع الي التضاد الثقافي أم أن هناك قضايا أخري معرقلة ؟

- بوصف إيران دولة إسلامية فكم يبلغ عدد المسلمين الذين يزورون إيران والذين يبلغ عددهم ١,٢ مليار مسلم؟ ومن جملة السكان غير المسلمين والبالغ عددهم ٤,٣ مليار نسمة كم عدد السائحين الذين يزورن إيران؟

- إذا ما قبلنا أن ٢٠ ٪ من جملة هؤلاء السكان يحبون السفر فكم تبلغ النسبة التى ترغب فى زيارة إيران من هذه الـ ٢٠ ٪؟

- ما هى الامكانيات التى نمتلكها فى هذا الصدد؟ وأين توجد مراكز الترويج والتنزه؟

إن البعض يعتقد فى أن السبب فى إنخفاض عدد المسافرين إلي إيران يرجع إلي إنعدام الأمن فى المنطقة فهنا يجب أن نسأل أنفسنا السؤال التالى: إذا كان ذلك كذلك فلماذا يزور سوريا وهى واحدة من دول هذه المنطقة غير الآمنة هذا إن صح القول ٢,٣ مليون شخص سنويا، ولماذا يبلغ دخلها من السياحة أكثر من ملياري دولار؟

وفيما يخص القضايا الثقافية يوجد مثل هذا النوع من التفكير والتساؤل أيضاً. فمع التسليم بأن كثيراً من السائحين يحبون ويفضلون النمط الغربى من الثقافة المبتذلة وأن هؤلاء لا يرون لزوماً للسفر إلي إيران، إلا أن الأمر المؤكد أن هناك أيضاً كثيراً من السائحين الذين يولون إهتماماً خاصاً للقضايا الفكرية والثقافية ويحافظون فى الوقت نفسه على التقاليد والعادات المجتمعية.

وفى عام ١٩٩٧ أقر كبار صناعة السياحة فى العالم - والذين عقدوا مؤتمرهم حول قضايا السياحة العالمية آنذاك فى الفلبين - أقروا الطلب الخاص بضرورة أن يحترم السائحون الثقافات والقيم الاجتماعية للأمم وأن يحافظوا علي الميراث القومى لها وأن يحترمون أيضاً النماذج والأعلام والرموز الاجتماعية. ومن المتوقع - مع التصديق علي «اللائحة العالمية للأخلاق السياحية» أن يتضاعف عدد مثل هذا النوع من السائحين ثلاث مرات فى العالم حتي عام ٢٠٢٠.

تعريف السياحة:

من المشكلات التى تعانيها صناعة السياحة فى إيران عدم وجود تعريف دقيق للسياحة، حيث تعتقد غالبية الآراء بأن السائح هو من يسعي لزيادة الآثار القديمة أو لقضاء وقت ممتع أو ترويحى. فإذا كان الأمر كذلك فهل يكون هذا الفهم هو الدافع الحقيقى لزيارة ملايين الأشخاص كل عام إلي ألمانيا والتى تعد واحدة من أغلي الدول فى العالم؟ المؤكد أن الأجابة هي: لا. إذاً ما هى العوامل التى تؤدى إلي سفر الاشخاص؟ المؤكد أيضاً أنه فى حالات الإجابة علي هذا السؤال وكذلك فى حال خلق الظروف اللازمة سيكون ممكناً خلق مجالات جذب السائحين الذين تتمحور أهدافهم دائما فى الآتى:

- الراحة والاسترخاء - زيارة الآثار التاريخية القديمة والتعرف علي ثقافة الأقوام الأخري.

- التعرف علي الطبيعة مثلما هو حادث بالنسبة للمناطق التى تقطنها الحيوانات المتوحشة فى أفريقيا.

- المشاركة فى الاحتفالات الفنية والثقافية - المشاركة فى المسابقات الرياضية.

- المشاركة فى الدورات التعليمية والمؤتمرات العلمية.

- السفر من أجل التجارة - زيارة المعارض الدولية التجارية والصناعية.

- السفر للصحة والعلاج.

فما الذى يقال للسائح فى إيران والذى يسافر للسياحة والترويح وزيارة المناطق الاثرية ؟

لقد صادرت الآن كلمة سائح مترادفة مع وفرة الآثار القديمة وبهذا المعني فإن كل مدينة توجد بها آثار قديمة تدعى استعدادها لجذب السائحين !! ولكن المؤكد أنه قد صارت هناك عوامل أخري متعددة لخلق الدافع لدي الأفراد الذين يحبون السفر .. مثل عملية تنظيم المسابقات فى المجالات الرياضية المختلفة والتى صارت واحدة من الأسباب الرئيسية للسفر خاصة فى أوروبا، وهو ما نراه بوضوح فى المنافسات التى تقوم بين الدول لإستضافة مثل هذه المهرجانات الرياضية وبسيما مهرجان مسابقة كأس العالم لكرة القدم أو مهرجان الدورات الأوروبية رغم ما تفرضه مثل هذه المسابقات من مستويات عالية جدا من الانفاق الذى تتحمله الدول المنظمة. لكن على الرغم من ذلك نجد تنافسا قويا بين الدول نظراً للعائدات المتنوعة التى تحققها من جراء ذلك وعلي سبيل المثال فإن تنظيم استراليا الجيد لدورة الألعاب الأولمبية قد أدي إلي جذب ثمانية ملايين شخص خلال مدة اقامة الدورة ومن المتوقع أن يستمر هذا الجذب طوال السنوات الأربع القادمة لدرجة أنه قد بات من المؤكد زيارة قرابة ٢٢ مليون سائح لسدنى فى السنوات الأربع القادمة.

نفس الشئ بالنسبة للمهرجانات الفنية الدولية وكذلك المعارض المتخصصة الصناعية والتجارية والعلمية بل والعسكرية وأيضاً فضلاً عن دوافع أخري للسفر يفرضها التقدم العلمى فى المجالات المختلفة كالسفر بغرض العلاج.

ضعف الإمكانات الإيرانية:

من جملة الأسباب المعرقلة لنمو صناعة السياحة فى إيران ضعف الإمكانات وذلك علي الرغم من الخطوات التى قامت بها الحكومة الإيرانية خلال الفترة الماضية حيث أثرت عملية تنمية المجتمع الإيرانى خلال العقدين الاخرين بشكل سلبى علي معدلات الانفاق الخاصة بتوفير القدرات والمتطلبات اللازمة لصناعة السياحة وفى هذا الصدد فإن أهم المشاكل تتمثل فى الآتى:

أ- النقل والمواصلات:

من جملة المعضلات والعوامل الأساسية لعدم تنمية صناعة السياحة الإيرانية المستوي المتدهور للنقل والمواصلات وبشكل خاص «قطاع الطيران» الذى يعد الوسيلة الأسيلة للسفر للخارج.

وتتمثل جوانب ذلك التدهور فى:

- عدم وجود طيران مباشر بين إيران وبين مناطق العالم الرئيسية وهو ما صار سببا لحرمان إيران من أن تصبح دولة ترانزيت جوي، الأمر الذى حرمها من أعداد كثيرة من المسافرين من جانب، وصرف كثيراً من السائحين عن القدوم إلي إيران من جانب آخر. وفى المقابل نجد أن امكانية الذهاب والعودة إلي أي دولة عن طريق دبى قد وصلت لمستوي جعل

منها وسيلة اقتصادية غير عادية، بل إن جزءاً من تكلفة سفر الإيرانيين للخارج أو عودتهم لإيران تدفع وتسدد لخزانة دبى!

– عدم توافر تذاكر الطيران ذات اليوم الواحد.

– التأخر فى مواعيد إقلاع الطائرات والذى قد يستمر يوما بليلة.

– التعقيدات المختلفة من جانب الهيئات والمؤسسات المختصة وغير المختصة ومن بينها «الجمارك» و«قوات الشرطة».

– ضعف الطرق البرية وعدم وجود الطرق الحديدية المناسبة ووجود، مثل هذا الأمر فى دولة واسعة كإيران والتى قد يستلزم السفر فيها من مدينة لأخري قطع مسافة ١٠٠٠ كم، من المؤكد أنه يشكل عقبة رئيسية فى طريق ذلك، فضلا عن افتقار الطرق فى المناطق الصحراوية والجبلية للإمكانات الضرورية واللازمة للسفر الطويل.

– ارتفاع عمر وسائل النقل والمواصلات خاصة الطائرات، القطارات والأتوبيسات.

ب – الاقامة:

من أهم أوجه القصور الأخري التى يشهدها قطاع السياحة فى إيران عدم وجود أماكن الاقامة بالشكل والكثافة اللازمين وكذلك عدم وجود أماكن استقبال وضيافة جيدة.

لقد وصل النقص فى الفنادق لدرجة أن أكثر المدن لا يوجد فيها فندق واحد مناسب، وعلى سبيل المثال فإن مدينة «قم» التى يزورها ٥٠ ألف سائح سنوياً لا يمكن الإقامة فيها أكثر من ليلة بسبب عدم وجود أماكن إقامة مناسبة. والفنادق المطابقة للمواصفات الدولية توجد فقط فى شمال إيران لكنها أيضا غير متوافرة بالمستوي والشكل اللازمين. فمدينة مشهد – علي سبيل المثال – على الرغم من أن ٣ ملايين مسافر يمرون عبرها أو يزورونها على مدار العام – والتى تعد من أهم مناطق السفر الرئيسية فى إيران – لا يوجد فيها سوي ثلاثة أو أربع فنادق مطابقة للمواصفات الدولية اللازمة، أما بقية الفنادق فهي على العكس تماما.

ما سبق يعد الوجه الأولي للعملة أما الوجه الثانى فيتمثل فى ضعف مستويات الخدمة وارتفاع معدلات رسوم الخدمة.

ووفقا لاستطلاع الرأي الذى قامت به موسسة السياحة الايرانية فإن ٢٦٪ من السائحين اعتبروا أن وضع «الصحة» فى الفنادق الخمس نجوم «متوسط» فى حين اظهر اكثر من ٦٠٪ منهم عدم رضائهم عن وضع الطعام والشراب فى المطاعم والفنادق.

جـ – الاستقبال:

الاوضاع الخاصة بصالونات الاستقبال أسوأ من أوضاع الفنادق، فأغلب المطاعم موجودة فى بدورم العمارات، ولا تتوافر فيها الشروط اللازمة للإستقبال، والكثير من المدن لا توجد بها المطاعم الملائمة، بل إن امكانية استقبال عدد من الأفراد فى المطاعم الموجودة بالفعل محصورة في عدة ساعات، حيث تمتنع جميع الفنادق عن تقديم خدماتها بعد الساعة ١١ ليلاً.

كذلك فإن عدم الرعاية الصحية وعدم تعليم وتدريب وتثقيف أطقم الإستقبال والضيافة وعدم درايتهم بطرق الضيافة المطلوبة، وكذلك عدم تنوع الطعام تعد من المشكلات الأخري التى تعانى منها صالونات الإستقبال والضيافة.

د – السلوك الأجتماعى:

من المسلم به أن السائح الذى يتحمل عدة مئات أو عدة آلاف من الدولارات من أجل السفر لمكان ما – هذا السائح ينتظر فى البلد الذى يسافر إليه عدم وجود ممنوعات، والدول التى إختارت تنمية صناعة السياحة كهدف لها قد أولت إهتماماً خاصاً بهذه المسألة. ففي ماليزيا، علي سبيل المثال، نتيجة لعدم رضا السائحين بشأن زى سائقى التاكسي تم وضع قانون بتغريم سائق التاكسى المخالف ١٢٠ دولاراً وكذلك يجب علي الموظفين الذين يتعاملون مع السائحين – وفقاً للائحة الصادرة فى عام ١٩٩٦ حول هذا الصدد – أن يكون تعاملهم مع السائحين مصحوباً دائما بالإبتسامة وهو ما يوجد أيضاً فى الدول التى نجحت فى صناعة السياحة وهذا أمر بديهى، أما فى إيران فلا تراعى مثل هذه البديهيات.

هـ – رعاية الجمال والذوق العام:

من المعروف أن منطقة الألب تعد من أفضل المناطق الترويحية فى أوروبا حيث تجذب هذه المنطقة اهتمام السائحين منذ قرنين ونصف قرن. وفى عام ١٩٩٤ قام المسؤولون عن هذه المنطقة بإصدار قرار بعدم عبور الكاميونات الثقيلة وعربات النقل من أنفاق وطرق منطقة الألب وذلك لحمايتها من تلوث الهواء. «لهذا فإذا كان من الضرورى عبور هذه الوسائل منطقة الألب فإن نقلها يتم بواسطة القطار.

لكن الوضع مختلف تماماً فى إيران، حيث لا يبدى المسؤولون المختصون أي إهتمام بالمحافظة على نظافة الهواء أو حتي حماية الآثار الطبيعية. وعلي سبيل المثال، فإن المنطقة الشمالية والسواحل الإيرانية المطلة علي بحر الخزر تحظي بوضع مماثل لمنطقة الألب من حيث المياه والهواء والطبيعة. لكن مع هذا لا تحدث الإستفادة المرجوة منها، بل إنه بسبب عملية البناء والتعمير التى تحدث من دون أى برنامج أو تخطيط يتم تشييد فيلات ساحلية ومدن صغيرة. بل إن الوحدات التجارية تقام بما لا يتفق وطبيعة المنطقة، هذا فضلاً عن تحويل المناطق الزراعية منها لمناطق سكنية، وكذلك اسناد مسؤولية الغابات للقطاع الخاص الذى لا ضابط له فتكون النتيجة فى النهاية تنمية غير مطلوبة وبدون برنامج أو تخطيط وفى حالة غياب تام للوعى.

نفس هذه الأمور نجدها فى غرب البلاد وذلك على الرغم من وجود بحيرة أرومية وما يمكن أن تحققه من دخولات اقتصادية.

أيضاً فى الجنوب حيث سواحل الخليج الفارسى وبحر عمان حيث لا تتم الاستفادة مطلقاً من هذه المناطق الدافئة فى الأوقات التى تعانى فيها مناطق إيران من البرودة الشديدة حيث لازالت هذه المناطق الجنوبية مفتقرة لأبسط الامكانات.

نفس الشئ فى المناطق الاثرية القديمة. فمدينة مثل «يزد» والتى تتمتع بطابع وطراز معمارى خاص بها، نجد بها زحفا للمنشآت والمبانى الحديثة يتم دون أدني مراعاة للطابع الكلاسيكى للمدينة فيها، الأمر الذى أفقدها أصالتها وجمالها التقليديين، بل إن طهران نفسها التى هى عاصمة لواحدة من أقدم المجتمعات البشرية، هذه المدينة فقدت طابعها الشرقى وأصالتها الشرقية وذلك بسبب التخبط المعمارى الذى يسري فيها

بشكل سرطاني.

والواقع أننا لم نستفد بالشكل الواجب من مظاهر الجمال ومواطن الجذب في بلدنا لجذب السائحين فحسب، بل إننا دون إي اهتمام خلقنا البيئة اللازمة لإفنائها والقضاء عليها أيضاً.

إحصائيات وأرقام:

بلغ عدد السائحين الذين زاروا إيران خلال أعوام ٩٥ و٩٦ و١٩٩٧ ما يلي: ٩٠٨, ٤٨٨، ٤٤٩, ٥٧٣، ٠٩٢، ٧٦٤, على التوالي. ثم قفز الرقم ليصبح ١,٠٠٧,٥٩٧ سائح خلال عام ١٩٩٨ وعلي مدار العامين الأخيرين ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وبسبب التعاون الجيد بين المنظمة الدولية للسياحة مع المؤسسات ذات الصلة فقد نمت السياحة بشكل لافت للنظر بحيث صار من المتوقع أن يصل عدد السائحين ٤ ملايين سائح حتي نهاية ٢٠٠٥.

جدول (١) توزيع عدد السائحين
خلال فصول السنة علي مدار الأعوام ٩٧ – ١٩٩٩

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨
الربيع	١٨٤٧٦٧	١٧٦٧٧٥	٢٢٨٠٤
الصيف	٢٣٨٠٠٢	٢٥٧٤٠٢	٣٣٢٠٤٩
الخريف	١٩٤٤٣١	٣٠٥٢٢٩	٣٩٣٧٤٥
الشتاء	١٤٦٨٩٢	٢٩٨١٩١	٣٤٦١٦٦
المجموع	٧٦٤٠٩٢	١٠٠٧٥٣٧	١٣٠٠٠٠٠

جدول (٢) النسبة المئوية
لشغل الحجرات في الفنادق المختلفة

الفنادق	نسبة الشاغلين إلى عدد الحجرات
٥ نجوم	٩٧٪
٤ نجوم	٩٥٪
٣ نجوم	١.٥٨
نجمتان	٢.١٢
نجمة واحدة	٢.٧٢

جدول رقم (٣) بيان عدد الفنادق عن كل فئة ونسبتها المئوية لإجمالي عدد الفنادق ودور الإقامة في إيران

الفنادق	العدد	النسبة المئوية لإجمالي عدد الفنادق
٥ نجوم	٩	٤٪
٤ نجوم	١٩	٩٪
٣ نجوم	٥٦	٢.٦٪
نجمتان	١٨٥	٨.٥٪
نجمة واحدة	١٩٢	٨.٩
اللوكاندات «دور الضيافة»	١٧٠٨	٧٨.٥
الاجمالي	٢١٦٩	٠٠٪

جدول رقم (٤) يبين مناطق قدوم السائحين
وعددهم وفقا لفصول العام

المنطقة	الربيع	الصيف	الخريف	الشتاء	الاجمالي
جنوب آسيا	٥٧٩٣١	٨٤٣٥٣	١٠٠٠٢٧	٨٧٨٨٩	٣٣٠٢٠٠
شرق آسيا	٤٠٨٣	٥٦٤٥	٧٠٤٩	٦١٩٤	٢٣٣٧٠
آسيا الوسطى	٤٠١٤	٥٨٤٥	٦٩٣١	٦٠٩٠	٢٢٨٨٠
القوقاز	٨٩٤٠٥	١٣٠١٨٣	١٥٤٣٧٢	١٣٥٦٤٠	٥٩٦٠٠
الشرق الأوسط	٢١٨٠٤	٣١٧٤٩	٣٧٦٤٨	٣٣٠٨٠	١٢٤٢٨٠
أوربا الشرقية	٣٧٦٣	٥٤٨٠	٦٤٩٨	٥٧٠٩	٢١٤٥٠
أوربا الغربية	٤٥٥٦٩	٦٣٦٥٣	٧٨٦٨٢	٦٩١٣٥	٢٥٩٧٤٠
أمريكا	٦٧٤	٩٩٦	١٨٨١	١٠٣٨	٣٩٠٠
أفريقيا	٨٢١	١١٩٦	١٤١٨	١٢٤٦	٤٦٨٠
الاجمالي	٢٢٨٠٧٥	٣٣٢٠٩٩	٣٩٣٨٠٦	٣٤٦٠٢٠	١,٣٠٠,٠٠٠

رئيس مجلس الشورى الإسلامى يلتقى العاهل الأردنى

■ انتخاب ٢٠٠١/١/٢٢

التقى مهدى كروبى، رئيس مجلس الشورى الإسلامى، والوفد المرافق له الملك عبد الله الثانى ملك الأردن.

وقد أعلن عبد الهادى المجالى، رئيس مجلس النواب الأردنى، وضيف الشرف المرافق لرئيس مجلس الشورى الإسلامى، ان الملك عبد الله الثانى سيقوم بزيارة إيران خلال الشهر القادم. ووصف لقاء رئيس مجلس الشورى الإسلامى بالعاهل الأردنى، بأنه خطوة هامة لتعميق العلاقات بين الجانبين.

- كلمة كروبى أمام مجلس النواب الأردنى:

شرح مهدى كروبى، رئيس مجلس الشورى الإسلامى، فى كلمته أمام مجلس النواب الأردنى، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بفلسطين والعلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية.

وقال: «ان جمهورية إيران الإسلامية فى سياستها الخارجية المبنية على إزالة التوتر والمعتمدة على مشروع حوار الحضارات الذى وافقت عليه الأمم المتحدة، تضع اطارا مناسبا لتعميق العلاقات بين الأمم المشتركة فى التاريخ والأفكار المختلفة».

واعتبر كروبى ان هذا الأمر الفرصة التاريخية المطلوبة لنبذ الخلافات والنزاعات والسعى الجدى لإقرار السلام والأمن والعدالة لكل البشرية.

واعتبر رئيس مجلس الشورى الإسلامى، فى إشارة لوجود مشتركات دينية وثقافية بين البلدين، ان العلاقات السياسية بين البلدين خلال السنوات العشر الأخيرة، ماضية الى التوسع والتعميق، وأن ايجاد قسم للغة والأدب الفارسى فى جامعات الأردن، وإرسال البعثات الطلابية الأردنية الى جامعات إيران، وتبادل الزيارات من الأساتذة والطلبة الأردنيين مع المراكز العلمية والثقافية لجمهورية إيران الإسلامية، يعد خطوة هامة لدعم العلاقات الثقافية بين البلدين.

وأضاف: «ان البعد الدولى للبرلمانات يتمثل فى مناقشة الاتفاقيات الدولية التى ترغب حكوماتها فى توقيعها، وتفنيد بنودها والموافقة عليها». واستطرد: «ان تشكيل اتحاد برلمانات الدول الإسلامية يعد نموذجا على تعاون هذه البرلمانات فى أكثر من جانب».

وأشاد بدور مجلس النواب الأردنى فى تأسيس هذا الاتحاد. وأشار كروبى لإيفاء مجلس النواب الأردنى بدوره فى المجالات الدولية. واعتبر ان أمامه دور وأولويات خاصة فى التفعيل الدولى للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى.

وجاء في جانب من حديث رئيس مجلس الشورى الإسلامى: «ان فلسطين وعاصمتها الأبدية، يعنى القدس الشريف، ليس فقط الأرض، ولكنها بمثابة القلب الدامى لكل الشعب الإسلامى والعالم الحر، والدفاع عن حقوق هذا الشعب يعد عنوانا لثقافة الباحثين عن الحق والعدالة على مستوى العالم».

وقال: «ان الأمة الإسلامية لن تتغاضى عن شبر من القدس وأرض فلسطين، ويجب ان يبقى تحرير القدس من الأولويات والمحور الرئيسى لشئون العالم الإسلامى».

وزير خارجية كوبا يسلم خاتمى رسالة فيدل كاسترو

انتخاب ٢٠٠١/١/٢٤

قدم وزير خارجية كوبا ، خلال لقائه بالسيد محمد خاتمي ، رسالة خطية من الرئيس الكوبي فيدل كاسترو .

وأشار رئيس الجمهورية، خلال هذا اللقاء ، لبالغ احترامه لثورة الشعب الكوبي لنيل استقلاله ومقاومته للضغوط الأجنبية ، كما اشاد بالعلاقات الطيبة بين البلدين بعد الثورة الإسلامية، وقال : «ان ثورتنا الإسلامية أيضا قامت للحفاظ علي الاستقلال وتأمين مصالح الشعب الإيراني ومعارضة القوي العظمي، كما فعل الشعب الكوبي في ثورته مما أثار غضب القوي العظمي» .

واعتبر خاتمي ان الحظر الأمريكي علي البلدين من جملة الأسباب التي تدفعهما للحفاظ علي استقلالهما ومصالحهما القومية . وصرح خاتمي بوجوب الاعتراف بالجميل للشعبين الإيراني والكوبي، وخاصة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وصرح خاتمي : «أن الحكومات التي تقوم علي رغبات الشعب ورأيه تتمتع بالقوة والقدرة يوما بعد يوم وتحقق التقدم في شتي الأصعدة» .

وأعرب خاتمي عن أمله في زيارة هافانا ولقاء المسئولين في كوبا، مشيرا الي أهمية هذه الزيارة في الإسراع بتنفيذ التعاون في المجالات الثنائية بين البلدين ، كما دعا فيدل كاسترو لزيارة طهران .

وخلال لقاء وزير الخارجية الكوبي بالرئيس الإيراني، أبلغ المسئول الكوبي تحيات رئيس بلاده الحارة للرئيس الإيراني، وتناول العلاقات بين البلدين وموقف الشعب الإيراني من الحظر الأمريكي والضغوط الدولية والحرب العراقية، كما اعتبر عام «حوار الحضارات» نقطة تحول، وقال: «يمكن لكلا البلدين تحقيق التعاون المشترك في الشئون الدولية مثل العولمة والأخطار الناجمة عن العالم ذو القطب الواحد وضرورة إصلاح هيكل الأمم المتحدة والعلاقات الدولية» .

رئيس مجلس الشعب المصرى يدعو نظيره الإيرانى للمشاركة فى فاعليات مؤتمر دولى للدفاع عن الانتفاضة

انتخاب ٢٠٠١/١/٢٩

قدّم [جليل سازكر نزاد] ، عضو هيئة رئاسة مجلس الشوري الإسلامي وعضو اللجنة الثقافية بالمجلس ، دعوة رئيس مجلس الشعب المصري الي رئيس مجلس الشوري للمشاركة في فاعليات مؤتمر دولي للدفاع عن الانتفاضة الفلسطينية .

وجاء في تقرير الإدارة العامة للثقافة والعلاقات العامة في مجلس الشعب الإسلامي، ان سازكار نزاد ، الذي كان قد سافر للقاهرة للمشاركة في أعمال لجان الثقافة لمجالس الحضارات القديمة للمتوسط ، وعلي هامش هذا المؤتمر ، وخلال لقائه وحديثه مع رئيس مجلس الشعب المصري، تسلم الدعوة الخاصة بحجة الإسلام والمسلمين مهدي كروبي للمشاركة في فاعليات مؤتمر دولي للدفاع عن الانتفاضة الفلسطينية .

ترحيب أرمينيا بالمباحثات المشتركة مع أنقرة وباكو لحل أزمة قره باغ

كيهان ٢٠٠١/٢/٢٥

أعلن وارطان او سكائيات وزير خارجية أرمينيا أن إيران تساند وتؤيد فكرة عقد جلسة ثلاثية مشتركة مع وزراء خارجية تركيا وأذربيجان، وصرح أن أرمينيا ترحب بمقترح أنقرة في هذا الخصوص . وقد أعلنت وكالة أنباء ميديا برس غير الرسمية أن إسماعيل جم وزير الخارجية التركي قد أعلن مؤخراً ترحيبه بهذا اللقاء الثلاثي الذي يجمع وزراء خارجية كل من تركيا وأذربيجان وأرمينيا .

وقد رحب اوسكائيات في لقائه مع رؤساء الغرف التجارية الأرمينية التركية بجهود هذه الغرف في خلق علاقات اقتصادية بين ايران وأنقرة . ومن المعروف أنه لا توجد روابط سياسية مباشرة بين تركيا وأرمينيا بسبب إنجاز تركيا لباكو في قضية قره باغ والنزاع التاريخي بين البلدين، في حين أن مصادر الأنباء تؤكد وجود تبادل تجاري حدودي بين أرمينيا وتركيا .

وزير البترول الإيراني: لا يمكن انتظار توزيع موارد بحر قزوين الى الأبد

انتخاب ٢٠٠١/١/١٦

أعلن وزير النفط الإيراني في إشارة لموضوع توزيع موارد بحر قزوين، أنه لا يمكن ان ننتظر الي الأبد وضع نظام جديد لتوزيع هذه الموارد، والتي من المفترض ان لإيران نصيب منها .

وفيما يتعلق بالتنقيب عن البترول في بحر قزوين، وخلال استعراضه للخطوات التي اتخذت من جانب وزارته في هذا الصدد ، قال: «تم توقيع اتفاقيات مع شركات [شل] ، [لاسما] للتنقيب عن البترول في هذه المنطقة، نصت علي التنقيب عن آبار بترولية علي عمق ١٠٠م، ونظرا لنقص التقنيات اللازمة، سيتم طرح مناقصة للتنقيب عن آبار علي عمق ١٥٠م، ستعلن نتائجها في أسرع وقت ممكن» .

وقال «بيژن نا مدار زنكنه» موضحا وشارحا لبعض المبهمات المثيرة للقلق والتي تضمنتها الاتفاقيات والخاصة بـ (البيع بالمقايضة):

«ان هذا النظام هو استنباط جديد من الدولة، ويجب مراعاته وتنميته وصولا الي الكمال، ومن خلاله تتحقق الفائدة لكلا الطرفين» وبعبارة أخري، تنمية مصادر البترول والغاز التي لدينا تحقق لنا الفائدة من جهة، كما تحقق الفائدة للطرف الآخر .

وأضاف، مؤكدا علي قرار الحكومة المبني علي زيادة إنتاج البترول في الخطة الثالثة للتنمية: «ان إنتاج البلاد السنوي من البترول أقل من ٣٠٠ ألف برميل ، فإذا أهملنا مجالات التنقيب وتطوير الآبار المنتجة بالفعل، مع انخفاض المخزون، سينخفض إنتاجنا مرة أخري» .

وفي إشارة الي الخفض المتوقع لسعر برميل البترول في ميزانية العام القادم ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، وآثاره السلبية قال وزير البترول الإيراني: « ان سعر برميل البترول في ميزانية العام القادم غاية في العدل والاعتدال، وسيؤدي هذا السعر الي تصحيح الأوضاع في السوق العالمية» .

رفسنجاني: لا توجد أى قوة يمكنها أن تقضى على الديكتاتورية سوى رجال الدين

همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٣/١

في زيارته لمحافظة خوزستان قال «هاشمي رفسنجاني» رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام: في إيران لا يمكن لأي قوة أن تقضي علي الديكتاتوريات المختلفة سوي رجال الدين بالإعتماد علي الشعب الإيراني، وذلك لأن الحوزات العلمية هي الحصن والضمان من أجل الإسلام والثورة .

ولهذا يجب أن يعلم الأعداء أن أي قوة حزبية كانت أم غير حزبية لا يمكنها ولا تستطيع أن تحل محل رجال الدين أو أن تأخذ مكانتهم .

لقد أكلت الأحزاب بعضها بعضاً أثناء الثورة وحين كان الإنتصار لم يبق فقط سوي رجال الدين وهم الذين استطاعوا أن يخرجوا الثورة الي الوجود .

من أجل هذا يسعي العدو دائماً لكي يفصل أو يفرق بين رجال الدين والشعب مثلما حدث إبان الثورة الدستورية حيث إستطاعت إنجلترا عن طريق الفصل بين «آية الله كاشاني» وبين «مصدق» أن تسحق القوميين.

واليوم، فإن العالم يسعي ويمضي في إطار من الأفكار العالمية، ونسي الناس الديكتاتورية وصاروا يحددون مصائرهم عن طريق آرائهم التي يبدونها أو يدلوا بها في قضية ما أو أمر مصيري ما يرتبط بهم

ونحن نستطيع أن نؤدي مهامنا وأن ندير العمل بما لدينا من رأسمال يمنحنا إياه الإسلام والسنة من جانب وبالإعتماد علي فكر أهل البيت من جانب آخر بشرط أن يظل رجال الدين أهلاً للمعارف والعلوم الإسلامية والتنفيذ الدقيق للتعاليم الإسلامية .

الخبراء الأمريكيون يتوقعون إلغاء الحظر التجارى على إيران

إيران ٢٠٠١/٢/١٥

في سياق الكلمة التي ألقاها إثنان من الخبراء الأمريكيين المشاركين في مؤتمر تنمية الطاقة في الشرق الأوسط والذي عقد في لندن، تحدثا عن مستقبل الحظر التجاري أحادي الجانب والذي تفرضه واشنطن علي إيران وليبيا

وقد ذكر [جيفري كمب] مدير البرامج الإقليمية في مركز نيكسون الأمريكي، أنه اتضح من لقاءاته مع الأشخاص الذين كانوا يدافعون عن إقرار أحادي الجانب بواسطة الكونجرس الأمريكي بفرض حظر تجاري علي ليبيا وإيران، أصبحوا الآن لا يرغبون في تمديد العمل بهذا القانون بدءاً من الصيف القادم .

وفي هذا الإطار، ذكر [بيورلي رودي] رجل القانون الأمريكي، أنه مع إنتهاء العمل بقانون الحظر الاقتصادي علي ليبيا وإيران والذي من المفترض ان ينتهي العمل به في الخامس من أغسطس عام ٢٠٠١ ، فعلي الحكومة الأمريكية الجديدة برياسة جورج بوش، إما ان تلغي هذا الحظر نهائيا أو- علي أقل تقدير- تخفف من حدته .

وبعد أن أوضح الأبعاد القانونية لقانون الحظر هذا، ومجالات التعاون الممكنة للشركات الأمريكية مع إيران في ظل الظروف الراهنة، أضاف : «ان أي قرار أحادي سيتخذ بشأن الحظر الاقتصادي علي ليبيا وإيران، من المتوقع ألا يطاول الاستثمار وتواجد شركات البترول الأمريكية في إيران» .



مشروع مشترك للعرب ونحن في سبات

■ انتخاب ١٧/١/٢٠٠١

تنوي الدول العربية الست المطلة علي الخليج [المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة – عمان ، قطر ، والبحرين] والتي تشكل مجلس التعاون الخليجي، إقرار تعريفة جمركية موحدة ، سيتم تطبيقها قبل عامين من الموعد المقرر لها والذي كان قد تقرر في سنة ٢٠٠٣ . ومن المنتظر ان تعمل الدول الست المذكورة في اجتماعها الأخير في البحرين، علي التعجيل لإقرار هذه التعريفة .

وتعد التعريفة الجمركية المشتركة، الخطوة الأولي للوصول الي عملة موحدة للمنطقة (علي غرار «اليورو» في أوربا) ، وإقامة منطقة تجارية موحدة الي الجنوب من إيران .

لقد قررت الدول العربية في خليج فارس، من أجل الإسراع في مباحثاتها مع الاتحاد الأوربي وتبوؤ مكانة في التجارة الحرة، تحديد الحدود التجارية للمنطقة بأسرع مايمكن .

إذا كانت الخطوات التي اتخذتها هذه الدول لإقامة سوق مشترك فى المنطقة التي تحوي أكثر من نصف احتياطي البترول، ستؤدي الي رفاهية الدول العربية في هذا الجانب، فهي بدون شك ستؤدي الي تفاقم المشكلات السياسية الداخلية في دول ذات ثقل في شمال الخليج، أي جمهورية إيران الإسلامية، الدولة التي تمتلك أكبر حدود بحرية علي الساحل الشمالي للخليج .

لماذا لايكون هناك اتفاق بين قادة الدول الإسلامية لإقامة (سوق إسلامية مشتركة) يضم في عضويته كافة الدول الإسلامية في المنطقة ويعزز (وحدة مالية إسلامية مشتركة) ، وهو الأمر الذي طالما دافعت عنه إيران، ماذا يحدث في العالم الإسلامي ؟!

ان هذا الاجتماع الإقليمي ، والذي سيؤدي في النهاية الي إيجاد وحدة مالية (نقد عربي مشتركة) ، وتعديل التعريفة الجمركية، سيزيد من مشاكل إيران، التي لاتستطيع، في الوقت الراهن، تحديد القيمة الجمركية علي التجارة البينية لتدعيم الدخل الناتج عن استيراد البضائع للدولة . ووفقا لتحليلات الخبراء للموقف، فإن فرض رسوم جمركية تجارية علي البضائع المستوردة ، سيفتح الباب علي مصراعيه أمام التهريب، مع الوضع في الاعتبار ان عمليات التهريب قائمة بالفعل من خلال الحدود الجنوبية لإيران .

وليس بجديد ان يشهد التهريب فورة ، أدت إليها في الماضي الرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة علي التجارة ، كذلك زيادة استهلاك البضائع المهربة نظراً لرخص اثمانها، والموانع البيروقراطية، والقرارات الصعبة،... وزيادة التجارة عبر قنوات غير رسمية، ومن المتوقع ، في ظل هذه الظروف، ان الدول المذكورة ستعمل علي الإسراع في تنفيذ التعريفة الجمركية الموحدة ، مما سيؤدي الي هروب رأس المال الإيراني الي الدول العربية المذكورة .

والسؤال الآن، ماهي أفكار وخطط المسئولين الإيرانيين لحماية رأس المال الوطني للبلاد ومكافحة التهريب والتعامل مع الاتحاد العربي المذكور؟

كيف سيطر حكام أبوظبى على الإمارات الست الأخرى؟

■ بقلم/ حسين مفتاح زاده ■ انتخاب ٢٠٠١/١/١٥

امارة ابوظبي، التي لا يتجاوز تاريخها، أقل من متوسط عمر انسان، لم يكن محلا من الإعراب قبل ثلاثة عقود، وكان شغل قادتها الشاغل هو العمل بالتجارة محملة علي الجمال، ومنذ عام ١٩٦٦ وما بعدها، قام حاكم أبوظبي بالتمرد علي حكم بريطانيا العظمي علي المنطقة، وأطاح بأخيه الأكبر الشيخ شخبوط الذي كان متمتعا بسجايا اخلاقية من جملتها عدم الارتباط بالأجانب وشيئا فشيئا تغلغل النفوذ البريطاني في المنطقة، خاصة بعد سيطرة حاكم أبوظبي علي شيوخ الأمارات الأخري، الذين كانوا يريدون الانجليز، واكتشفت شركات البترول النفط في الأراضي والجزر التابعة لهم، وضخت الأموال في جيوبهم، وقد استخدم جزءا من عوائد البترول في إعمار وتحديث ابوظبي، حتي التأمت جروح أحاسيس اهالي أبوظبي الناتجة عن تدخل دول اجنبية في شئونهم. وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات علي حكم حكام أبوظبي، المتمتعين بحماية بريطانيا العظمي، واستوثقت عري حكوماتهم، قاموا بتنفيذ خطة جديدة في السيطرة علي شيوخ الامارات الست الأخري. وفي عام ١٩٧١، وخلافا لما يظهره حكام الامارات السبع، تشكلت دول بإسم الامارات العربية المتحدة، عاصمتها أبوظبي وبرياسة الشيخ زايد، وعلي الرغم من ان امارتي دبي والشارقة كانتا علي درجة من المدنية وكان سكانهما قد خطوا خطوات نحو الحضارة والرقي، الا أن المصالح الاستعمارية فرضت ان تكون امارة ابوظبي هي عاصمة البلاد وحاكمها رئيسا للامارات العربية المتحدة. ومن الطبيعي ان ينزوي أهالي الامارات- مكرهين- من حيث المكانة الاجتماعية والمدنية بالمقارنة بحكام ابوظبي، أمام رغبات الاستعمار، والنتيجة ان حاكم ابوظبي يجلس منذ ما يقرب من ٢٩ عاما علي سدة الحكم بدولارات البترول ورغبة الاستعمار، ويخص ابناؤه بالمناصب الهامة في الحكومة.

في الوقت الراهن، هناك سؤال هام يدور في أذهان أهالي الامارات، وخاصة الشباب مفاده: إذا كانت ابوظبي تحكم الامارات الأخري، فالامارات الأخري تسأل كيف يخص حاكم ابوظبي ابنائه بالمناصب العليا؟ وبعد مرور كل هذه السنوات علي قيام دولة الامارات العربية المتحدة وحصول الكثيرين من ابنائها علي شهادات عليا، هل يجب ان تظل المناصب العليا منحصرة في عدد من ابناء الحاكم؟ ولماذا لا تتم تجربة صلاحية ولياقة الأفراد الآخرين؟

وعلي ذلك نجد أن حكام ابوظبي قد سقطوا في هوة ادعاءاتهم فيما يتعلق بالجزر الايرانية الثلاث، ومرجع ذلك يستوجب البحث في الخلافات القديمة لهذه الامارات، حيث أن أفضل السبل لتجميد هذه الخلافات يتمثل في ايجاد عدو مفترض لتحويل الانظار عنها.

زيارة كولين باول والقمة العربية

■ عباس سيد مير ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠١/٢/٢٨

ووجهت جولة كولين باول الشرق أوسطية باعتراضات شعبية واسعة وترحيب صحفي فاتر علي مستوي العالم العربي كله. وقد أعربت الأوساط السياسية بالمنطقة عن أملها في أن يقوم باول بمباحثاته مع القادة العرب أخذا في اعتباره الأوضاع والملابسات الدولية والاقليمية الجديدة. وغلبت علي محاور مباحثات وزير الخارجية الأمريكي مع القادة العرب قضايا محددة مثل أثر وصول شارون إلي السلطة، وسبل استئناف المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية والعقوبات المفروضة علي العراق، وأمن العالم العربي وطبيعة العلاقات ما بين الدول العربية وعلاقاتها بأمريكا.

وتمثل هذه الموضوعات السابقة أهم ما تقرر طرحه في القمة العربية القادمة التي ستعقد في نهاية شهر مارس بالعاصمة الأردنية عمان. وعادة ما تحدث هذه

المؤتمرات تأثيرات إقليمية واسعة. لذلك يسعي رجال البيت الأبيض إلي أن يهيئوا المجال قبل عقد القمة لأن تكون قراراتها في إطار السياسات الأمريكية تماما وألا تخرج عنها، وذلك عن طريق القيام بمشاورات مع القادة العرب سابقة علي عقد القمة.

وإذا ما ألقينا نظرة عابرة علي تاريخ العقود السابقة. سنري أنه قبل عقد كل قمة عربية، يتم إيفاد مبعوثو البيت الأبيض إلي المنطقة حتي يقوموا بالمشاورات اللازمة. وعلي سبيل المثال حضر هنري كيسنجر عام ١٩٧٤ إلي المنطقة وهو وزير الخارجية الأمريكي آنذاك قبل عقد قمة الرباط وسعي عن طريق مشاوراته التي قام بها إلي عدم أخذ الدول الإسلامية موقف مشترك موحد حيال القضايا الفلسطينية، كذلك أرسل جونسون وزير الخارجية الأمريكي الأسبق رسائل إلي الدول الإسلامية قبل عقد قمة الخرطوم بهدف خلق النزاع بينها. وفي عام ١٩٩٠ عقدت قمة عربية قبل هجوم أمريكا وحلفائها علي العراق وتم إدانة اعتداء بغداد علي الكويت. وفي هذه الجلسة تم تهيئة المقدمات النفسية لاتخاذ موقف صارم ضد العراق.

ثم اتخذت امريكا في فترة ولاية كلينتون أسلوبا جديدا تجاه القمم العربية، وقد طبق هذا التغيير الأسلوبي نظرا لتغير الظروف الدولية والاقليمية، وتمثل في ألا يقوم وزراء الخارجية الأمريكيون بعقد مشاورات فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية قبل عقد مؤتمرات القمة وإنما يعقدون مؤتمرات فرعية كمؤتمر شرم الشيخ (مباحثات عرفات - تل أبيب) وذلك لتنفيذ السياسات الشرق أوسطية الأمريكية.

وعلي أية حال، فلقد أحدثت سياسة نبذ التوتر التي وضعها كثير من دول المنطقة في جدول اعمال سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة الماضية آثارا فعالة في عملية تخطي الخلافات وتقريب الشعوب بعضها ببعض. فكان تقارب إيران والسعودية سببا في زيادة سعر النفط العالمي. كما وضع إسرائيل في مأزق من الناحية السياسية لأن الدول الاسلامية جميعها قامت بتأييد الانتفاضة الفلسطينية وتعهدت بقطع علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل.

كما هيأت سياسة نبذ التوتر الأجواء لالغاء العقوبات المفروضة علي العراق، وعقدت كثير من الدول الإسلامية والعربية معاهدات تجارية مع العراق، وشكل تطبيق دول الشرق الأوسط لمثل هذه السياسات تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية. لذا يبدو أن جورج بوش قد أرسل مبعوثه إلي الشرق الأوسط حتي يحصل عن طريق التفرقة ووأد روح التقارب بين الدول الاسلامية علي الأهداف التالية:

١ - استئناف مباحثات السلام، حيث أن ادارة بوش وشارون قد أعلنا رغبتهما في أن تستأنف مباحثات سلام الشرق الأوسط، ويبدو أن استئناف هذه المباحثات سيبدأ من النقطة التي يحددها شارون لأن مساندة إسرائيل وضعت علي رأس برامج عمل البيت الأبيض، وبناء عليه فقد حدد كولين باول قبل سفره إلي الشرق الأوسط أن هذه الجولة بغرض بحث سبل استئناف مباحثات العرب مع إسرائيل. ويبدو أن باول يعتقد أنه سيجبر الزعماء علي الخضوع لمطالب شارون حتي لا تتوتر علاقاتهم مع واشنطن.

٢ - اعطاء المشروعية لتواجد القوات الأمريكية في الخليج عن طريق تضخيم وزير الخارجية الأمريكي لخطر صدام حسين، وذلك بهدف ضمان استمرار التواجد الأمريكي بالاضافة إلي بقاء خطوط انتاج مصانع الأسلحة الأمريكية في حالة نشاط دائم.

٣ - القضاء علي سياسة نبذ التوتر عن طريق اشعال خلافات الدول العربية الاسلامية كالخلاف بين العراق والكويت وبين بغداد والرياض.

وإجمالا يمكن القول بأن جولة باول في المنطقة تهدف إلي وضع الدول العربية في إطار سياسات ادارة بوش وعدم اتخاذ تدابير في القمة العربية القادمة علي خلاف السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

من منطلق صراع الحضارات:
فكرة «طالبان» أداة امريكية في المنطقة

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٥/٢/٢٠٠١

عندما طرح (صمويل هنتنجتون) نظرية صراع الحضارات في أواخر الألفية الثانية، لم تفهم هذه النظرية بصدق بسبب الظروف المسيطرة علي الرأي العام وحتي المثقفين في العالم والتي نتجت عن الحربين العالميتين المدمرتين.

وبعد حوالي عقدين من فراغ سكان الكرة الأرضية من الحروب والجرائم علي نطاق واسع وظهور سياسة الموجة الجديدة في الولايات المتحدة، حلت نظرية هنري كيسنجر اجزاء من لغز سياسة امريكا الخارجية أمام العالم حيث ظهرت نظرية صراع الحضارات لهنتنجتون كدعامة أساسية.

ومع الاهتمام بظهور «حركة طالبان» في العقد الأخير تعتبرها المقالة التالية أساس تقارب امريكا وباكستان لسيطرة النظرية المذكورة علي منطقة ما بين بحر الخزر والخليج.

بالاطلاع علي اقوال وكتابات المنظرين الأمريكيين نعرف أنهم رغم نشوتهم بانتصار أمريكا في مواجهة الاتحاد السوفيتي، لديهم مخاوف أيضا من أفول قوة امريكا. ويلاحظ أحد نماذج هذا القلق في نظرية صراع الحضارات، فقد أدي قلق «هانتينجتون» من أفول قوة الغرب ورغبته في استمرار سيطرة الغرب إلي التفكير في وسيلة. وبناء علي هذا طرح نظريته المحافظة للحفاظ علي الوضع الحالي.

ورغم ان قلق «هنتنجتون» يطرح تعريفا ثقافيا للحضارة، إلا أن لديه رؤية مادية قائمة علي القوة حيث يقول: «علي المستوي العام، تتنافس الحكومات التابعة للحضارات المختلفة مع بعضها البعض لاكتساب القوة العسكرية والاقتصادية نسبيا، وتناضل لسيطرة المؤسسات الدولية والاعصار الثالث، وعلي أساس هذه النظرة تروج لقيمها السياسية والمذهبية الخاصة.

وتشير توصيات «هانتينجتون» للغرب في ختام مقاله «صراع الحضارات» إلي أن نظريته ليست نظرية خالصة، بل هي جدول أعمال للقائمين علي سياسة أمريكا الخارجية، وإصدارها في مجلة لها نفوذ كبير في سياسة أمريكا الخارجية، تأكيد علي وثائقية هذه النظرية. فقد طالب «هنتنجتون» في حلوله بالحد من القوة العسكرية للحضارة الصينية والاسلامية والمحافظة علي كفاءة الغرب العسكرية خاصة في شرق وجنوب آسيا».

ويوجه «هنتنجتون» اهتمامه أيضا إلي «خطر مواجهة الحضارات الغربية» التي تميل إلي التجديد مع الاعتماد علي تقاليدها وقيمها.

ومن وجهة نظره ان الحضارات الحديثة غير الغربية تقترب من الغرب من حيث القدرة علي المدي الطويل، ولكن قيمها ومصالحها تختلف أساسا مع مصالح وقيم الغرب، وهذا الوضع يفرض علي الغرب المحافظة علي القدرة الاقتصادية والسياسية اللازمة لحماية مصالحه في مواجهة الحضارات المذكورة.

ورغم أن نظرية «هانتينجتون» بها تناقضات كثيرة، وكانت موضع انتقاد الكثير من العلماء. إلا أنه سواء قبلنا هذه النظرية أو لم نقبلها، فهناك نقطة مسلم بها، وهي أن القائمين علي السياسة الأمريكية يخافون من ازدياد قدرة الدول الأخري، وأفول قدرة أمريكا خاصة إذا امتزجت قدرة الدول الأخري بتقاليدها وقيمها وثقافاتها. وبناء علي هذا تسعي إلي التوصية بحلول لمنع تشكيل أقطاب أخري للقدرة، والاستفادة من الأدوات الممكنة لذلك الحل.

نظرية أمريكا لأزمة افغانستان:

مع الاهتمام بالتحليل الذي طرح بخصوص قلق أمريكا من تشكيل أقطاب جديدة للقدرة، فإن امريكا حاليا تبحث عن أدوات لمواجهة هذه الأقطاب الجديدة للقدرة، وتعتبر أزمة افغانستان واحدة من الأزمات التي تستطيع أمريكا الاستفادة منها لتدعيم قوتها ومواجهة القوي الأخري. حتي خروج القوات السوفيتية، كانت أزمة افغانستان تعتبر واحدة من دلالات قوة الاتحاد السوفيتي في جنوب آسيا والمحيط الهندي وحتي الخليج. وكانت الحدود الجغرافية قد حسرت محاربة الغرب للشيوعية من بحر الخزر إلي الخليج. ولكن مع خروج القوات السوفيتية وانهيار هذه الامبراطورية الكبيرة، تحولت معادلة القدرة لصالح أمريكا تدريجيا. إلا أن هذه المرحلة أيضا كانت تمثل خطرا لأمريكا، لأن القضاء علي خطر الشيوعية سيحول المسلمين المناضلين من محاربة الشيوعية إلي محاربة

الغرب.

وفضلا علي شعب افغانستان المسلم، كان الاسلاميون قد جاءوا من غالبية الدول الاسلامية لمحاربة احتلال السوفيت لأفغانستان، وقد مر هؤلاء الإسلاميون بثلاث مراحل منذ احتلال افغانستان حتي الآن. كانت المرحلة الأولي هي فترة تواجد السوفيت في افغانستان، وكانت الحرب أساسا ضد السوفيت والجهاد ضد الشيوعية. وفي المرحلة الثانية حيث خرج السوفيت من أفغانستان، ووصل المجاهدون إلي السلطة، وصل الاسلاميون إلي نتيجة هي أن عدوهم الأساسي هو أمريكا، ولذلك توجه اهتمامهم لمحاربة أمريكا. ولهذا السبب كانت إحدي السياسات الأمريكية محاربة الجماعات الاسلامية في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية. وكانت باكستان تعتبر في هذا المجال نقطة ارتكاز امريكا في محاربة الاسلاميين المضادين لها. وفي هذا الوقت بدأت المرحلة الثالثة بسقوط حكومة المجاهدين وتولية طالبان. وفي هذه المرحلة غيرت أمريكا الحرب بينها وبين الاسلاميين إلي حربهم مع الحضارات الغربية المنافسة.

أمريكا، وفكرة طالبان، وقوي المنطقة:

سبق القول إنه مع ظهور طالبان غيرت امريكا وباكستان النزاع بين الاسلاميين وأمريكا إلي نزاع الاسلاميين مع القوي، والحضارات الغربية المنافسة. وبالنظر إلي الحضارات غير الغربية في الواقع تعتبر أربع حضارات أو دول عدوة محتملة للغرب، وهي عبارة عن حضارة السلاف ـ ارتدكس وتشمل روسيا ودول شرق أوروبا الخارجة عن النفوذ الأمريكي، حضارة كنفوشيوس الصينية، وحضارة الهند والحضارة الاسلامية من بين هذه الحضارات الأربع. وقد ذكر «هنتنجتون» خطر تهديد حضارة كنفوشيوس والحضارة الاسلامية. أما لماذا لم يورد أي ذكر عن الحضارتين الأخريين، فيرجع إلي حساسية سياسة أمريكا الخارجية. والسبل التي يطرحها «هنتنجتون» لمحاربة هذه الحضارات عبارة عن:

١ ـ منع صراع الحضارات غير الغربية مع الغرب.

٢ ـ منع تحالف الحضارات غير الغربية مع بعضها البعض والسعي لايجاد صراع فيما بينها.

٣ ـ ايجاد صراع داخل كل حضارة.

وبالنظر إلي ظهور طالبان يمكن ادراك أن أمريكا واجهت الحضارات الأربع السلاف ـ ارتدكس، الاسلام، الهند، وكنفوشيوس بالتحرك أولا أنه مع استمرار أزمة افغانستان وتولية طالبان تحول توجه الاسلاميين القائم علي محاربة الغرب إلي محاربة الحضارات غير الغربية المنافسة للغرب.

وتوجد امثلة كثيرة في هذا الصدد. فأزمة كشمير ودعم طالبان لمقاتلي كشمير، وتشدد الاتجاه الاسلامي في اقليم سين كيانج الصيني، وأزمة الشيشان وداغستان في روسيا وقلق الروس من آثار طالبان هناك، ودعم طالبان للمعارضين الاسلاميين في قرغيزستان وأوزبكستان، وأزمة البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومواجهة روسيا والمسلمين هناك بسبب دعم روسيا لليوغوسلاف.. كلها شواهد تدل علي أن محاربة الاسلاميين لسيطرة الغرب تحولت إلي حرب بين الحضارات الشرقية وخاصة حرب بين الحضارة الاسلامية وحضارة السلاف ـ ارتدكس. وبناء علي هذا فقد أبعدت أمريكا الاسلاميين عن حربها، ليس فقط، بل أثارت الحرب بين الحضارات غير الغربية بشدة. وأفغانستان هي مركز ثقل محاربة أمريكا ضد الحضارات الأربع في المنطقة. وربما يكون أحد أسباب تقديم «بن لادن» علي المستوي العالمي عن طريق وسائل الاعلام الغربية هو أنها تعتبره زعيم الأصوليين الاسلاميين، وقطعا ينبغي قول إن معدل تنافس الحضارات الأربع «السلاف ـ ارتدكس، كنفوشيوس، الاسلام، الهند مع الغرب ليس بقدر واحد.

والغرب يعتبر الاسلام عدوا بعد الحرب الباردة، ولكن هذا ليس سببا لكي يكون الاسلام أكبر منافس للغرب. فالحضارة الاسلامية ـ رغم الامكانات الكامنة ـ تفتقد إلي الآليات اللازمة للتنافس مع الغرب. فالدول الاسلامية لا مكان لها في المنافسة العالمية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. وأغلب انظمتها السياسية ليست فعالة، ومن الناحية الفكرية مصابة بأزمة هوية وتخبط ثقافي. وبناء علي هذا، فإن نسبة الخطر للاسلام من جانبين، أحدهما أن الغرب يريد أن يتخفي في مواجهته للحضارات الأخري بهذه الطريقة. والآخر أن الاسلام أو كل دولة اسلامية ممثلة للاسلام يمكن ان تمثل تهديدا للغرب بالفعل.

وما يعتبر حقيقة في هذا الصدد هو ان المنافسين الأساسيين لأمريكا في الشرق في الوقت الحالي هم بالترتيب حضارات السلاف ـ ارتدكس، كنفوشيوس الصينية، وحضارة الهند والحضارة الاسلامية. وفي الظروف الحالية تمثل هذه الحضارات الأربع دول روسيا، الصين، الهند وإيران. وهذه الدول الأربع تعوق تحقيق سيطرة امريكا الكاملة في المنطقة، والمهم أن استمرار أزمة افغانستان مع ظهور طالبان واجه كل القوي الأربع بالنزاعات. فبخصوص روسيا، فأزمة الشيشان وآثار الوهابيين وطالبان هناك، وثورات داغستان التي صاحبها دعم بن لادن وطالبان، وتواجد الاسلاميين في أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وكلهم مجاورون لروسيا ومن مناطق نفوذها التقليدية، كلها تتضمن أن اسلام

طالبان المدعوم من أمريكا وباكستان يهدد وحدة روسيا الاقليمية. وفضلا عن أزمة افغانستان، فقد أدت أزمة البوسنة والهرسك أيضا إلي نزاع الروس مع المسلمين. ويلاحظ أن الساسة الروس لم يدركوا عمق هذه الكارثة جيدا. فإن دعم روسيا للصرب وضعها في مواجهة المسلمين.

وبخصوص الصين كان «هنتنجتون» في نظرية صراع الحضارات قد نبه بخطرها، وأعرب عن قلقه من تحالفها مع الحضارة الاسلامية خاصة، ولذلك يحتمل أن تتبع سياسة مواجهة الحضارة الاسلامية مع حضارة كنفوشيوس الصينية من قبل أمريكا. فالصين متضررة لوجود عدد سكاني مسلم جدير بالملاحظة. وقد أثرت أزمة افغانستان أيضا علي مسلمي الصين، وتتضمن تقارير تواجد مسلمين صينيين إلي جانب طالبان. ويمكن أن تصعد هذه المشكلة الاتجاه الاسلامي في الصين، وتوقع هذه الدولة في شرك التعارض مع المسلمين. وبخصوص الهند، فقد أدي تنافس هذه الدولة مع باكستان بسبب مشكلة كشمير إلي أن تحظي أزمة افغانستان بحساسية زائدة من قبلها. وكلما كان لباكستان نفوذ أكثر في افغانستان، فإنه يعتبر من قبل مسئولي نيودلهي احباطا للهند وإضعافا لها، وربما يكون أهم سبب لدعم باكستان لطالبان هو التنافس مع الهند أيضا، كما أن دعم طالبان لمقاتلي كشمير دق اجراس الخطر في الهند، ولذلك واجهت أزمة افغانستان الهند بتهديد جاد.

فكرة طالبان وإيران:

رغم ان ايران تحملت تكاليف باهظة لانقاذ شعب افغانستان من نير السيطرة الاجنبية وقت احتلالها وبعد ذلك أيضا، إلا أن الأحداث في اتجاه بحيث لم يكن النظام الناتج عن مواجهة الاحتلال في صالح ايران، ليس هذا فقط، بل أضر بمصالح ايران القومية في الكثير من المواضع. فإيران التي أضيرت لدعم شعب افغانستان أكثر من عقدين، بدلا من الشكر والاشادة بها، قتل دبلوماسيوها في أفغانستان بأسلوب وحشي. ورغم أن الكثير من المحللين السياسيين كانوا يعلمون مسبقا ان مسار أحداث أفغانستان يتقدم في اتجاه يهدد ايران، الا أن مقتل الدبلوماسيين الايرانيين في مزار شريف أوضح للناس العاديين أيضا مدي تهديد طالبان لإيران.

فمع الحد من سلطة حكومة رباني وتولية طالبان بدأ العد التنازلي للإضرار بمصالح إيران القومية في افغانستان. ورغم أن وحدة ايران الدينية والتساهل والتعايش التاريخي لأقوامها وأعراقها ولغاتها المختلفة ووجود حكومة مركزية قوية علي أساس شعبي يقلل أضرار ايران من الأحداث الخارجية، إلا أنه رغم هذا، صاحب تغيير السلطة في افغانستان أخطارا لإيران في المجالات المختلفة.

أولها انها ظهور طالبان كان من الممكن أن يتحول إلي حرب مذهبية اسلامية، الا أنه عن طريق التعاون مع السعودية وباكستان والتمسك بسياسة ضبط النفس تجاه طالبان، واتخاذ سياسة عقلانية مع التحكم في المشاعر الجامحة، استطاعت إيران ان تمنع هذه المشكلة.

وفضلا عن هذا كله فإن أكبر تهديد من قبل طالبان لايران هو نشر الفوضي والاضطراب علي حدودها الشرقية. وهذا الخطر الأمني جدير بالملاحظة من عدة جوانب، أولها ان يكون لدي سكان الحدود فجوة وتباعد مذهبي وقومي مع الحكومة المركزية. وبناء علي هذا تتوافر المجالات المساعدة لعدم الأمن علي هذه الحدود، وأن تسعي طالبان مع تشبثها بالخلافات المذهبية إلي التنازع مع النظام الايراني. وثانيها أن لأسباب جغرافية خاصة تعتبر السيطرة علي الحدود الشرقية لإيران اصعب من السيطرة علي كل حدودها. وقد أدت هذه المشكلة ذاتها إلي انتشار عدم الأمن في شرق الدولة.

والخطر الأساسي الآخر من ناحية طالبان، ويرتبط جديا بعدم أمن الحدود الشرقية أيضا، هو انتشار تهريب المخدرات. فمع تولية طالبان وتأييد هذه الحكومة لزراعة المخدرات ودعمها للمهربين والعصابات في شرق الدولة انتشرت الفوضي. وظهرت هذه الفوضي وهذا الاضطراب بحيث تعرض أمن الكثير من المواطنين علي الحدود للخطر، ومع تهريب المخدرات ارتفعت نسبة حوادث الاختطاف والاشتباكات المسلحة أيضا.

واليوم ظهر إدمان المخدرات وكل جوانبه التخريبية باعتباره معضلة عالمية. معضلة تفكر منظمة الأمم المتحدة في وسيلة لمواجهتها. وأفغانستان حاليا أكبر منتج للمخدرات في العالم، ولا تواجه طالبان بهذا الاتجاه فقط بل إنها تدعم مهربي المخدرات أيضا. وبناء علي هذا فإن لإيران حدود مشتركة مع أكبر منتج للمخدرات، وهي حدود من الصعب امكانية السيطرة عليها. وفضلا عن هذا هناك عداء كبير بين القائمين علي انتاج وتهريب المخدرات وإيران. وقد تزامنت مصالحهم المادية مع توجهات ايديولوجية مذهبية وعرقية أيضا. ولهذا السبب تسعي طالبان من منطلقات ايديولوجية وعرقية لانتشار تهريب المخدرات وإيجاد حالة من عدم الأمن في ايران.

وبناء علي هذا استطاعت أمريكا بالتعاون مع باكستان أن تستفيد من أزمة افغانستان لمواجهة إيران.

الديمقراطية بوابة تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي

■ انتخاب ١٨/١/٢٠٠١

منذ مطلع العام الجاري، وحتي الأسابيع الأخيرة ، وتركيا غارقة في مشكلات جمة، وقد طفت علي السطح أزمة مالية لم تشهد البلاد لها مثيلا في السنوات الأخيرة، فضلا عن الاضطرابات الدموية التي شهدتها السجون، وراح ضحيتها ٣٢ قتيلا ، علاوة علي الهجمات الإرهابية التي شهدتها استنابول .

ومازال ماثلاً في أذهان الشعب التركي، الانقلاب العسكري للجنرالات في عام ١٩٨٠ ، وجثث وأشلاء قوات الأمن التي راحت ضحية لعملية انتحارية ، كذلك أعمال العنف الي شهدها الشارع التركي من جراء الصراع بين المتطرفين اليساريين واليمينيين ،وقد اتهم مسعود يلماظ، زعيم حزب [الوطن الأم] وسط ، نائبا لرئيس الوزراء في الائتلاف الحزبي الثلاثي، بتشكيل (قوات خاصة) لدفع البلاد الي (النظام العسكري) . واتسمت تصريحاته بالتضارب في الوقت الذي أعلن فيه زعماء أوربا – وبعد طول انتظار– ترشيح تركيا لعضوية كاملة في هذا الاتحاد. والجدل الدائر في تركيا حاليا يتلخص في اعتقاد غالبية الاتراك ، في ان المطلب الرئيسي للاتحاد الأوربي هو تقليص قدرة العسكر في البلاد .

منذ فترة وجيزة تبوأ الجناح الليبرالي التركي مكانته ، وقد طالب أحمد نجدت سيزار ، رئيس جمهورية تركيا الجديد، بترسيخ سيادة القانون وتلبية مطالب الاتحاد الأوربي من بلاده . ان الحكومة الائتلافية، والتي تحكم تركيا حاليا ، والمشكلة من ائتلاف بولند أجاويد رئيس الوزراء اليساري وسعود يلماظ «محافظ يميني» والحزب القومي، تعد أكثر الحكومات ثباتا في هذا البلد منذ عدة سنوات .

وقد بدأت تركيا، بموجب هذا الائتلاف وبمساعدة صندوق النقد الدولي، برامج اصلاح اقتصادي علي درجة كبيرة من الأهمية ، والتي وصلت بالتضخم من ٧٠٪ في العام الماضي الي ٣٩٪ ، يعني أقل معدل احصائي سنوي. وقام وزير الداخلية التركي بإعلان حرب بلا هواده علي الفساد ، فكان اعتقال حفيد سليمان ديميرل (مراد ديميرل) بتهمة الإثراء – حصل علي عدة مليارات من الدولارات – في انقرا ، كما زج بما يقرب من نصف المسئولين عن وزارة الطاقة في السجون بتهمة تقاضي الرشوة .

وقد هدأت مشكلة الأكراد علي إثر قرار عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمل الكردستاني ، بوقف حرب الاستقلال والتي استمرت زهاء ١٥ عاما. من ناحية أخري ، ساءت مرة أخري العلاقات بين تركيا واليونان في أثناء عمليات «الناتو» في بحر إيجة .

وفي نهاية العام الماضي هاجمت القوات العسكرية التركية ٢٠ سجنا في البلاد لإنهاء اضراب عن الطعام لسجناء يساريين دام شهرين، والمشاهد التليفزيونية التي تناقلتها المحطات الفضائية والتي أظهرت جثث سجناء احرقوا النار في أنفسهم، تعد نقطة سوداء في سجل تركيا من أجل الانضمام للاتحاد الأوربي .

وبالرغم من كل تلك الأحداث، أعلنت تركيا برنامجها القومي لنيل عضوية الاتحاد الأوربي في نهاية الشهر الجاري [يناير ٢٠٠١] وأتيحت الفرصة مرة أخري ، لحكومة اجاويد لترتيب أوراقها لحصول تركيا علي عضوية الاتحاد ، وهو الذي اعتبره أحد المسئولين الاتراك، بمثابة أهم مشروع بعد إصلاحات ثورة اتاتورك ، وسوف تعلن تركيا عن استعداداتها انتظاراً للحصول علي موافقة الاتحاد الأوربي لفتح باب الحوار للعضوية بصورة مفصلة .

والسؤال الآن، هل الساسة الاتراك أنفسهم علي استعداد لمواجهة الجنرالات ؟ ان كانوا كذلك ، فعليهم البت في الأمور الحساسة مثل حقوق الأكراد ، الإسلامي السياسي، عدم الاعتقال. وكذلك فتح باب الحوار مع الصحافيين والمفكرين والسياسيين الاتراك حول هذه النقاط كل هذا – بالتأكيد– سيؤدي الي اتاحة المجال لحزب (فضيلت) ، أكبر الأحزاب الإسلامية في تركيا، وحزب (حارب)، أكبر الأحزاب الناطقة بالكردية ، لممارسة الحياة السياسية .

العقبات التى تواجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوربى

■ انتخاب ٢٠٠١/١/٢٧

تواجه تركيا ، للحصول علي عضوية الاتحاد الأوربي ، مسيرة حافلة بالمتناقضات وقد ذبذبت احداث الأيام القليلة الماضية داخل وخارج تركيا، معيار عضوية هذه الدولة في الاتحاد الأوربي . فمنذ أيام قلائل، أدان البرلمان الفرنسي تركيا العثمانية رسمياً وأعلن عن مسئوليتها عن الإبادة العرقية للأرمن . هذا في الوقت الذي تواجه فيه تركيا اتهامات بالفساد بين أعضاء الحكومة ، وكم غير قليل من الخلافات الداخلية .

وقد صرح أحد الدبلوماسيين الغربيين في أنقرا : «هناك اضطرابات وفوضي داخلية ، مما ينعكس سلبا علي قدرة الحكومة في المضي قدما في المسيرة الإصلاحية» .

وفي نهاية عام ١٩٩٩ قبل الاتحاد الأوربي ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد ، والعام الماضي أيضا طالب هذا الاتحاد تركيا بإجراء إصلاحات جذرية علي المستوي الاقتصادي والسياسي وحقوق الإنسان، علي أساس «ميثاق كوبنهاجن» . تزامن ذلك مع تعهد الحكومة الائتلافية المشكلة من ثلاثة أحزاب، والتي تواجه خلافات عدة من جراء هذا الأمر، باتخاذ التدابير اللازمة والعمل علي تنفيذ الإصلاحات المطلوبة .

وقد فضح موضوع الإصلاحات الداخلية هذا ، الفساد المالي والذي يهدد أكبر حزب موالٍ لأوربا في الائتلاف الحكومي ، ويعني حزب الوطن الأم. وقد ألقي القبض علي أربعة من كبار المسئولين الاتراك بتهمة الاختلاس. يقول د. حسن أونال من جامعة «بيل كنت» في انقرا : «لقد أصابت الخلافات الكبري بين حزبي الوطن الأم والحزب القومي خطوات الحكومة للانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي بالشلل».

من ناحية أخري، أثار تصويت البرلماني الفرنسي رسميا علي الاعتراف بالإبادة العرقية العثمانية ضد الأرمن عام ١٩١٥ حفيظة وغضب انقرا. وعلي أثر ذلك ألغت تركيا اتفاقيات تسليح مع فرنسا .

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية: « ان الجلبة المثارة حول الإبادة العرقية ضد الأرمن لن تؤثر علي العلاقات مع الاتحاد الأوربي». هذا في الوقت الذي اعتبرت فيه بعض الصحف التركية ان التصويت من قبل البرلمان الفرنسي بإدانة تركيا العثمانية يعتبر مؤامرة من أعضاء الاتحاد الأوربي لحجب عضوية الاتحاد عن تركيا .

ومن العقبات التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، المسألة القبرصية، فقد توقفت المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بهدف توحيد شطري الجزيرة المقسمة ، نتيجة لشكوي القبارصة الاتراك، الموالين لأنقرا، واعتراضهم علي التباين الواضح فى التعامل معهم من قبل راعي المفاوضات ، عن الطرف الآخر في المفاوضات (يعني القبارصة اليونانيين) .

كذلك هناك مخاوف مثارة من موقف تركيا – التي هى عضو في الناتو – من نشر قوات الانتشار الأوربي السريع.

وعلي الصعيد الداخلي ، أحبطت محاولات بولند أجاويد رئيس الوزراء التركي لتوجيه الدستور الي الليبرالية لافتعال اشكاليات تمنع تشكيل الأحزا السياسية، وجاءت هذه الخطوة للايحاء لأوربا ان التعددية الحزبية داخل تركيا هي بمثابة مؤشر لزيادة الديمقراطية في البلاد . وعلي الرغم من تصريحات اجاويد للمصالحة مع الدستور ، إلا ان اطواق النجاه حتي الآن لم تصل لحزب (فضيلت) والمهدد بالحل، الأمر الذي يمكن ان يجر علي الحكومة التركية عواقب وخيمة .

المصالح الاستراتيجية التركية فى القوقاز

■ سياست دفاعي (السياسة الدفاعية) شتاء وربيع*

■ الكاتب: اسكت أ. جونز ■ المترجم: سيد سعادت حسين دمابي

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت تركيا في وضع تنافس مع روسيا وإيران سعيا وراء الحصول علي نفوذ في منطقة القوقاز وخاصة أذربيجان. وكان من أهم المشكلات التي واجهت الاستراتيجية التركية، الحرب بين أذربيجان وأرمينيا، وتعارض المصالح مع كل من روسيا وإيران، فضلا عن عدم تواؤم وضع الاقتصاد التركي مع الأهداف التركية الطموحة.

وفي الوقت الحالي، لا تسعي تركيا إلي أن تحل محل الاتحاد السوفيتي في المنطقة وإنما تقوم الاستراتيجية التركية علي تدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع هذه الدول. وتتمثل الأولويات التركية المعلنة في منطقة القوقاز في تدعيم الاستقلال، وتنمية العلاقات علي أساس من المساواة وإقصاء النهج الانفعالي النفسي الذي ساد في أوائل عقد التسعينيات.

ويعتقد كثير من الخبراء، أن أوراسيا التي تمتد من غرب أوروبا إلي غرب الصين، ستكون الميدان الأساسي لأحداث الألفية الثالثة. وقد شهد النظام السياسي لما بعد الحرب الباردة ظهور عدة دولة مستقلة، جميعها تقريبا سواء كانت في البلقان أو القوقاز أو آسيا الوسطي لديها عوامل اشتراك وتقارب مع تركيا إما من النواحي التاريخية أو الدينية أو اللغوية. والنتيجة أن تركيا قد أصبحت تقع في محيط دولي جديد بأبعاد تاريخية وثقافية مغايرة.

وعلي الرغم من وضع المخططات التركية الأولية للتدخل إلي أقصي حد ممكن في الجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي بشكل عام وجمهوريات ما وراء القوقاز بشكل خاص، إلا أن سياسات أنقرة تجاه جمهوريات ما وراء القوقاز كانت غير متجانسة ومتقطعة إلي حد بعيد. حصول تركيا علي الأهداف الإقليمية:

وقد سعت تركيا في سياستها الإقليمية ضمن إطار إهتمامها بالحساسيات الروسية إلي إقامة علاقات ثابتة مع أرمينيا وجورجيا، لكن دخول أرمينيا في حرب غير معلنة ضد أذربيجان نزاعا علي إقليم ناجورنو– قره باغ، واحتلال أرمن قره باغ ما يقرب من ٢٠ ٪ من الأراضي الأذرية، وتواجد قوات أرمنية شبه نظامية في هذه المنطقة، كل ذلك ساعد علي توتير العلاقات التركية الأرمنية بشدة، بالإضافة إلي ذلك امتنعت أنقرة عن تطبيع علاقاتها مع أرمينيا طالما أن الأخيرة مسئولة عن أراضي أذربيجان بشكل غير رسمي.

العلاقات التركية ـ الجورجية:

لقد كانت العلاقات التركية الجورجية ايجابية من كل الجوانب حتي عام ١٩٩٤، حيث تبين أن أفضل المسارات لتصدير البترول الأذري هو المسار الجورجي، فغيرت أنقرة سياساتها التسامحية علي الفور، ولهذا صارت العلاقات الاقتصادية والسياسية لأنقرة مع جورجيا في أقل مستوياتها حتي الآن. واضطرت جورجيا للنهوض في مواجهة المتمردين الانفصاليين، بداية من أواخر عام ١٩٩٠ في أوستيا الجنوبية ومن يناير ١٩٩٢ في أنجازيا.

ولم تستطع جورجيا إدارة هذه الصراعات، لذا لجأت إلي روسيا للحيلولة دون تقسيم الدولة الجورجية. وفي يونيو ١٩٩٢ توسط بوريس يلتسين رئيس الجمهورية آنذاك في اتفاقية وقف اطلاق النار بأوستيا الجنوبية. ومنذ ذلك الوقت تستقر هناك قوة تابعة لدول الكومنولث وهي روسية في الأساس وتتمتع بتأييد منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وبداية من يونيو ١٩٩٤ استقرت قوات روسية قوامها يتراوح ما بين ١٥٠٠ إلي ٢٥٠٠ فرد في اقليم انجازيا بعد أن فرضت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وروسيا اتفاقا لوقف اطلاق النار هناك.

وقد اتهم روسيا كل من زوياد جامسا خورديا وإدوارد شيفرنادزه ـ رئيس جورجيا بعد الاستقلال ـ بالعمل علي استمرار هذه النزاعات، وادعوا أن روسيا تتحكم في نزاعات المنطقة علي نحو يخدم تواجدها العسكري في جورجيا ويدعم نفوذها السياسي أيضا، وعلي الرغم من هذا، حاولت جورجيا في عهد حكومة شيفرنادزه أن تحرر نفسها من سيطرة النفوذ الروسي وتزيد من مستوي علاقتها مع أنقره.

وقد انضمت جورجيا عام ١٩٩٤ إلي برنامج الناتو المعروف بالمشاركة من أجل السلام ثم عقدت في يونيو ١٩٩٧ أول معاهداتها الدفاعية مع تركيا. وتلتزم أنقرة بموجبها بتدريب الضباط الجورجيين، علاوة علي هذا منذ أن خلف داويت توزاذزه ـ المتخرج في جامعة وست بونيت الأمريكية ـ واريكو ناديبايزده في منصب وزير الدفاع والتعاون الدفاعي الثنائي مع كل من الولايات المتحدة وتركيا في حالة ازدياد. ومع هذا فإن التعاون العسكري ماهو إلا بعد واحد من شئ اسماه شيفرنادزه رئيس جورجيا في زيارته لتركيا عام ١٩٩٩ بالتعاون الاستراتيجي بين البلدين. والركن الاساسي لهذا التعاون هو مشروع السمسرة من طاقة الشرق ـ الغرب التي تعبر من جورجيا والذي يتمتع بتأييد الولايات المتحدة، وما يشابهه من مشروع إنشاء شبكة السكك الحديدية والطرق والمحطات الفرعية المعروف ببرنامج (تراسيكا) الذي يؤيد الاتحاد الأوروبي ويقوم بربط آسيا الوسطي بتركيا وأوروبا.

لكن شيفرنادزه الذي يعلم جيدا مدي ضعف تفليس امام النفوذ الروسي وما يمكن أن يلحقه من ضرر بها، قد أضاف أن الهدف من التعاون الاستراتيجي ليس الحاق الضرر بطرف ثالث.

ولقد اهتمت كل من انقرة وتفليس بالحفاظ علي الاستقرار السياسي الداخلي والاستقرار في أرجاء القوقاز عامة كشرط مسبق

لتحقق الازدهار الاقتصادي.

وعلي خلاف أذربيجان التي تمتد حدودها مع تركيا مسافة عشرة كيلو مترات فقط فإن طول الحدود الجورجية التركية المشتركة يمتد لمسافة ١١٤ كيلو مترا. ولم يسهل امتداد الحدود التركية الجورجية وشبكة النقل المتنامية بينهما مسألة التعاون العسكري فحسب، بل دعمت التعاون الاقتصادي كذلك، بالاضافة إلي أن تركيا قد شغلت مكانة الشريك التجاري الأول لجورجيا بدلا من روسيا.

لكن الدور الذي تم توقعه لتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دائما ما كان مقترنا بالافراط، فحينما طرحت أنقرة كأنسب قوة إقليمية وتم التعويل علي أنها الأكثر قوة بين الولايات العثمانية السابقة، لكن لم يمض من الوقت كثيرا حتي أخلت التصورات الأولية لأنقرة مكانها للواقع القوقازي المعقد ومحدداته الداخلية. وفي التحليل النهائي، نري أنه علي الرغم من شعارات الطورانية (بان تركيسم) فإن علاقات أنقرة مع دول ما وراء القوقاز تقوم في الأساس علي الأهداف الاقتصادية التركية، وهي عبارة عن إنشاء أسواق للسع والخدمات التركية والعمل علي تدعيمها، واحتواء مصادر الطاقة في منطقة جنوب روسيا الاتحادية. ومع هذا هناك عوامل كثيرة تحول دون تحقق الأهداف الاقليمية التركية.

العوامل المؤثرة علي السياسات الاقليمية التركية:

بالاضافة إلي الحرب بين أرمينيا وأذربيجان علي إقليم ناجورنو - قره باغ فإن هناك نوعا من التعارض الهادئ ولكنه جاء في نفس الوقت بين روسيا وتركيا، لأن تركيا تنوي خلق منطقة نفوذ لها في ما وراء القوقاز، ومن ناحية أخري تصمم روسيا علي بقاء مناطق نفوذها التقليدية تحت سيطرتها. ومع إنهيار الاتحاد السوفيتي قدمت القوي الغربية تركيا للجمهوريات الاسلامية علي أنها النموذج المثالي للتنمية لأن تركيا علمانية، ديموقراطية لديها اقتصاد قائم علي آليات السوق. وفي نفس الإطار تمتعت السياسات الاقليمية التركية بتأييد علني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجعت حكومات بوش وكلينتون تركيا علي طرح نفسها كنموذج مثالي للنسق الغربي أمام جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بهدف تحجيم التطلعات التوسعية الروسية والتصدي للنفوذ الإيراني في منطقة جنوب روسيا الاتحادية.

إن الموقع الجغرافي لتركي- الذي يضم شبكة طرق حياتية تصل آسيا والشرق الأوسط بأوروبا- يمنع التمركز الزائد عن الحد في أحد الطرفين، حتي لا يضيع النفوذ التركي في الطرف الآخر، حيث أن تركيا نشطة في منطقة البلقان وبحر ايجه والشرق الأوسط، كما تواجه منذ فترة طويلة تمردا داخليا يقوم به الأكراد، لذلك لا تستطيع أن تمتنع عن التدخل الاستراتيجي في تلك المناطق وتركز نشاطاتها علي منطقة ما وراء القوقاز فقط، نظرا لأن تركيا تدعي التواجد في هذه المناطق الأربع، لذلك فعلاقاتها مع الدول الاقليمية تكون متوترة وأحيانا تصل إلي العداء المعلن حول كثير من الموضوعات. وقد صرح حكمت تشتيني وزير الخارجية التركي في عام ١٩٩٣ قائلا: «نظرا لأن الموقع الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي لتركيا قد وضعها في جوار مع أكثر مناطق العالم إضطرابا وانعداما للأمن فإن تركيا قد تحولت إلي دولة خط مواجهة وقد أحيطت بعدة جبهات. بهذه المناطق التي تزيد خصائصها من إمكانية حدوث الأزمات والنزاعات تحاط تركيا وسيكون لها تواجد دائما».

من ناحية ثانية، فقد أثرت العوامل الاقتصادية الداخلية علي السياسات الاقليمية التركية وعلي قدراتها في أداء دورها في الولايات الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق، فقد وصل معدل التضخم السنوي في تركيا يونيو ١٩٩٣ إلي ٧٣٪، كما وظفت مصادر الدخل التركي بشكل جاد في مشروع سد أتاتورك العظيم والبرنامج الأساسي لتحديث القدرات العسكرية. فضلا عن أن ٣٠٪ من الميزانية العسكرية التركية تنفق في قمع الاكراد، لأن من الواضح ان ضغطهم يزداد في كل لحظة. وطبقا لقول صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد التركي منذ عام ١٩٩٥ ينمو سنويا بمعدل ٧ إلي ٨٪ سنويا، وقد كان معدل التضخم السنوي ما بين ٨٢ إلي ٨٩٪، وفي عام ١٩٩٧ زاد معدل الناتج الاجمالي التركي بمعدل ٧,١٪. ودائما يعد ارتفاع معدل التضخم مشكلة حقيقية لتركيا، كما شكل حظر الأمم المتحدة المفروض علي العراق خسارة لتركيا تقدر طبقا للتقارير بما يتراوح بين ٣٠ إلي ٦٠ مليار دولار، وقدر هذا المبلغ علي اساس الخسائر التجارية والفرص التجارية الضائعة حتي عام ١٩٩٧، فقد كان العراق يمد المصافي التركية بحوالي ٢٥٠ ألف برميل نفط يوميا، كما كان يستخدم نظام خط الأنابيب المزدوج الممتد من الحقول الشمالية بكركوك بسعة ١,٦ مليون برميل يوميا لتصدير النفط إلي ميناء جيحان في تركيا، لكن هذا الخط تم ايقافه عن العمل في أغسطس ١٩٩٠ علي إثر هجوم العراق علي الكويت.

السياسة الدفاعية لتركيا: فتركيا بصدد عملية تحديث دفاعي طويل الأمد علي مستوي موسع. وقد ساهمت عوامل كثيرة في الاهتمام بتطبيق هذا البرنامج منها: مكانة الجيش المرتفعة وسلطته في رسم السياسات وإدارة المجتمع التركي، تأثير عاصفة الصحراء، العنف في كردستان وما وراء القوقاز.

والهدف من هذا البرنامج تكوين قوات حديثة متطورة لضمان الأمن التركي والحصول علي اكتفاء ذاتي في الإنتاج العسكري. كما أن تركيا بصدد إعادة تأهيل نظام دفاعها الصاروخي لمواجهة التهديدات التسليحية المتزايدة من جيرانها، وسيتكلف هذا البرنامج حوالي ١٢ مليار دولار مقارنة بالتقديرات الأولية التي تزيد عن الرقم السابق بمقدار ٢٠٪.

إن معدل التضخم التركي، والتحديث العسكري، والتكاليف الاجتماعية - الاقتصادية للتمرد الكردي، جميعها مؤشرات علي أن جدول الأعمال الداخلي لتركيا متشعب وغير مكتمل بحيث يحجم تركيا من الناحية المالية والاقتصادية ويمنعها من أداء دور الزعامة في منطقة جنوب روسيا الاتحادية. كذلك، فإن هذه العقبات تعبر عن مدي الأهمية الكبيرة للأهداف الاقتصادية في النشاطات الاستراتيجية الخارجية لتركيا وخاصة في ما وراء القوقاز.

بالاضافة إلي أن الأولوية الأولي لدي الجيش التركي تتمثل في مواجهة تهديدات الأكراد ضد وحدة الأراضي التركية. في المقابل فإن الأحداث الخارجية، والنظرية الكمالية تنفي تقريبا احتمال النشاط العسكري جهة أذربيجان.

هذا التصور لا يشكل مؤشرا علي السياسات العسكرية المنغلقة التي تنفي أي نشاط خارجي فحسب، بل إنها تبين كذلك مدي القيود التي يفرضها برنامج التحديث الاقتصادي والعسكري التركي علي القدرات الحربية التركية.

إن كل العوامل السابقة تبين مدي المشكلات الاستراتيجية التي تواجه تركيا، فقد كانت الظروف الاقتصادية الداخلية علي نحو لم يجعل لتركيا القدرة علي تطبيق سياسة إقليمية فعالة مع وجود الفرصة المناسبة أمام تركيا لتدعيم مصالحها الاقليمية في ظل

الفراغ الاستراتيجي في ما وراء القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولم تستطع أنقرة تجاهل حقيقة أن محاولة أداء هذا الدور سيزيد التوتر مع كل من إيران وروسيا لا محالة، ويمكن أن ينتهي الأمر بأزمات عسكرية غير متوقعة وغير مطلوبة. والتدخل والتأييد لأذربيجان نموذج لهذه الأزمات المتوقعة، وفي الحقيقة أن الهدف الأساسي لتركيا في منطقة جنوب روسيا يتمثل في الحصول علي أسواق اقتصادية وخاصة في قطاع الطاقة، حتي تستطيع أن تصل علي أساس اقتصاد داخلي مزدهر إلي أداء دور هام علي الصعيد الخارجي. وتركيا تسعي إلي خط أنابيب نفطي دائم لتأمين مصادر للطاقة في مواجهة خطر قطع خطوط أنابيب النفط من إيران أو العراق أو روسيا، وتسعي لذلك مع قزاقستان وآسيا الوسطي عن طريق أذربيجان وبحر قزوين. ومن أحد الأهداف الاستراتيجية الهامة بالنسبة لتركيا الحصول علي مكانة عالمية في مجال النقل الدولي كذلك.

ناجورنو- قره باغ: اختبار السياسات التركية في القوقاز:

إن قضية ناجورنو- قره باغ هي أكثر المتغيرات تأثيرا علي سياسة أنقره تجاه القوقاز بشكل عام وتجاه أذربيجان بشكل خاص. وفي عام ١٩٩١ اعلنت تركيا سياسة الحياد وقدمت نفسها علي أنها وسيط بين الطرفين. وعلي الرغم من أن أرمينيا تعلم منذ البداية بالتدخل التركي، لكنها لم تدين تصرفات أنقرة دون تروٍ، بعد ذلك قام الدبلوماسيون الأتراك بالسفر عدة مرات إلي المنطقة وإلي العواصم الأوروبية من أجل الوساطة، واستطاعوا أن يضعوا الأمر علي جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. ثم دافع ديميريل رئيس وزراء تركيا آنذاك عن سياساته التحفظية، وادعي أنه ليس هناك أي اثبات قانوني لتدخل تركيا. وعلي كل حال فإن الأذريين لم يطلبوا أبدا مثل هذه المساعدات.

لكن الأحداث المتأثرة بتصاعد النزاع وضعت العراقيل أمام المرحلة الأولي من الوساطة الحيادية، فبعد مذبحة المدنيين الأذريين في مدينة خوجالي بقره باغ أواخر فبراير ١٩٩٢ إندلعت مظاهرات ضخمة في تركيا ضد أرمينيا، وتظاهر مئات الألوف تأييدا للتدخل لصالح أذربيجان. وأدركت الحكومة التركية أنها لن تستطيع تجاهل مطالب الجماهير. وأعلن أوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك أنه يجب ان يخوف الأرمن قليلا، وكانت جملا من هذا القبيل سبب في تخويف الأرمن ومجتمع اليهود المشردين، وجعلتهم يتصوروا أن تركيا تخطط لخطة إبادة عنصرية جديدة تجاه الأرمن. علي كل حال مع ازدياد تقدم القوات العسكرية الأرمينية في الأراضي الأذرية، غيرت تركيا موقفها وانحازت قليلا لأذربيجان وعرضت الصراعات السياسية الداخلية في تركيا محاولة أنقرة اتخاذ سياسة حيادية تجاه قضية قره باغ للمصاعب، وكان انتقاد جميع الأحزاب السياسية التركية منصب علي أنه (كيف نترك أخوتنا الأذريين يقتلوا ونقف صامتين) وكان آلب توركش أشد المنتقدين للحكومة التركية وهو رئيس الحركة القومية، وقد كان أعلن منذ البداية تأييده لدخول الجيش التركي في الحرب، وأعلن ان علي تركيا ألا تسكت علي احتلال الأراضي الأذرية. كما صرح بولنت أجاويد رئيس الوزراء وزعيم حزب اليسار الديموقراطي قائلا: «إن عدم تدخل تركيا في أذربيجان من الممكن أن يقلل من مكانة تركيا في القوقاز وآسيا الوسطي، ولعل أهم الانتقادات الموجهة للحكومة جاءت علي لسان مسعود يلماظ زعيم المعارضة وزعيم حزب الوطن الأم، فقد طالب بحشد قوات علي طول الحدود مع أرمينيا. لكل هذا تخلت الحكومة التركية عن موقفها الحيادي الأول، وفي النهاية أيدت أذربيجان بشكل علني، ومثال هذا ساعدت تركيا أذربيجان في حصار أرمينيا إقتصاديا ولم تسمح بمرور المساعدات القادمة لأرمينيا عبر الأراضي التركية.

وعلي الرغم من هذا، كانت أنقرة ترحب دائما باتخاذ مواقف أكثر إعتدالا في سياساتها تجاه أرمينيا. إلا أنها امتنعت عن اقامة علاقة ديبلوماسية مع أرمينيا بسبب تأييد أرمينيا للانفصاليين في قره باغ، والسبب الآخر وراء ذلك هو عدم اعتراف أرمينيا رسميا بالحدود القائمة بينها وبين تركيا، مما يؤدي إلي احتمال ادعاء ارمينيا ملكية اقليم قارص وسائر مناطق شمال شرق تركيا في المستقبل. كذلك تدعي تركيا أن أرمينيا قد دعمت متمردي حزب العمال الكردستاني في تنفيذ عمليات ارهابية انطلاقا من الأراضي الأرمينية. ومع هذا حاولت أنقرة وحكومة بطروسيان المعتدلة إقامة علاقات ثنائية ايجابية، حيث فتحت تركيا حدودها مع أرمينيا في مواقف متعددة وسمحت بمرور المساعدات الانسانية لأرمينيا عبر اراضيها. وفي نوفمبر ١٩٩٢ عندما واجهت أرمينيا نقصاد حادا في الطاقة مما كان سيعرض الآلاف في ارمينيا لخطر التجمد، وقعت تركيا اتفاقية مع أرمينيا تتعهد بموجبها بنقل ٣٠٠ مليون كيلووات ساعة من الكهرباء لأرمينيا، وقد ووجهت هذه المعاهدة بنقد شديد من باكو والمعارضة التركية، وقبل أن تدخل حيز التنفيذ، فسختها تركيا في يناير ١٩٩٣، وقد سقطت حكومة ايلتشي بيك في أذربيجان. في يناير عام ١٩٩٣ علي إثر انقلاب عسكري وكانت تحظي بتأييد علني من تركيا. وعلي الرغم من ان هذا الانقلاب قد تم علي يد العقيد حسين اف، لكن حيدر علييف زعيم أذربيجان إبان حكم برجينيف هو الذي تولي السلطة، وكان هذا الحدث هزيمة نكراء لتركيا ونصرا مؤزرا لروسيا، وقد اعتبر الخبراء في تركيا والغرب أن تغيير السلطة في أذربيجان يبين عدم قدرة تركيا علي الحفاظ علي نظام موالٍ لها هناك، وكذلك مكانتها هي نفسها في أذربيجان، وقال الخبراء في تركيا أن سقوط ايلتشي بمثابة النهاية للنموذج التركي في المنطقة. في البداية كان تغيير ايلتشي بيك وإحلاله بعلييف يعتبر نصرا لموسكو، لكن علييف أظهر انه لاعب سياسي ماهر قدير، وتحكم في جميع الأطراف بمهارة من أجل مصلحة باكو، وعلي الرغم من أن علييف قد اتبع أسلوبا مهادنا مع موسكو عن طريق إجراءات متعددة مثل الانضمام إلي دول الكومنولث الروسي لكنه رفض بشدة قبول تواجد قوات روسية في أذربيجان.

أما فيما يتعلق بتركيا، فمن الواضح انه علي خلاف ايلتشي بيك الذي كان يولي تركيا أهمية كبري، فحيدر علييف حيثما استوجبت مصالحه يلعب بكارت تركيا وعند الضرورة في أي وقت يعطي ظهره لتركيا. ومثال لذلك أنه ألغي في سبتمبر ١٩٩٣ كثيرا من الاتفاقيات المعقودة بين حكومة ايلتشي بيك وتركيا، وأمر الرعايا الأتراك بالحصول علي تأشيرة قبل الدخول إلي الأراضي الأذرية، واستبعد ١٦٠٠ خبير عسكري تركي كانوا يعملون في أذربيجان. وبعد عام واحد فقط حاول حيدر علييف جذب اهتمام أنقرة اليه وأعلن أنه مطمئن إلي الأخوة التي بين البلدين، علاوة علي هذا سعي علييف إلي تدعيم علاقات أذربيجان مع العالم الاسلامي، وقام بجذب اهتمام ايران والسعودية لبلاده. وكان يريد بهذا الحصول علي مشروعية اسلامية لنفسه. لهذا فمن المسلم به لدي تركيا أن أسلوب عمل حيدر علييف غير مطمئن وغير قابل للتوقع كأسلوب

عمل منظم.

وعلي كل حال، كانت ميزة أسلوب الحل السلمي للوساطة التركية أنه جعل تركيا تتحول- بعد انتهاء الحرب- إلي وسيط بالنسبة لأذربيجان، وكان نفط وغاز آسيا الوسطي والقوقاز يعرض في الأسواق دون توقف. وقد إقترحت تركيا في عام ١٩٩٢ تشكيل اتحاد بري كجزء من اسلوب الحل السلمي، وطالبت تركيا في هذا المشروع بوقف اطلاق النار والتشكيل الفوري لدولة أرمينية خالصة مكونة من أراضي أرمينيا وإقليم ناجورنو- قره باغ، وتشكيل دولة اسلامية تركية في أذربيجان، كما طلبت ضم منطقة نخجوان التي فصلت عن اذربيجان لدولة المسلمين الأذرية. بالطبع سيهيئ تبادل الأراضي هذا المجال لانشاء خط الأنابيب الذي يطابق الأهداف التركية.

وعلي أساس هذا المشروع ستبقي أذربيجان بلا مكاسب، لكن أذربيجان وأرمينيا سيصيرا تابعين لتركيا، كذلك ستحصل تركيا علي خط الأنابيب موضع اهتمامها، وبموجب هذا المشروع ستنفصل ايران وروسيا عن مسارات الطاقة وكذلك روسيا عما وراء القوقاز بشكل عام، لأن نفط وغاز آسيا الوسطي سيدخل تركيا وأوروبا بشكل مباشر وتتحول تركيا إلي لاعب أساسي في لعبة الطاقة، وحيث أن الطاقة هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة في هذه المنطقة، فستكون نتيجة هذا المشروع ان تستطيع تركيا قيادة آسيا الوسطي وما وراء القوقاز إلي التكامل الاقتصادي أو حتي إلي الاتحاد.

إن تأييد تركيا لأسلوب الحل هذا ونتائجه المترتبة عليه أدي إلي معارضة إيران وروسيا للجهود التركية الرامية إلي السيطرة علي مصادر الطاقة بالمنطقة. وعلي سبيل المثال، توقف إيران شاحنات الترانزيت التركية وتمنع التجارة البرية التركية مع أذربيجان وآسيا الوسطي.

هذه التصرفات تبين مدي القيمة التي تعطيها الأطراف الاقليمية المتنافسة لمسألة العلاقات الاقتصادية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

السياسات التركية تجاه ما وراء القوقاز:

علي الرغم من شعارات بداية عقد التسعينيات، إلا أن تركيا سرعان ما أفاقت من توهماتها حول قوتها وقدرتها. ولم يكن لدي تركيا تصور أخذ مكانة روسيا والحصول علي زعامة المنطقة وإن قامت بتدعيم علاقاتها مع جمهورية المنطقة الجنوبية لروسيا الاتحادية، وبعبارة أدق فإن اهتمام تركيا في الوقت الحاضر منصب علي تدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع دول ما وراء القوقاز. ولهذا، علي الرغم من أن تركيا لم تظهر قدراتها في النفوذ للمنطقة، ولو بشكل مؤقت، فلديها حتي الآن دور محوري في المنطقة، وهي تمثل حلقة صلة بين هذه الدول والغرب، كما تعد نموذجا للتنمية بالنسبة لدول آسيا الوسطي والقوقاز. وفي نفس الوقت أوضحت تركيا أن علاقاتها النشطة مع روسيا الاتحادية ستظل باقية من أجل مستقبل قابل للتصور كعنصر اقليمي ضروري في المنطقة.

أما عملية تنمية علاقات أنقرة مع جورجيا فقد تعثرت، فمع أن أنقرة استطاعت اقناع شيفرنادزه بالموافقة علي مشروع خط أنابيب باكو- سويسا- جيحان بهدف سرعة نقل نفط أذربيجان إلي تركيا، لكن ارتباط تفليس بمساعدات موسكو الاقتصادية والعسكرية، حد من تعاون جورجيا مع تركيا. لكن تركيا قدمت اقتراحا بالتعاون العسكري مع جورجيا في الأونة الأخيرة. ويعتقد بعض المحللين أن التواجد العسكري التركي في القوقاز يتعلق بالناتو وهو ما لا يستبعد في المستقبل، خاصة وإن روسيا لها ثلاث قواعد عسكرية في جورجيا طبقا للاتفاقية التي وقعتها في خريف عام ١٩٩٩، لكن ادوارد شيفرنادزه رئيس جورجيا كان قد أعلن أنه طالما أن موسكو لم تساعد جورجيا علي استعادة منطقة انجازيا المنفصلة فإن البرلمان لن يصدق علي الاتفاقية المذكورة. واحتمال موافقة الحكومة الروسية ضعيف للغاية. وقد وقعت السلطات العليا في القوات المسلحة التركية علي اتفاقية تعاون عسكري مع جورجيا تمتد لخمسة سنوات، علي اساسها يتدرب الضباط الجورجيين في تركيا، وستخصص مساعدات مالية لدعم برنامج تحديث جيش تفليس.

ومع هذا فتواجد موسكو في جورجيا وتدخلها في نزاعات اوستيا الجنوبية وإقليم انجازيا يمكن أن يعرض العلاقات التركية الجورجية المتنامية لعراقيل كثيرة.

وعلي الجانب الأرميني، نري أنه علي الرغم من أن ايران وأنقرة قد أدركا أن تطبيع العلاقات يؤمن مصالحهما القومية، إلا أنهما لم يستطيعا الوصول إلي هذا الهدف، وبالطبع ليس هذا بسبب معارضة الشعب التركي لتنمية العلاقات مع إيران، بل بسبب أن الحكومة التركية تدرك أن تدعيم العلاقات مع أرمينيا سيؤدي إلي توتر علاقتها مع باكو، وبالتالي ستقل مصداقية الحكومة التركية لدي الرأي العام التركي.

بالاضافة إلي هذا، أدي النزاع الأذري الأرميني إلي إلغاء أفضل مسارات خطوط الأنابيب وهو خط باكو- ارمينيا- جيحان لتصدير النفط الأذري. وهذا المشروع كان يمكن أن يقلل من تبعية إيران وباكو لموسكو إلي حد كبير ويساهم في اقامة علاقات أفضل بين الدول الثلاث المتجاورة، لكن استمرار نزاع قره باغ لا يحول فقط دون مثل هذا المشروع، وإنما يجبر ايران علي طلب عودة القوات العسكرية الروسية من أجل حماية الحدود مع تركيا علي الأغلب.

في النهاية، ذكر أحد انديكان وزير الخارجية التركي أولويات الحكومة التركية فيما يتعلق بدول الاتحاد السوفيتي السابق فقال: الأولوية الأولي، تدعيم استقلال هذه الدول علي نحو يجعلها قادرة علي الوقوف علي أقدامها، الأولوية الثانية، تنمية العلاقات علي أساس من المساواة، واستبعاد الأسلوب الانفعالي النفسي الذي ساد أوائل عقد التسعينات.

وتركيا الآن تزيل صدأ السياسة الطورانية (بان تركيزم) الغامضة التي كانت قد غطت علي البواعث الاقتصادية في سياستها مع دول منطقة جنوب روسيا الاتحادية، ولعلها تستطيع إبداء رد فعل ايجابي ومؤثر في هذه المنطقة المعقدة في ظروف أكثر ملائمة.

(*) دورية نصف سنوية تصدر عن معهد العلوم الدفاعية، جامعة الإمام الحسيني.

(**) العبارة السابقة من أقوال اسماعيل جيم وزير الخارجية التركي.



العــلاقــات الدوليــة في إطار العــولمة

■ فرحانج راجى The Iranian Journal of International Affairs*

يشهد العالم تغيرا ملحوظاً ما بين لحظة وأخري وهذا التغيير يؤثر فى حياة البشر ويتجه بهم نحو مستقبل لم تتحدد معالمه بعد، نتاجه حضارة إنسانية جديدة تحدث تحولاً فى كل نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من بشر ومستقبل تتغير فيه نظريات العلاقات الدولية والاقتصادية لتحل نظريات جديدة بمؤسسات دولية جديدة. ولأن هذا التغيير لا يستثني دولة دون أخري أو شعب بعينه، ولأن تأثيره واضحا وملموسا للجميع، فإن العولمة هى أدق وصف له.

وتتمثل أدوات العولمة التى تحدث هذا التغيير فى هيئات ومؤسسات عالمية مثل منظمة التجارة العالمية التى تتولي مهمة وضع معايير اقتصادية جديدة تنظم بها الاقتصاد العالمى وتؤكد هيمنة قوي السوق. أما علي مستوي التغييرات الاجتماعية فهناك معايير اجتماعية جديدة يتم إرساؤها بواسطة تكنولوجيا المعلومات التى فتحت أبواب المعرفة وهدمت أسوار الانعزالية، ومن هذا المنطلق رأي الدكتور فرحانج راجى أستاذ العلوم الإنسانية بجامعة كارلتون بولاية أوتوا بالولايات المتحدة أنه من المناسب جداً فى هذا السياق التقدم بدراسة حول التغييرات التي يشهدها العالم حتي يمكن فهم ما يحدث علي الساحة العالمية.

ويبدأ دكتور فرحانج دراسته باستعراض التغييرات التى تحدث فى مجال العلاقات الدولية وذلك بالاستشهاد بما كتبه راف دارندوف أحد أهم المتابعين لتطور المجتمعات الصناعية الحديثة فى كتابه "بعد ١٩٨٩ الأخلاق والثورة والمجتمع المدني After 1989 Morals, Revolution and Civil Society والذي نشر عام ١٩٩٧ عندما كتب قائلاً أن عام ١٩٨٩ يعد عاماً هاماً مثله فى ذلك مثل عام ١٩٤٥، فهو العالم الذي شهد بداية انهيار الاشتراكية مما جعل شعوب كثيرة تعرف المعني الحقيقى للحرية. وبذلك لم يعد من الضرورى التعامل مع نظم بعينها حتي لو كانت النظم الرأسمالية أو الديمقراطية، بل اصبح من الضرورى تحسين حياة الشعوب.

فكما كان عام ١٩٤٥ هو بداية عهد جديد أدي الي ظهور النظام القطبي والذي أدي فيما بعد إلي عصر الحرب الباردة الذي شكل وأثر علي الاهتمامات والمصالح السياسية العالمية علي مدى نصف قرن، فبالمثل يعد عام ١٩٨٩ بداية عصر جديد وضع نهاية للنظم الثقافية والسياسية والاقتصادية التى ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية. وكان هدم حائط برلين هو رمز نهاية هذه النظم وهو نفس العام الذي شهد مولد عصر الإنترنت التي طرحت أسلوب جديد للتفكير وتكنولوجيا جديدة للاتصالات والمعلومات مما مثل تحديا حقيقيا لأساليب العمل والتفكير التقليدي، وهو ما أثار كثيراً من الجدل، خاصة فيما يتعلق بقضية الحداثة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي وهي القضية التي تطرح قضايا فرعية هامة منها قضية الليبرالية التي يري فوكوياما أنها حققت انتصارا هاما عقب نهاية عصر الحرب الباردة ويقصد هنا الليبرالية السياسية والاقتصادية. فما يحدث الآن هو نهاية مرحلة تاريخية من حياة البشرية بكل ما فيها من أيديولوجيات وما تبعها من سياسات ليبقي فقط الهيمنة لليبرالية الغربية كشكل نهائي للحكومات. وفي ظل هيمنة الديمقراطية الغربية يعتقد فوكوياما أن العالم الثالث ما زال يغط فى النوم حيث يعيش واقعاً انتهي منذ أمد، ولكن نهاية هذا التاريخ لا تعني انتفاء حدوث صراعات بين

*صادرة عن: The Institute for Political and International Stuies(IPIS)

الشعوب، بل ستحدث ولكن بين تلك الشعوب التي لم تفق بعد من غيبوبة المرحلة التاريخية السابقة وهنا قد تظل نظريات العلاقات الدولية الكلاسيكية محل تطبيق.

ولكن نستطيع أن نقول أن احتمالات القضاء علي فرص نشوب الحروب كبيرة خاصة في ظل تفضيل تبني النظم الديمقراطية الغربية والنظام الأمني الجماعي .فالعولمة تعني نهوض الجماعات المدنية وإزالة العقبات التي تحول دون ازدهار التجارة الدولية وتأكيد التعاون بين الحكومات.

ولكن هناك اتجاها مخالفا تماما في تقييم عملية العولمة وهو اتجاه المحافظين من المحللين السياسيين، فيعتقد روبرت جيلبن أن ما يحدث الآن هو مرحلة جديدة من الصراع بين وحدات سياسية مستقلة وأن هذا التغيير ليس سوي تغير في اللعبة، فبدلا من، تكون اللعبة لعبة سياسية أصبحت لعبة اقتصادية تم فيها استبدال الدول كلاعبين في المباراة بوحدات سياسية، وبدلا من أن يكون الصراع بين الدول علي النفوذ والسلطة والقوة أصبح صراع بين الحضارات .ويؤكد هذا هنتنجتون بقوله بأن الولاء للثقافة والحضارة اصبحا بديلا للولاء السياسي، فالعولمة تطرح وبقوة هيمنة الغرب علي الآخرين والعولمة تفرض مرحلة الحرب الثقافية .

أما أصحاب الاتجاه الراديكالي يعتبرون العولمة استمرارا وامتدادا للنظم القديمة، فالعولمة لا تتماشي والتطلعات الإمبريالية ويعتبرونها صورة من صور الراديكالية الدينية الحديثة ويرفضون الادعاء القائل بأن العولمة مرحلة جديدة من الإمبريالية، بل يؤكدون أنها امتداد طبيعي للهيمنة الأمريكية. ومن أنصار هذا الاتجاه حركة الشبان المسلمين في ماليزيا، حيث تعتبر هذه الحركة أن العولمة ليست سوي نوع من الهيمنة الاقتصادية الغربية قد تعوق حركة دول العالم الثالث وتقضي علي سيادتها القومية، بل حتي تحرمهم من حقهم في تقرير مصائر شعوبهم، هذا إن لم تحولهم إلي عبيد أسيادهم شعوب العالم المتقدم .

أما الراديكاليين الماركسيين فينظرون للعولمة علي أنها شكل جديد من أشكال الاستعمار، فالعولمة أدت الي إضعاف الدول وفي سبيلها إلي القضاء علي الحدود القومية، والفائز الأوحد بكل مميزات العولمة هي الرأسمالية فلم تعد الرأسمالية مقيدة بالسيادة القومية للشعوب، بل جعلت من العالم سوقاً اقتصادياً واحداً مفتوحاً علي مصراعيه.

هذه الاتجاهات الثلاثة التي تفسر العولمة تفسيرات مختلفة تضع أيدينا علي طبيعة العولمة، فهي تحاول ربط العولمة بالأطر السياسية القديمة بينما يغمضون أعينهم عن حقيقة هذه الأطر وما تمثله، فهم يبحثون في مدلولات انهيار النظام القطبي الواحد دون الالتفات لأهمية التحولات التي يشهدها العالم وأهمية عصر المعلومات وهو ما يذكرنا به أرنست جيلز في كتابه "ما بعد الحداثة، السبب والدين " Postmodernism, Reason and Religion" حيث يحدد ثلاثة اتجاهات أساسية تتفاعل في عصر العولمة وهي اتجاه ما بعد الحداثة التي تنكر وجود حقيقة ثابتة في هذا العالم، ثم النفعية الرشيدة التي تؤمن بوجود حقيقة ثابتة ولكن لم تستطع حتي الآن ان نضع أيدينا عليها، ثم الأصولية التي تري أنها تملك هذه الحقيقة، وكل من مؤيدي هذه الاتجاهات يرفضون تماما التخلي عن قناعتهم.

وهناك مفكرون يعتقدون بضرورة النظر إلي المتغيرات التي تحدث علي الساحة الدولية بكثير من الواقعية، وفي حالة أن يشهد الواقع تغيرا ملحوظا فنحن إذاً نواجه عالماً جديداً، ونفس المنطق أكده ابن خلدون بقوله منذ قديم الأزل قائلا : «انه في حالة تغير الظروف فإن هذا يعني تغير الكون كله ومولد عالم جديد يصبح من الضروري علي كل الأجناس والأقاليم أن تحدد وضعها في هذا العالم الجديد» .

ونفس المنطق يؤكده الكاتب الأمريكي جيم جورج عندما أكد أن الفراغ الذي أعقب انتهاء عصر الحرب الباردة كان بمثابة فرصة لإعادة النظر في مفاهيمنا التقليدية والاستفادة من طاقتنا الفكرية للخروج من بوتقة الفكر التقليدي والوصول إلي فكر وسلوك أكثر تسامحا.

ومن بين الأمور التي استوجبت إعادة النظر فيها هي نظريات العلاقات الدولية وكانت النتيجة هي التسليم بضرورة التخلي عن هذه النظريات التي لم تعد تناسب هذا العالم الجديد، ولكن يظل من الصعب فهم واقع العالم الجديد بكل معطياته الجديدة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية حيث يجد المرء نفسه في واقع معقد .وفي محاولة لفهم هذا الواقع الجديد نجد الكاتب ديفيد هلد في كتابه الأخير "التحولات العالمية Global Transformation " يعتبر العولمة هي عصر التحول في حياة البشرية ويري أن النقاش حول طبيعة وتبعات العولمة نتج عنها ثلاثة اتجاهات رئيسية نحو العولمة:

الأول وهو اتجاه مؤيدي العولمة وهو الاتجاه الذي يقوده عدد من المفكرين مثل كينش أوهي ووالتر ريستورن وريتشارد ريتش وإيفان لوك. ويري هذا الفريق أنه في عصر العولمة انتهي دور الدولة كعنصر أساسي في السياسة العالمية، حيث أدي ظهور السوق العالمي إلي انتفاء وجود الاقتصاديات القومية وظهور شبكات الإنتاج والتجارة العابرة للقوميات وبالتالي ،أدت قوي الاقتصاد العالمي الجديد إلي بناء أشكال جديدة من المنظمات الاجتماعية والهيئات السياسية والدولية والآليات الجديدة التي غيرت من شكل الهيكل السياسي العالمي .ويبرر مؤيدو العولمة الفجوة الشاسعة بين الفقراء والأغنياء التي ازدادت اتساعا في ظل الاقتصاد العالمي الجديد علي أنها مجرد مرحلة مؤقتة نتيجة للتحول الاقتصادي الحالي وتفاعلاته. ولكن هذا لا يعني بالضرورة استمرار الوضع علي ما هو عليه فهذه الفجوة قد تنكمش مع إرساء المعايير والأعراف الاقتصادية الجديدة .

أما الاتجاه الثاني فيقوده فريق المتشككين من أمثال بنجامين باربر وبول هيرست وجراهام تومسون، فهم يعتبرون العولمة وهماً ويدعون أن التكامل الاقتصادي الذي يروج له أنصار

العولمة اقل بكثير من التكامل الاقتصادى الذي شهده العالم فى نهاية القرن التاسع عشر . وإذا كان للتحولات الاقتصادية، الحالية أية مغزي فهى بالتأكيد لا تعنى الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية بل هى تحول نحو التكتل الاقتصادى الإقليمى فالاقتصاد العالمى ينقسم إلي ثلاثة تكتلات هى التكتل الاقتصادى الأوروبى والآسيوى الباسيفيكى، وشمال أمريكا.

أما الاتجاه الثالث فهو اتجاه مؤيدى التحول والذي يتبناه كل من مانويل كاسياس وأنتونى جيدنس ومايكل مان وجون روجى وجيمى روسينو . وأصحاب هذا الاتجاه يقبلون بأن العولمة هى القوة الدافعة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية والتى من شأنها إعادة هيكلة المجتمعات الحديثة والنظام العالمى. ومثل هذا التفسير يتفق مع تفسير الاتجاه الواقعى لفهم العولمة، فالعولمة خلقت تحديات وفرص جديدة وهى نفس وجهة النظر التى أكد عليها ديفيد هلد فى كتابه "التحولات العالمية Global Transformation" حيث ذكر أن العولمة مسألة اكثر تعقيدا مما يظن مؤيدو العولمة أو حتي أصحاب الاتجاه التشكيكى ولكنه فى الوقت نفسه يعتقد أن كل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة السابق ذكرها تمثل جزئية هامة فى فهم وتفسير ظاهرة العولمة.

ويعتقد دكتور فرحانج أن اعتبار هيلد عملية فهم ظاهرة العولمة اكثر تعقيدا مما نعتقد، أن العولمة تمس بشكل مباشر البشرية التى تتميز بطبيعة معقدة، فالبشر لا يلزمون أنفسهم علي المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا إذا كانوا مضطرين إلي هذا، كذلك يرجح تعقد هذه التعبيرات التى تؤثر علي حياة البشر إلي أنها تعني حالة من التفاعل الشديدة التعقيد بين البشرية، وهذا العالم الجديد. ومن هذا المنطلق يأتى تحذير مناصرى اتجاه ما بعد الحداثة بأن لا تعتبر أية بنية ثقافية أو سياسية علي أنها واقع لا يتغير . فتعقد فهم أى نظام عالمى ينجم من تداخل وتفاعل قوي متعددة تخلق شبكة من العلاقات المتشعبة للفرد وعدداً من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية تشكل فى النهاية هذا النظام.

والفهم الصحيح للعولمة يدعونا إلي تحليل الاتجاهات الثلاثة فى تفسير العولمة، فمؤيدى العولمة محقين كل الحق فى التأكيد علي أن تأثير العولمة فى هيكل النظام العالمى بدأ منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام، بينما يعتبر المتشككين محقين فى قولهم انه من الصعب تغير الطبيعة البشرية مع حدوث تحول فى عمليات الإنتاج وإن كان من المتوقع أن تبدى بعض المرونة فى التعامل مع مثل هذه التحولات.

ومؤيدى التحول كانوا اكثر دقة عندما أكدوا أن التغيرات الجديدة ستؤثر علي المستوي الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.

والأخذ بهذه التحليلات الصحيحة إلي حد بعيد والعمل علي خلق نوع من التوازن والتناغم بينهن يتطلب تبني الحكمة حسب توصيف تشارلز ماكليلاند وهو يعنى حسن تقدير وتقييم التفاعل للتاريخ والثقافة والدينامية السياسية والتفاعل الاجتماعى والتنمية الاجتماعية.

وفهم العولمة يستوجب فهم طبيعتها من خلال الإجابة علي هذه الأسئلة: هل هى مشروع أم عملية؟ وهل هى شئ أصيل ومؤثر ينتج عنه تغيير حقيقى أم هى عملية ذات تأثير سطحى ووقتي؟

وللإجابة علي السؤال الأول نستطيع أن نقول أن العولمة هى عملية بدأت بكونها جزءاً من مشروع التنوير ولكنها تطورت لتصبح عملية مستقلة بذاتها تؤثر فى جميع نواحى الحياة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتي شخصية أو دينية. وبلغ بها الأمر أنها فتحت دائرة الحوار لمناقشة القضايا الدينية والتى لم يجرأ مشروع الحداثة علي تناولها.

والعولمة عملية تشجع علي وضع معيار عالمى فى تطبيقات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهى تدعو إلي تجديد الحضارة الصناعية، فالتكنولوجيا أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر انتشاراً وتداخلت بشكل كبير مع عالم المعلومات والمعرفة لتصبح المعلومات هى المنتج الأساسى للتكنولوجيا.

أما علي المستوي السياسى، استطاعت العولمة أن تخلط الأوراق، فلم يعد هناك فرق بين ما هو قومى أو دولى، خارجى أو داخلى، عالمى أو محلي، وهى تستوعب فكرة التعددية السياسية سواء علي المستوي الدولى الذي اصبح يتميز باحتوائه مؤسسات سياسية متعددة وعدد كبير من اللاعبين فى الساحة السياسية العالمية، بل حتي الأفراد يمكنهم أن يلعبوا أدواراً هامة ومؤثرة فى الأجندة العالمية وينضم إليهم الجماعات والمنظمات الأهلية، أو علي المستوي الاقتصادى، حيث أصبحت عملية الإنتاج لا تقوم علي المركزية بل علي اللامركزية من خلال مشاركة عدد كبير من المنتجين الدوليين فيها، حيث تعدت مراحل إنتاج السلع حدود الدولة الواحدة من خلال سياسة المشاركة العالمية فى الإنتاج لتفسح بذلك الطريق أمام عدد من الدول لتتفوق فى إنتاج بعض السلع، فعلي سبيل المثال، تعد الآن سنغافورة هى من أهم الدول المنتجة لأجهزة الكمبيوتر، أما بنجلاديش فهى من اكبر منتجى ملابس الرجال.

ويصل حجم رأس المال المتداول فى مصانع عالمية تعمل من خلال نظام المشاركة العالمية، فى الإنتاج حوالى ٨٠٠ مليار سنويا، أى حوالى ما يوازى ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية فى تصنيع المنتجات .

وعلي المستوي الثقافى فقد اصبح التحدى الذي تمثله الثقافات الغربية بأعرافها وتقاليدها أكثر قوة عن ذي قبل. لكن هذا لا يعنى بالضرورة انتصارها، فهناك حالات كثيرة أثبتت أن هناك مجالاً متسعاً لقبول التعددية الثقافية فى ظل العولمة، والعولمة قد تتحول إلي نقمة أو نعمة، وهذا أمر يتوقف علي الفرص والتحديات التى تطرحها وطريقة تعامل البشرية معها.

العــــولمة وتــأثيـــــرها على إيران

Discourse:Vol 2, NO:2 Fall 2000* ■

مازالت العولمة تمثل تحديا كبيرا أمام كثير من الشعوب والدول في فهمها واستيعابها ومعرفة ماهيتها، فهي ظاهرة ذات أبعاد معدة مرتبطة بشكل مباشر بمصير البشرية سواء علي المستوي السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي. ولأن عجلة قيادة العولمة في يد الدول المتقدمة وعلي رأسهم الولايات المتحدة، فدول العالم النامي تتطلع لمعرفة دورها في هذا النظام العالمي الجديد وكيفية التعامل معه وما السبيل للاندماج فيه وماهي العقبات التي قد تحول دون التفاعل الايجابي في هذا الاطار العالمي الجديد، اسئلة كثيرة حاول مجموعة من الاساتذة الجامعيين الاجابة عليها في حلقة نقاشية شارك فيها دكتور اخفان زنجاني الاستاذ المساعد للعلوم السياسية بجامعة طهران كولعي الاستاذ المساعد للعلاقات الدولية بجامعة طهران وحجة الاسلام نبافي مدير معهد التنمية والحضارة الاسلامية بطهران ودكتور أسد الله أثري باحث بمركز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

بدأ النقاش بسؤال هام علي اساسه استرسل جميع المشاركون في النقاش وهو ما هي بالتحديد ظاهرة العولمة وما معناها وما الفرق بين عولمة وعولمة، وهل العولمة لها مدلول سياسي واقتصادي وثقافي؟ وجاءت الاجابة علي لسان إخفان زانجاني الذي يري أن العولمة هي في الواقع ايديولوجية الليبرالية الحديثة التي ظهرت وتبلورت خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي وكانت بدايتها مع الدعوة إلي السوق الحر والمزيد من الديمقراطية.

واختلف المحللون حول تعريف العولمة، فالبعض يعتبرها امتداد طبيعي للحداثة، بينما يراها آخرون ظاهرة جديدة تماما مستقلة بذاتها، ويتفق إخفان مع هذا الرأي، فهو يري ان الحداثة تقوم علي عدد من المحاور السياسية منها بزوغ عصر التبادل الفكري بين الدول ومرور اغلب الدول بمراحل انتقالية مع الحفاظ علي سيادتها علي اراضيها واستقلالها السياسي واستمرار وجود الحكومات المركزية.

بينما نجد أنه علي العكس من ذلك فقد احدثت العولمة بعض التغيرات علي الساحة الدولية منها حدوث حالة من عدم التنسيق في العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول المختلفة والتفاوت فيما بينها، بل ولها القدرة علي فرض هيمنتها علي الحكومات والدول مما يمهد الطريق إلي الاختفاء التدريجي للحدود السياسية والجغرافية للدول لتصبح العولمة، هي الاطار السياسي والاقتصادي والجغرافي الذي تعمل من خلاله كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دكتور كولعي:

أما دكتور كولعي يتفق مع رأي افخان حيث يعتقد أن ظروف ومعطيات العولمة بالاضافة إلي معطيات وظروف القرن العشرين اوجدت ابعادا جديدة للقوانين المنظمة للنظام العالمي. وأهم هذه المعطيات هو التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم خلال العشرين عاما الماضية وهو ما نجم عنه تغيرات مؤثرة إلي حد بعيد في طبيعة مؤسسات العلاقات الدولية، وهو ما أدي إلي توقع كثير من المحللين احتمال زوال الحدود بين الدول وتحول العالم إلي مؤسسة موحدة ذات نظام تكاملي تعتمد فيه الدول علي بعضها البعض وتتعاون فيما بينها، بينما نجد المحللين الأكثر واقعية يتوقعون تشكيل نظام دولي يضع أساسا لتنظيم العلاقات بن الدول التي ستندرج تحت مظلة العولمة التي تعمل علي المستوي الدولي وطبقا لهذا المنظور الواقعي فهناك عناصر كثيرة لها تأثير واضح علي وضع اساس قوي لمثل هذا النوع من العلاقات الدولية مثل التقدم غير المسبوق في

التكنولوجيا والاتصالات في بعض الدول مما كان له أثره علي المستوي السياسي والاقتصادي والثقافي، مما أدي إلي خلق انواع جديدة من العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية.

أما علي المستوي السياسي فيعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الفائت هو أحد الأسباب التي أدت إلي الاسراع ببزوغ عصر العولمة وهيمنة الليبرالية والرأسمالية التي تبنتها المجتمعات الغربية واستطاعت فرضها علي العالم كله، بينما ظلت باقي المجتمعات في ظل غياب الاتحاد السوفيتي لا حيلة لها ولا قوة أمام هذا المد الغربي، وفي واقع الأمر استطاعت الولايات المتحدة بالأخص أن تعرض اهدافها السياسية والتي اعطت بدورها ابعاد سياسية جديدة علي الساحة العالمية تتماشي ومفهوم العولمة.

ويؤكد دكتور كولعي إن العولمة في حد ذاتها ليست بظاهرة جديدة، وإنما هي امتداد طبيعي لليبرالية والجديد هنا هو التغييرات التي أحدثتها العولمة سواء من حيث التغييرات التكنولوجية أو النظرية التي تؤكد علي هيمنة العولمة وتدعمها.

دكتور اخفان زنجاني:

ولكن دكتور اخفان يعتقد أن بداية ظهور عملية العولمة تعود إلي ٣٠٠ عام مضت والبعض الآخر يعتبر بدايتها تعود إلي بدايات الحداثة أي بدايات الأربعينات من القرن الماضي، بينما آخرون يعتقدون أنها بدأت مع بداية الامبريالية أي في منتصف القرن التاسع عشر.

وينضم دكور أخفان إلي الرأي القائل بأن بداية العولمة تعود إلي قرون مضت وبالتحديد مع ظهور فكرة الرأسمالية وما تبعها من إنشاء النظام الرأسمالي الذي يشهد الآن تطورا ملحوظا أطلق عليه اسم العولمة والتي تقوم علي افتراضين اساسيين هما أن النظام الرأسمالي «العولمة حاليا» لابد وأن تحمل لواءه دولة ما تعد من أهم اللاعبين الاساسيين فيه، وفي الماضي كانت بريطانيا هي هذا اللاعب الأساسي، أما الآن فقد حلت محلها الولايات المتحدة، أما الافتراض الثاني فهو أن العولمة هي ظاهرة تاريخية تتغير مع تغير الزمن والظروف الاقتصادية والسياسية، فمؤخرا ارتبطت العولمة بسياسة السوق الحر وانهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت الولايات المتحدة واليابان وغيرهما أسواق لتطور النظام العالمي نحو العولمة تسعي من خلاله إلي الحفاظ علي مكاسبها ودعم مصالحها القومية قدر المستطاع.

أما الرأي القائل بأن العولمة هي نفسها الحداثة فيحتاج الكثير من التدقيق لأن حداثة العولمة في هذه الحالة هي حداثة المجتمعات الغربية وثقافتها وحضارتها والنتيجة اننا سنجد انه لا مجال هنا للحديث عن التحول إلي عالم واحد، بل ستصبح القضية انه ليس من الملزم علي كل دولة أن تتبع التطور التاريخي لدولة أو مجموعة من الدول الأخري تحت مسمي العولمة، فلكل دولة تاريخها ومعطياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي تتصرف طبقا لهذه المعطيات والتطورات التي تشهدها علي مر تاريخها.

وإذا ثبت صحة هذا الافتراض فيجب علينا أن نشجع فكرة ان كل مجتمع يجب ان يتبع منهجه الخاص وسياسته التي تتفق ومصالحه ويتبني النموذج الذي يتماشي وثقافته وحضارته وهذا بالطبع لا ينطبق ومفهوم العولمة السائد.

دكتور كولعي:

ومن منظور مختلف يؤكد دكتور كولعي علي أن المسألة الهامة الواجب الانتباه اليها هي أننا نواجه ظاهرة ذات اسس وأبعاد متنوعة تدعم قيم ومعايير ومعتقدات مختلفة تقوم علي ثقافة مختلفة وهي بالتالي أحدثت تغييرات تؤدي إلي تقارب وتوحد دول العالم أجمع، ويمكن ان نستشف صحة وجهة النظر هذه من تجربة الدول الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من وحدة اقتصادية وتعاون تقني أدي إلي مزيد من التقارب علي المستوي السياسي ووضع حد للنزاعات والخلافات وهو النموذج الذي بدأت عدد من التكتلات الاقليمية الاحتذاء به عقب انهيار الاتحاد السوفيتي حيث بدأت الدعوة إلي التعاون والتكتل الاقليمي تظهر في مناطق مختلفة من العالم.

بل علي العكس فهذه التكتلات الاقليمية ستنفتح تدريجيا وإجباريا علي العولمة من أجل الحد من التناقض مع المناطق والتكتلات الأخري، ومن أجل التوسع في التعاون والتفاعل مع الآخرين في ظل العولمة.

أما فيما يتعلق بالدول المتقدمة فهي ستحصل علي مزيد من التسهيلات والامتيازات في ظل العولمة علي المستوي الاقليمي لهذه الدول، ولكننا نجد أن الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء تعتبر أقل استقرارا من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

دكتور اله اثري:

يتساءل دكتور اثري عن العواقب والتبعات التي ستصيب العالم المتقدم والنامي كل علي حدة من جراء العولمة.

دكتور اخفان زنجاني:

ويتخذ دكتور اخفان المبادرة للاجابة علي هذا التساؤل بطرح عدد من النقاط الهامة حول علاقة العولمة وزيادة الفجوة بين شعوب ودول العالم وإمكانية تعايش دول العالم مع عملية العولمة سواء علي مستوي الشعوب أو الحكومات.

هناك عدد من العناصر الهامة الواجب وضعها في الاعتبار لنفسر كل النقاط السابق ذكرها وهي تعتبر اساسا منطقيا لتطورات الأحداث بالسلب او الايجاب نحو

الانضمام إلي عملية العولمة، فعلي سبيل المثال، هناك ايديولوجيات مازالت كثير من الدول تتمسك بها وبشدة مثل القومية التي بدورها تفرض مصالح قومية تتناقض والمصالح القومية لدول أخري مما ينجم عنه حالة من عدم الاستقرار وعدم التعايش السلمي، ولكننا إذا أمعنا التفكير في هذه المسألة سنجدها أمرا طبيعيا في ظل نظام العولمة وذلك إذا ما سلمنا أن العولمة ستؤدي حتما إلي نوع من الانسجام بين الشعوب، سواء رضيت الحكومات أو أبت.

أما قضية التكتل الاقليمي علي غرار الاتحاد الأوروبي والذي يقوم علي قرارات تتخذها كل دولة بعينها، فمن المنتظر ألا تصمد كثيرا أمام العولمة، بل علي العكس فهذه التكتلات الاقليمية ستنفتح تدريجيا وإجباريا علي العولمة من أجل الحد من التناقض مع المناطق والتكتلات الأخري، ومن أجل زيادة التعاون والتفاعل مع الآخرين في ظل العولمة.

أما فيما يتعلق بالدول المتقدمة فهي ستحصل علي مزيد من التسهيلات والامتيازات في ظل العولمة علي المستوي الاقليمي لهذه الدول ولكننا نجد أن الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء عرضة لحالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والغزو الثقافي.

دكتور حجة الاسلام نبافي:

ويستكمل حجة الاسلام الحديث عن تأثير العولمة بطرح سؤالين غاية في الأهمية:

الأول: ألم تتعاظم عملية العولمة شيئا فشيئا لتهيمن علي الساحة السياسية عبر العقدين الماضيين في ظل غياب كثير من دول العالم بسبب عدم تكاتفها أو ضعفها في مواجهة الدول الحاملة للواء العولمة.

الثاني: هل امامنا نحن دول العالم الثالث فرصة جيدة للمشاركة في عملية العولمة، أم يجب علينا أن نظل خارجها نقف موقف المتفرج السلبي.

للاجابة علي السؤال الأول يجب اعادة النظر في الجوانب المختلفة لأيديولوجيات دول العالم الثالث، حيث يتم استبعاد تلك الأيديولوجيات التي لا تتوافق وعملية العولمة حتي تستطيع النقاش مع عملية العولمة التي ستعم فوائدها علي المدي البعيد علي الجميع دون تمييز.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فبالتأكيد أن النقاش حول العولمة مسألة مستمرة وتحدث في اغلب دول العالم سواء هنا في ايران أو في دول امريكا اللاتينية. ولكن يجب علي مثل هذه الدول أن تطور علاقاتها بالعولمة من مجرد النقاش إلي اتخاذ المبادرة نحو الدخول في إطار العولمة، مع الوضع في الاعتبار ظروفنا المختلفة سواء علي المستوي الاقتصادي أو السياسي، ومن هذا المنطلق نستطيع الآن أن نطرح جانبا هاما جدا للنقاش ألا وهو بحث التعامل مع ظاهرة العولمة، ولكن ما هي الخطوات الواجب اتخاذها في هذا الشأن.

دكتور حجة الاسلام نبافي:

يري دكتور نبافي أنه من الضروري في نقاش لمسألة التكيف مع العولمة أن نفرق بين ثلاثة مناهج اولها منهج المفكرين والفلاسفة والمنظرين مثل كانط وهيجل الذين غيروا من طريقة التفكير الفلسفي ونظريات العلاقات الدولية.

أما المنهج الثاني والذي يعد غاية في الاهمية لما له من تأثير مباشر علي البيئة السياسية في الدول سواء المستوي القومي أو الدولي وهو المنهج العلمي، حيث يعد هذا المنهج في صناعة القرار اداة هامة جدا كذلك يعد منهج ناجح جدا في إدارة الأزمات.

أما المنهج الثالث، فهو المنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو ما تتبعه الدول في علاقاتها مع بعضها البعض وهذا هو المنهج الأكثر تفاعلا وايجابية مع العولمة لأنه باتباع هذا المنهج تحدد كل دولة علاقاتها مع غيرها من أجل الوصول إلي نتيجة أفضل في ظل ظاهرة العولمة.

دكتور اخفان زنجاني

ويختلف دكتور اخفان مع ما قاله دكتور نبافي، فهو يعطي الأولوية للمنهج العلمي ثم يأتي المنهج الاستراتيجي السياسي الاقتصادي في مرحلة تالية في التعامل مع ظاهرة العولمة، وتأتي حتمية المنهج العلمي من أنه من الضروري لأية دولة أن تتعرف علي البيئة المحيطة بها أو بظاهرة العولمة من خلال تبني المنهج العلمي، ثم بعد ذلك يتم اتباع المنهج الاستراتيجي من خلال وضع خطة التعامل مع العولمة.

وبإعمال المنهج العلمي سنجد انه يجب علينا ان نضع في اعتبارنا تاريخ تطور النظام العالمي، ففي هذه الحالة نحن لا نستقرئ المستقبل بقدر ما نبحث في التاريخ، فنحن ندرس ما حدث خلال ٤٠٠ أو ٥٠٠ عام مضت، بينما حدود رؤيتنا للمستقبل لا تتعدي ٤٠ عاما قادمة. وبدراستنا لتاريخ الحداثة نجد انه يتزامن إلي حد كبير مع بزوغ النظام الرأسمالي، وفي الوقت نفسه نجد انه خلال الثلاثة عقود الماضية أن النظام الرأسمالي والاقتصادي بدأ مرحلة جديدة اطلق عليها «المنتج المرن» Flexible Production وهي تعني حدوث تطور اساسي في إطاره يحدث تحول في لعلاقات والهياكل الاقتصادية وبالتالي هذا يفرض علي الشعوب أن تغير من طريقة تفكيرها، وعلي ذلك يجب التخلي عن الهياكل الثقافية والايديولوجية لما بعد الحداثة واستبدالها بهياكل جديدة تتواءم وظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعلي الشعوب أن تخلق نوعا من الانسجام والتناغم الداخلي والخارجي بينهم وبين المعطيات الجديدة.

فمنذ سنوات كثيرة مضت أكد ماركس أن النظام الرأسمالي يسير نحو العولمة، فالنظام الرأسمالي أدي إلي حدوث حالة من التفاوت بين شعوب العام. وهذا وجه من أوجه العولمة، ومكافحة هذا التفاوت بشكل جماعي هو احد اوجه العولمة أيضا. فلأول مرة يحدث تواصل بين الشعوب بعيدا عن تدخل الحكومات فقد استطاعوا تشكيل مؤسسات عالمية تتبني فكر العولمة من منظورهم الخاص.

دكتور كولعي:

يعتقد دكتور كولعي ان ما أثاره دكتور نبافي عن العولمة وأفضل المناهج التي تساير هذه الظاهرة يعد أهم المسائل التي تمثل حقيقة في تعامل مجتمعاتنا مع العولمة. فهي سبيلنا إلي الوصول إلي اهدافنا في إطار عملية العولمة، فبناء عليها نستطيع أن نضع خططنا ونلعب أدوارنا في ظل هذا النظام العالمي الجديد.

ويجدر بنا هنا الاستشهاد بما قامت به الولايات المتحدة في الستينات من خلال توظيفها لكل النظريات الاكاديمية العلمية من أجل معالجة قضايا هامة مثل سياستها الخارجية تجاه امريكا اللاتينية وشرق آسيا وهو ما يثبت ان خلق نوع من الترابط والتواصل بين قطاعات مختلفة من المجتمع علي ضوء معرفة جيدة بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة يفسح المجال للوصول لأفضل النتائج وبلوغ الاهداف المرجوة.

وهو ما يعني ايضا أن تبني المنهج العلمي سيسهل علينا ايجاد الوسائل المناسبة للتعامل مع هذا الاتجاه العالمي الجديد.

ونحن كعالم نام نفتقد هذه الآلية في مواجهة ظاهرة العولمة، فنحن لا ندرك أهمية المنهج العلمي في التعامل مع هذه الظاهرة.

دكتور حجة الاسلام نبافي:

يؤكد دكتور نبافي اعترافه بحقيقة ثابتة، وهي انه لا سبيل لمقاومة العولمة وهنا يصبح تبني المنهج العلمي شرطاً اساسياً كخطوة تسبق تنفيذ المنهج الاستراتيجي، ولكن السؤال هنا: من الذي يجب ان يقوم بصناعة القرار الذي يأتي نتيجة لتبني المنهج العلمي والاستراتيجي.. هل هم صناع القرار الفعليين بالمؤسسات التنفيذية أم العلماء؟ ربما تكون الاجابة انه يجب علي الهيئات والمؤسسات التنفيذية أن تحول النتائج التي تتوصل اليها الدراسات الاكاديمية إلي واقع ملموس.

دكتور اسد الله اثري:

ويتساءل دكتور اثري عن اسباب محاولة بعض الجماعات الوقوف في وجه العولمة كما حدث في اثناء اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية في نهاية عام ١٩٩٩. ويحاول الاجابة عن هذا التساؤل بأن السبب هو أن العولمة لم تترك للانسان حرية تحديد مصيره بنفسه، فهي تنكر علي الأفراد مصالحهم الخاصة لأنها تحول المصالح الفردية إلي مصالح جماعية، بينما حقيقة الأمر أن العولمة ليست سوي عملية ذات فوائد تعود علي جزء صغير من المجتمع الإنساني وهو ما يتنافي ومبدأ العدالة الاجتماعية، وليس هذا فحسب فالعولمة تلقي مقاومة حتي ممن يدعون دعمهم وتأييدهم لها مثل توني بلير الذي يري أن هناك تقارباً بين الثقافة الأمريكية ذات السيطرة في ظل العولمة والثقافة البريطانية، الا أنه يخشي علي الهوية البريطانية من هيمنة الثقافة الأمريكية.

دكتور كولعي:

ويستكمل دكتور كولعي النقاش قائلا ان الهيمنة الأمريكية علي نظام العولمة حدثت نتيجة لامتلاك الولايات المتحدة امكانيات هائلة سواء في المجال العلمي أو التكنولوجي، مما مكنها من استغلالها بحيث تفرض نفوذها علي النظام العالمي وتسيره طبقا ومصالحها القومية، ليس هذا فحسب، بل تمكنت الولايات المتحدة من اضعاف منافسيها سواء علي المستوي السياسي أو الايديولوجي، فهي السند الحقيقي للامبريالية والرأسمالية في مواجهة الفكر الماركسي، واستطاعت أن تنهي هذه المواجهة لصالح الامبريالية، لذا يعبر كثيرون أن العولمة ليست سوي إمتداد للامبريالية، وتمكنت بذلك الولايات المتحدة من إحداث تغيير في النظام العالمي بعد أن وضعت يدها علي كل الآليات والأدوات لإحداث تغيير في النظام الدولي السابق إلي نظام جديد تستطيع هي أن تستفيد منه أكثر من غيرها.

دكتور اسد الله اثري:

ويضع دكتور اثري خطوطاً عريضة تحت كلمة العولمة، فهي في حد ذاتها متغير هام علي الساحة الدولية له عواقبه وتبعاته في العالم النامي والمتقدم علي حد سواء، خاصة من الناحية الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية، وما يهمنا هنا بالتحديد هو تأثير العولمة علي الدين، ففي إيران، علي سبيل المثال، يهتم الكثيرون بعلاقة الدين بالعولمة، هل هي علاقة تأثير وتأثر أم أن الدين سيظل بمنأي عن أية متغيرات عالمية، أم ستتحول علاقة الدين بالعولمة إلي درب من الصراع، خاصة وأن العولمة في حد ذاتها تعد مصطلحاً علمانياً ودعوة إلي الفصل بين الدين والدنيا.

واختلفت الآراء حول علاقة الدين بالعولمة، فالبعض يري أن تأثير الدين علي الحياة الشخصية للبشر سيظل كما هو وسينعكس علي سلوكهم ومعتقداتهم الاجتماعية والسياسية.

بينما يعتقد البعض الآخر أن الدين سينفصل تماما عن السياسة والنظم السياسية، في حين يعتقد آخرون ان موجات التطرف ستتزايد في مواجهة مد العولمة.

ويبقي سؤال هام وهو ما هو رد الفعل المتوقع للمجتمع الايراني ذي الثقافة الاسلامية والتي تعود إلي عشرين عاما

ماضية أي مع بداية الثورة الايرانية.

دكتور حجة الاسلام نبافي:

هنا يتدخل دكتور نبافي للاجابة علي السؤال بتحليل غاية في الأهمية فهو يري أن تأثير العولمة علي المجتمع الايراني بكل مكوناته العقائدية والثقافية لا مفر منه، فهي بالتأكيد سيكون لها تأثيرها السلبي علي التقاليد والأعراف الخاصة بالمجتمع الايراني، بل سيمتد هذا التأثير ليشمل مؤسسات المجتمع علي اختلاف مستوياتها وهو ما يعكس احتمالات قوية بهيمنة الثقافة العالمية الغربية بكل ما تحمله من اعراف وتقاليد غريبة علي المجتمع الايراني، فتدريجيا سنجد الاجيال الجديدة متفاعلة مع قضايا ثقافية جديدة علينا لنجد انفسنا نواجه اجيالا ذات شخصيات تتميز بأوجه متعددة وسلوكيات متناقضة.

كما أن رؤية الاجيال الجديدة لقضايا ومسائل نعتبرها نحن خروج عن التقاليد والدين قد تكون مغايرة تماما، فهم في ظل العولمة يحتكون ويتحاورون مع أشخاص ينتمون لثقافات مختلفة مما قد يخلق لديهم قبولا لبعض افكارهم وثقافاتهم التي قد تتعارض ودينهم، فهم يتحاورون، علي سبيل المثال، مع أقرانهم الذين قد يكونون علي المستوي الشخصي والسلوكي غاية في الالتزام ولكنه يجد انه من حقه ان يمارس الشذوذ الجنسي وهو ما يتعارض ومبادئ الدين الأسلامي ليجد الشباب الايراني هنا نفسه مضطر إلي ان ينحي جانباً معتقداته الدينية في تعاملاته الانسانية مع غيره من شباب العولمة.

وبذلك نجد انفسنا نواجه اسلوباً جديداً من التفكير والسلوك ونوعا جديداً من الشخصيات تتحول فيه السلوكيات غير الطبيعية إلي مسلمات وتنحسر امامه القيم الدينية. والكارثة تكمن في اننا لا نأخذ موقف المبادرة في مواجهة ما تفرضه علينا العولمة من ثقافات وسياسات بل ننتظر دائما لنري نتيجة هذه الهيمنة وعندئذ يصبح من الصعب علاج أو تغيير مسيرة الأحداث والتطورات لصالح ثقافتنا ومجتمعنا.

والحل يكمن في أن نخلق نوعاً من التوازن بين الايديولوجية الدينية والمواصفات المؤسساتية الحديثة سواء بالنسبة للمؤسسات الدينية أو السياسية أو الثقافية بحيث تستطيع إيران ان تتفاعل مع المجتمع الدولي مع الاحتفاظ بتوازنها الثقافي الديني خاصة وأنه أصبح من الصعب الآن الاستمرار في حالة العزلة السياسية والثقافية والدينية. كذلك هناك ضرورة ملحة في تحديث كثير من الدراسات الاسلامية في مواجهة كثير من المستجدات والقضايا التي تستوجب رأي الدين فيها.

واليوم تحاول المؤسسة الدينية في إيران وضع نموذج يمكن من خلاله طرح القضايا المستجدة ومحاولة ايجاد حلول لها وذلك في إطار ديني جديد يهدف إلي تكوين نظام اجتماعي جديد يكون أكثر فاعلية في حل مثل هذه القضايا.

دكتور كولعي:

ويتطرق دكتور كولعي إلي محور هام في علاقة إيران بالعولمة وهو تأثير العولمة علي إيران علي المستوي السياسي، فهو يعتقد أن تأثير العولمة ليس بالضرورة أن يكون تأثيرا سلبيا، وعلي النظام الايراني أن يدرك الفرص الايجابية التي قد تمنحه اياها العولمة، وقد لاحت هذه الفرص مع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته السابقة، فبذلك انهارت القبضة الحديدية للاتحاد السوفيتي علي هذه الدول لتنهار معها كل المحاذير الأمنية مما افسح المجال امام ايران أن تحظي بأهمية خاصة بالنسبة لهذه الدول المستقلة حديثا سواء علي المستوي الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

ويبقي علي إيران ان تحدد الآليات التي من خلالها يمكن لها ايجاد الاتجاه المطلوب الذي يتماشي والامكانيات والأهداف الايرانية في المنطقة، تلك هي إحدي الفرص التي تمنحنا إياها العولمة، ولكن إذا ما فشلت إيران في التعرف علي وضعها داخل هذا النسيج العالمي، فمن المؤكد أن العولمة ستتحول إلي خطر يهدد المصالح القومية والأمنية الإيرانية.

دكتور افخان زنجاني

ويثير دكتور زنجاني جانباً هاماً من قضية العولمة وهو كيفية التعامل معها ومواجهتها.

وهو يري أن هناك خيارين أمام إيران الأول هو محاولة ان تتكيف أيران مع العولمة وهو خيار سهل ويتسم بالحكمة، والخيار الثاني هو المقاومة بتبعاتها الايجابية أو السلبية.

والجزء الأيجابي من خيار المقاومة انه إذا ما قررت إيران مقاومة العولمة فهي ستشعر بالأمان، ولكن لفترة محدودة، ولكن بمجرد انهيار أي من الحواجز التي ستضعها إيران في طريق مد العولمة ستثبت هذه المقاومة مدي عجزها ويتأكد أنه خيار سلبي بكل المعايير.

وغالبا ما تصبح المقاومة ضرورية فيما يتعلق بالدفاع عن القضايا الثقافية والأعراف والتقاليد.

ولكي نصبح أكثر فاعلية مع العولمة، علينا أن نمتلك الوسائل التي نستطيع أن نؤثر بها في مسار العولمة ونقصد هنا أن نمتلك نظام اتصالات يعمل بكفاءة، فالناس يجب أن يجيدوا استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وأهمها الانترنت، ولا يجب التخوف من تعرض الافراد لوسائل الاتصالات الحديثة فهم قادرون علي التمييز بين الخطأ والصواب، فالاختيار الحقيقي الواجب تبنيه هو التعامل مع العولمة بقدر كبير من المرونة، فلا يجب ان نتوقع أن يتحول العالم إلي المدينة الفاضلة، بل يجب ان نقبله بعيوبه وحسناته والتعامل معه علي هذا الأساس.

العلاقات الإيرانية ـ الكورية بعد عام ٢٠٠٠

■ مجلة: ديدكاهها وتحليلها (*) (رؤية وتحليل)
السنة ١٤ العدد ١٤٢ شتاء ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١

عقد في كوريا الجنوبية في ٢٧ ـ ٢٨ خرداد ١٣٧٩ هـ . ش ١٦، ١٧/٦/٢٠٠٠ ندوة حول مستقبل العلاقات الإيرانية الكورية الجنوبية بعد عام ٢٠٠٠ . وقد قام معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية بعمل عرض لبحوث هذا السمينار العلمي في مجلة ديدكاه ها وتحليل ها (رؤية وتحليل) في العدد ١٤٢/ يناير ٢٠٠١ . وقد شارك في هذا السمينار عدد من المسئولين الايرانيين كان منهم:

- «السيد طلائي» سفير إيران في كوريا الجنوبية .
- «سردار نيا» المدير العام للشئون الدولية بوزارة الصناعة الايرانية ورئيس وفد إيران في اللجنة الإيرانية ـ الكورية المشتركة .
- الدكتور «شيراني» رئيس المنطقة الحرة في «جابهار» .
- «اقاي رمزي» المدير العام للشئون الاقتصادية بوزارة المعادن والفلذات الايرانية .

كما شارك من كوريا الجنوبية عدد من المسئولين الاقتصاديين كان من بينهم:

- يانج مان كي رئيس البنك المركزي بكوريا .
- «لي سان هو» مستشار بنك الصادرات والواردات بكوريا الجنوبية .
- «يانج وولي» رئيس مؤسسة تأمين الصادرات بكوريا الجنوبية .
- «روز بهان» المدير المالي بشركة «سايبا» الكورية .

وقد بدأ التعاون الإيراني ـ الكوري الجنوبي عام ١٩٧٧ عندما أطلق اسم «طهران» علي أحد شوارع «سول» وأطلق إسم «سول» علي أحد شوارع طهران . ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات الثنائية بينهما في نمو منتظم .

ومنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين بدأ حجم التبادل التجاري بين البلدين يشهد نموا مضطردا فبلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم بلغ ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ ووصل إلي ٢,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩ منها ٦٠٠ مليون دولار مشتروات نفطية من إيران، ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين ٣ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ كما يمكن أن يقفز هذا الرقم إلي ٥ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠١، وفي عام ١٩٩٩ كانت إيران هي ثالث دولة مصدرة للنفط لكوريا الجنوبية ،في حين كانت كوريا هي رابع شريك تجاري لإيران .

وكانت قد عقدت سبع دورات للجنة الايرانية ـ الكورية المشتركة منذ تأسيسها عام ١٩٩٣ كان آخرها في أكتوبر ١٩٩٩ في طهران وفي أكتوبر ٢٠٠٠ في «سول» . وفي اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت في سول ٢٠٠٠ ، تم الآتي:

١ ـ توقيع اتفاقية ثنائية بشأن عدم مضاعفة الضرائب .
٢ ـ توقيع مذكرة تفاهم لزيادة التعاون الجمركي بين الدولتين .
٣ ـ توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الكوري الجنوبي وبنك تنمية الصادرات الايراني .
٤ ـ توقيع مذكرة تفاهم للتعاون البنكي بين الدولتين .
٥ ـ تشكيل لجنة لتسهيل وتيسير عملية اقامة المعارض الاقتصادية في البلدين .
٦ ـ توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي بين الدولتين .

مقومات العلاقة بين الدولتين:

تكمن أهمية العلاقة بين الدولتين في طبيعة نظرة كل منهما للأخري ولم تملكه من مقومات . من هنا فإن أهم المقومات التي تراها كوريا الجنوبية في إيران يمكن اجمالها في الآتي:

- الموقع الجغرافي الاقتصادي المتميز لإيران .
- مصادر الثروة الطبيعية بها .
- عملية التنمية الاقتصادية الواعدة التي تشهدها إيران .
- الكثافة السكانية الايرانية الشابة .
- مرور طرق النقل الدولية البرية بإيران والتي تربط آسيا الوسطي والقوقاز بالخليج وشرق آسيا بشرق أوروبا .
- الكثافة السكانية العالية لدول الجوار الجغرافي لإيران والتي تبلغ ٣٥٠ مليون نسمة .

ماسبق يجعل من إيران موضع ارتكاز رئيسي لها في المنطقة .
وتتمثل المقومات الكورية من وجهة النظر الإيرانية فيما يلي:

- التكنولوجيا المتقدمة التي تتمتع بها كوريا الجنوبية .
- التقدم الصناعي خاصة في مجال الالكترونيات والبتروكيماويات والذي يمكن لإيران الاستفادة منه بشكل غير مشروط ـ وبما يلائم احتياجاتها الحالية .
- التقدم في صناعة وسائل النقل والمواصلات .

(*) مجلة شهرية يصدرها معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية .

- كوريا الجنوبية «سوق هام» للصادرات النفطية الإيرانية.

مجالات التعاون بين الدولتين:

في عام ١٩٩٢ قام البنك بكوريا الجنوبية بإقراض إيران ٧٧٢ مليون دولار تم من خلالها تنفيذ المشروعات التالية:

١ - بناء ٦ سفن للشركة الملاحية للجمهورية الإيرانية.

٢ - بناء ١٠ سفن ناقلات للنفط للشركة الوطنية الإيرانية للنفط.

٣ - انجاز ثلاثة مشروعات في مجال البتروكيماويات.

وفي عام ١٩٩٩ تم تخصيص ١١٥ مليون دولار لتنفيذ مشروعين أخريين في إيران، فضلا عن ٥٠ مليون دولار أخري تم وضعها تحت تصرف البنك المركزي الإيراني وفي عام ٢٠٠٠ تم بناء (٥) ناقلات نفط أخري، فضلا عن المساهمة في تنمية صناعة الحديد والصلب.

وتتمثل أهم مجالات التعاون بين الدولتين فيما يلي:

أ - صناعة الأتوبيسات:

قامت شركة «هونداي» وشركة «كيا موتور» وشركة «دايو» بالاستثمار المباشر في إيران وعقدت عدة اتفاقات مع الحكومة الإيرانية لتصنيع اتوبيسات الركوب، الميني باص، الباص، فضلا عن اتفاقية لدعم السياسة الصناعية الايرانية في هذا المجال.

ب - في مجال الالكترونيات والأدوات الكهربائية:

قامت شركات سامسونج، هونداي، L. G ودايو بعقد اتفاقيات مع الحكومة الايرانية لانتاج أجهزة التلفزيون والأدوات الكهربائية المنزلية.

جـ - صناعة الفلزات:

من المشاريع القائمة بين الدولتين في هذا المجال تعاون الدولتين في تنمية مجمع الحديد والصلب في أصفهان، والتعاون في مجال تنفيذ مشروعات النفط والغاز في منطقة الخليج.

د - الصناعات النفطية والغاز والبتروكيماوية:

تشارك كوريا الجنوبية في عدة مشروعات هي:

- مشروع زيادة انتاجية الغاز في حقل فارس الجنوبي.
- تنفيذ مشروع PTA.
- تنفيذ مشروع LAB.

الصادرات والواردات:

تتمثل الواردات الكورية من إيران بشكل أساسي في النفط والمشتقات البترولية، في حين تصدر إلي إيران السلع الآتية:

السيارات، سفن النقل، ناقلات النفط، الأدوات الكهربائية، المعدات والآلات الصناعية، والالكترونيات.

الآفاق:

نظرا لأن إيران تهدف من تنفيذ الخطة التنموية الثالثة التي بدأت في مارس ٢٠٠٠ إلي تحقيق معدلات نمو تبلغ ٦٪ سنويا، ومعدلات نمو استثمارات تبلغ ٧,١٪ سنويا، وصادرات نفط يصل متوسط قيمتها إلي ٣٤,٨ مليار دولار، ودخل مالي من العملات الصعبة تصل قيمته إلي ١٢٢ مليار دولار، لذا فهي تري في تعاونها الآسيوي ضرورة هامة لنجاح خطتها التنموية الثالثة. وهي تري أيضاً أن كوريا الجنوبية هي واحدة من أهم خمس دول آسيوية لابد من تفعيل التعاون معها، وهي تسعي أخيراً من أجل أن يتجاوز حجم التعاون بينها وبين كوريا الجنوبية مستوي الـ ٥ مليارات دولار المتوقعة لعام ٢٠٠١ أو علي أقل تقدير الاستقرار عن هذا الخط. ومن أجل هذا فقد قررت إيران انشاء «صندوق المدخرات المالية للنفط» حيث تدخر فيه أية زيادة في سعر برميل النفط فوق سعر ١٤ دولار للبرميل.

ونظرا لأن إيران تسعي إلي إنفاق ١٢٠ مليار دولار علي مشاريع البنية التحتية والأساسية في الخطة الخمسية الثالثة، وكذلك رفع معدلات التنمية إلي ٦٪ سنويا، لذلك فهي تأمل في تفعيل التعاون مع كوريا الجنوبية بما يمكنها من سد الفجوات التي تعاني منها إيران في علاقاتها الاقتصادية مع الغرب بشكل عام وأمريكا بشكل خاص.

«جابهار» المنطقة الحرة:

في هذه الندوة قدم الإيرانيون منطقة «جابهار» للكوريين بوصفها واحدة من المقومات الاقتصادية الايرانية في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. وقد ذكر الدكتور «شيراني» رئيس المنطقة الحرة في «جابهار» ما يلي:

ان جابهار هي ثالث منطقة صناعية - تجارية حرة في إيران وهي تقع في محافظة «سيستان وبلوجستان» في جنوب ايران علي بحر عمان وأنها تمتاز بمناخها المختلف تماما عن ايران، فهي أكثر مناطق إيران برودة في الصيف وأكثرها دفئا في الشتاء. وقد أقيمت المنطقة الحرة في جابهار عام ١٩٩٤ وسوف تستمر عملية إنتشار البنية الأساسية بها حتي عام ٢٠١١، وتمتاز «جابهار» بالآتي:

أ - أنها أقرب طريق إلي آسيا الوسطي.

ب - تمتعها بوفرة المنشآت المائية والكهربائية والاتصالات وبأسعار رخيصة، فضلا عن وفرة ورخص الأيدي العاملة بها.

جـ - قرب موعد ربطها حديديا بشبكة السكك الحديدية الايرانية.

د - قصر المسافة بينها وبين منطقة «سرخس» في الشمال مقارنة بأي طريق آخر مما يعني أنها تمثل أفضل منطقة ربط بين آسيا الوسطي والخليج، كما أن «جابهار» تمتاز بفرص الاستثمار الآتية:

- الاستثمار في مجالات النسيج.
- الاستثمار في مجال انتاج وسائل الصيد وصناعة سفن الصيد.
- الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية البحرية.
- الاستثمار في مجال صناعة النفط والبتروكيماويات.
- الاستثمار في مجال بناء الفنادق العالمية وتنمية صناعة السياحة.

جاء بوش لينجب ابناً آخر لحرب الكواكب

■ صحيفة جام جم (المرآة المسحورة) ٢٨/٢/٢٠٠١

في شهر يوليو سنة ١٩٩٨ قدمت اللجنة الخاصة بوزارة الدفاع تقريرا وحذرت أن أعداء أمريكا الكامنين يمكنهم صناعة الصواريخ بعيدة المدي أسرع كثيرا من الموعد الذي توقعته المخابرات المركزية، واستهدافها.

وقد صرح بوش بعد لقائه بحكام الولايات الأمريكية المختلفة في البيت الأبيض بأنه يود أن تتمتع أمريكا بمستوي عال من الأمن بخصوص الأسلحة النووية، واستقرار نظام الدفاع المضاد للصواريخ أفضل وسيلة للتوصل إلي هذه الرغبات في المجال الدفاعي.

ومع الانغماس في الانتخابات الأمريكية، صرح فريق بوش بوزارة الدفاع والخارجية أنه سيتابع برنامج توفير هذا الدرع، ويهدف إلي ضمان الأمن موضع ادعائه في مقابل التضحية بأمن سائر الدول.

جوبيتر: أول دفاع صاروخي مضاد للبالستية:

الدفاع الصاروخي المضاد للبالستية ABM، المرحلة الأولي (١٩٥٨ - ١٩٦٨) كان جوبيتر واحدا من أول مشروعات أمريكا لتنمية النظم العسكرية ضد الصواريخ البالستية. وكان هذا النظام المضاد للصواريخ يمكنه اصابة صاروخ نووي علي ارتفاع ٦٠ ميلاً. ولأن جوبيتر كان في تشكيل ضعيف في انظمة الاستشعار الرادارية، وكانت تكاليفه باهظة، تم استبعاده.

وقد استبدل «كيندي» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك نظام جوبيتر بنظام ايكس. وكان لهذا المشروع ثلاث خصائص رئيسية:

١ - تهيئة عسكرية عظيمة. ٢ - رادارات استشعار الكترونية.
٣ - درع دفاعي صاروخي برؤوس نووية قصيرة المدي وسرعة عالية.

وكان BAMBI أيضا مشروعا دفاعيا يستطيع تدمير أهدافه في الخمس دقائق الأولي بواسطة القمر الصناعي، إلا أن قلة الميزانية ومشروعا كبيراً أعاق الاستفادة من هذا المشروع.

وفي تلك الأثناء في فترة «مكنامارا» ورد حديث عن احداث مظلة مضادة للصواريخ للدفاع عن مدن الولايات المتحدة.

ABM- المرحلة الثانية (١٩٦٩ - ١٩٧٦):

لقد أدخل «نيكسون» المشروعات الصاروخية مرحلة جديدة مع اعادة النظر فيها. وأحدث ١٢ قاعدة في مدن أمريكا الرئيسية والحيوية، وكانت تعمل تحت إشراف قيادة خاصة تابعة لواشنطن. وساعدت محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت)، وعراقيل مجلس الشيوخ، واتفاقية ١٩٧٢ بين أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق في الحد من هذا المشروع.

وفي تلك الأثناء غير الروس نظام «جارول» بنظام «جالش» (دفاع مضاد للصواريخ)، وقد استبعد تزامنا مع مشروع «جراند فوركس» (الدفاع الصاروخي في داكوتا الشمالية).

ABM المرحلة الثالثة (١٩٨٣ - ٢٠٠٩):

في سنة ١٩٨٣ ومع الاستقرار خلف كاميرات تليفزيونية، اعتبر «رونالد ريجان» الدفاع الصاروخي قديما، وأعلن عن نظام هجومي جديد. وكان هذا ما عرف تحت عنوان «حرب الكواكب». ومن جانبه ظهر اختراع الدفاع الاستراتيجي (SDI) ضد مشروعات الصواريخ السوفيتية بتكلفة سنوية ٤ مليارات دولار.

وفي سنة ١٩٨٥ تقدم البنتاجون باقتراح نظام فضائي متعدد الأهداف، إلا أن غالبية هذه المشروعات كانت افكار بعيدة عن تكنولوجيا ذلك الوقت.

وكان ينبغي أن يصل هذا المشروع لمرحلته النهائية سنة ١٩٩٧، إلا أنه في سنة ١٩٩٢ انهار حلف وارسو العسكري (تحالف الكتلة الشرقية العسكري بزعامة الولايات المتحدة) والاتحاد السوفيتي، وقلب المعادلات العسكرية في العالم.

وفي فترة رئاسة «جورج بوش» الأب أدت عقيدة الدفاع القومي ضد الصواريخ الروسية إلي استقرار ٢٠٠ صاروخ عابرة للقارات. وكان استخدام صواريخ الباتريوت ضد العراق ناجحا، وقد أدي هذا الأمر إلي موافقة مجلس الشيوخ علي نظام الدفاع الصاروخي فوق الولايات المتحدة سنة ١٩٩٦.

ومع تولية كلينتون تحولت مؤسسة الاختراعات الدفاعية الاستراتيجية (SDIO) إلي مؤسسة الدفاع الصاروخي البالستي (BMDO).

وقد دفعت التقارير الواردة بخصوص انتاج اسلحة نووية في العراق أمريكا لقرار اقامة نظام دفاعي استعراضي.

وعندما استقر مجلس الشيوخ والكونجرس في قبضة

الجمهوريين سنة ١٩٩٥ طرح مشروع (NMD) الدفاع الصاروخي القومي، وتقرر أن يستكمل هذا المشروع حتي سنة ٢٠٠٥، وقد توسع كلينتون في هذا المشروع بتنمية (NMD) علي مستوي مواجهة كبيرة لجميع الأسلحة المعادة ومنها النووية والبيولوجية والكيمائية.

ويستقر برنامج امريكا الصاروخي الجديد الذي يعرف بوليد حرب الكواكب في مقدمة اهتمامات حكومة بوش. فما تتطلع إليه هذه الحكومة هو تنمية NMD علي مستوي البحر والجو والفضاء. وكان بوش قد قال في هذا الخصوص: إن مشروع الدفاع المضاد للصواريخ في فترة كلينتون شمل فقط ١٠٠ قاعدة صاروخية، إلا أنه مع أحداث قواعد مضادة للصواريخ علي متن السفن وفي الفضاء فإن المشروع يحظي بصالحيات أكثر انتشارا. وفي الحقيقة وعد بوش المواطنين الأمريكيين أنه باستخدام هذا المشروع سيحبط جميع هجمات العدو قبل الوصول إلي أمريكا بين السماء والأرض وفي نقطة بعيدة عنها. فهل يستطيع بوش أن ينفذ وعوده الانتخابية؟

المشكلات:

يعتبر الخبراء العسكريون والفنيون مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي خطة يمكن تنفيذها علي الورق فقط، ويعتقدون أن تنفيذ هذه الخطة يحتاج إلي فترة زمنية وتقدم في فنون التسليح الصاروخي والفضائي.

وطبقا لوجهة نظر خبراء البنتاجون أن فترة رئاسة بوش لن تسمح بتنفيذ حتي المراحل الأولية للمشروع. وحتي مع توفير المال السريع لاستكمال هذا المشروع، يلزم فترة زمنية طويلة. ويعتبر اقامة منصات فضائية علي المحيط واحدة من معضلات هذا المشروع. ومن المقرر اطلاق المنصات الفضائية التي تحمل مدارات الموت بكميات هائلة من المواد الحارقة صوب صواريخ العدو وتدمر رؤوسها في الفضاء، الأمر الذي قوبل بالفشل مرتين في السنة الماضية.

ويقول معارضو برنامج الدفاع المضاد للصواريخ في هذا الصدد أن البنتاجون يضمن نجاحه بتيسير تجارب الصواريخ المضادة للصواريخ. ويقول «تيودور باستيل» المتخصص بمؤسسة ماساتشوست العلمية الأمريكية (أم/ آي. تي): أنه لم تتم أية تجربة من هذه التجارب مع وجود المعوقات اللازمة المحتمل أن العدو سيستخدمها لتضليل الصواريخ المضادة للصواريخ ويضيف أن البنتاجون يدعي كذبا في هذا الخصوص.

والحقيقة أن بوش أوضح هذا المشروع اجماليا، ولم يتحدث عن التفاصيل. ومن ناحية أخري يجب علي بوش أن يخلي يده من مخلفات المشروع المضاد للصواريخ البالستية سنة ١٩٧٢.

التجارب المستقبلية:

من المقرر ان يبدأ مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي من سنة ٢٠٠٦ بإقامة ١٠٠ درع صاروخي في منطقة الاسكا تدريجيا، ويتم مشروع التجربة المرجوة بحيث تتوصل الدروع الفضائية إلي رؤوس صواريخ العدو المفترض في الجو، وتهاجم الأهداف بمساعدة الرادارات الأرضية وتحت الحمراء الموجودة في نظام الاقمار اصلناعية.

وفي المرحلة الثانية يطرح مشروع مدارات الموت حيث تتعرف علي وجود الرؤوس بمعاونة أنظمة تحت الحمراء، وتواجه سلاح العدو مباشرة. إلا أن السؤال الأساسي والهام هو «كيف يواجه مدار الموت هذه الرؤوس بشكل متزامن»؟

ردود فعل روسيا بالنسبة لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي:

كرد فعل لجهود أمريكا في مشروع الدفاع المضاد للصواريخ قامت روسيا بتجريب ثلاثة من صواريخها في مناورة عسكرية لتعلن بذلك عن عزمها لمواجهة الجهود الأمريكية لتحقيق التقدم العسكري في العالم عن طريق وضع نظام دفاعي مضاد للصواريخ. ويعتبر الكرملين أن هدف أمريكا الأصلي من تنفيذ مشروع الدفاع الصاروخي هو احباط قدرة الصد العسكرية الروسية.

وتشمل تجربة روسيا الصاروخية تجريب الصاروخ الروسي الحديث عابر القارات «توبل» الذي فضلا عن قدرته علي حمل عدة رؤوس نووية يعمل بحيث يمكن اعتراضه وإصابته بالصواريخ المضادة للصواريخ بصعوبة.

وفي هذه التجربة تمكنت روسيا من اطلاق صاروخ استراتيجي في جزر كامتشاتكا التي تبعد عن روسيا آلاف الأميال، عن طريق غواصة نووية في بحر بارنتز. وبعد ذلك بربع ساعة هاجم صاروخ توبل العابر للقارات الجزء الأوروبي من روسيا وقنبلة ٩٥ TU أيضا الصاروخ الاستراتيجي متزامنين.

وقد هددت روسيا أنها في حالة اصرار امريكا علي الاستمرار في تنفيذ مشروعها المضاد للصواريخ، ستجهز صواريخ توبل بعدة رؤوس بحيث تصبح إصابة كل الرؤوس المحمولة بواسطة صاروخ واحد صعبة للغاية.

ومن ناحية أخري، اقترحت روسيا أن يحدث الأوروبيون بالتعاون المشترك ومشاركة روسيا نظاما دفاعيا أوروبيا مضادا للصواريخ، وبناء علي قولهم أنه سيكون أكثر كفاءة وأرخص من النظام الأمريكي. إلا أن المهم في علاقات الدولتين، هو التزامهما باتفاقية ١٩٧٢. وكانت موسكو قد حذرت من قبل أنها في حالة تنفيذ المشروع الأمريكي المضاد للصواريخ، ستخرج من جميع اتفاقيات نزع السلاح التي وقعتها في السابق، ولن تتحمل احداث أي نظام مضاد للصواريخ البالستية معارض لمعاهدة ABM.

وهذه الحرب الكلامية ـ فضلا عن أنها تستدعي للأذهان فترة الحرب الباردة ـ تبرهن علي سعي أمريكا وروسيا لتقييم قدرات كل منهما العسكرية بعد الحرب الباردة. فهل تقام الحوائط الحديدية مرة أخري في القرية العالمية؟

رؤى عربية

الدور الإيرانى فى آسـيـا الوسطى

د. محمد السيد سليم
مدير مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة

خلق استقلال آسيا الوسطى لإيران فضاءً استراتيجيا جديدا يمكنها من مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضدها. ولم تتوان إيران عن توظيف هذه الفرصة التاريخية للخروج من دائرة الحصار الأمريكى وتوسيع نطاق نفوذها الأمريكى. فقد انطلقت إيران من تصور استراتيجى مؤداه أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادى فى آسيا الوسطى. فهى تجاور تركمنستان وأذربيجان جغرافيا وهى منفذها البرى الطبيعى الى الخليج العربى، ولها صلات ثقافية وحضارية مع الطاجيك إذ أنهم يتحدثون الفارسية، وإن لم يكونوا من الشيعة، ومع الأذربيجانيين الذين يشكل الشيعة ٧٠٪ منهم .

ولتعميق دورها فى آسيا الوسطى، حرصت إيران على صياغة منهج براجماتى تدريجى يدور حول عدم التركيز على النموذج الثورى الإسلامى الإيرانى، وتقديم نموذج فارسى يتسم بالطبيعة العملية. فلم تسع إيران الى نشر فكر الثورة الإيرانية فى آسيا الوسطى للتباين المذهبى من ناحية، ولإدراكها أن النخب الحاكمة فى آسيا الوسطى قد تشربت القيم العلمانية بما يجعلها أميل الى عدم تقبل الفكر الثورى الإيرانى من ناحية أخرى. وقد نجحت إيران فى سعيها لإقناع دول آسيا الوسطى بأنها لا تشكل تهديدا لنظمها السياسية، وأن تقيم شبكة من المصالح الاستراتيجية مع تلك الدول. وقد ساعد هذا النهج على طمأنة النخب السياسية فى آسيا الوسطى تجاه إيران. ومن ثم بدأت القيادات الحاكمة فى تلك الدول فى قبول التعاون مع إيران، كما حدث فى حالات تركمنستان، وأوزبكستان، وقازاقستان، حيث عبر قادتها عن عدم اقتناعهم بأن إيران تشكل تهديدا، ورغبتهم فى التعاون معها .

بالإضافة الى الاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول آسيا الوسطى بمجرد الاستقلال، قامت إيران بتطوير علاقاتها الثقافية مع دول آسيا الوسطى فأنشأت فى فبراير سنة ١٩٩٢ «منظمة اللغة الفارسية» Organization of Persian Laugnage التى تضم بالإضافة الى إيران، وطاجيكستان وأفغانستان، وقدمت مساعدات لتطوير العناصر الفارسية فى ثقافات دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية من خلال تدريس اللغة الفارسية فى المدارس والجامعات ، ودراسة المرحلة الفارسية فى تاريخ تلك الدول. كما أنشأت إيران مركزا بحثيا فى إطار معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يتوفر على دراسة آسيا الوسطى والقوقاز ، ويعقد مؤتمرا سنويا لمناقشة قضايا تلك المنطقة. كما يصدر مجلة ربع سنوية بعنوان: آسيا الوسطى والقوقاز .

بيد أن أكبر الجهود الإيرانية جاءت في الميدان الاقتصادى. فقد ركزت إيران فى هذا المجال على حزمة من السياسات المتمثلة فى تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع دول آسيا الوسطى. وقد تمثل أهم دور إيرانى فى الميدان الاقتصادى من خلال مساهمة إيران فى طريق الحرير الجديد، ومنظمة بحر قزوين .

فى ١٣ مايو سنة ١٩٩٦ افتتحت إيران طريق السكك الحديدية - مشهد - سرخس - تاجان ويمتد الخط من إيران

الى تركمنستان لربط دول آسيا الوسطى (وهى دول حبيسة جغرافيا) بالبحار المفتوحة فى الخليج العربى عبر إيران أو البحر المتوسط عبر تركيا. كما أن الخط سيمتد ليربط بالطريق الحديدى الأوراسى الذى تقوم الصين ببنائه ممتدا من شرقى الصين الى قازاقستان حيث يرتبط بخط مشهد - سرخس - تاجان. ويبلغ طول خط مشهد - سرخس - تاجان ٢٩٥ كيلو مترا عبر إيران وتركمنستان. ومن شأن هذا الخط تقوية العلاقات التجارية بين إيران ودول آسيا الوسطى وجعل إيران حلقة وصل بين تلك الدول والعالم الخارجى.

من ناحية أخرى، يشكل بحر قزوين أحد الروابط الجغرافية بين إيران وبعض دول آسيا الوسطى. وبعد اختفاء الاتحاد السوفيتى ظهرت دول جديدة تطل على البحر هى أذربيجان، وتركمنستان، وقازاقستان، بالإضافة الى روسيا وريث الاتحاد السوفيتى، وإيران ذاتها. وبمبادرة إيرانية، تم إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين، والتى تضم الدول المطلة على البحر. وهذه المنظمة ذات طبيعة اقتصادية بالأساس إذ تهدف الى تنظيم التعاون بين الدول المشاطئة لإستغلال الموارد الاقتصادية للبحر. ولهذه المنظمة ميثاق يحدد أهدافها ومبادئها.

ولعل من أبرز المشكلات المثارة بين الدول المطلة على بحر قزوين هو ذلك الخلاف حول استغلال موارد البحر من ناحية، ومد خطوط انابيب النفط من البحر الى الخارج. وترى إيران(وتؤيدها فى ذلك روسيا) أن بحر قزوين بحيرة داخلية ينبغى استثمار مواردها بشكل مشترك بين الدول المطلة على البحر. وذلك فى إشارة الى قيام أذربيجان بتكوين كونسورتيوم دولى بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا لاستثمار بحر قزوين ومد خطوط نقل هذا النفط عبر تركيا مع استبعاد إيران.

إلا أن روسيا تراجعت عن تأييد إيران فى هذا التصور حين وقعت اتفاقية مع قازاقستان فى يوليو سنة ١٩٩٨ تقضى بتقسيم القطاع الشمالى من بحر قزوين. مما يعنى أنها أصبحت تؤيد تقسيم مناطق بحر قزوين، وهو الموقف الذى تدعمه قازاقستان وأذربيجان. ومن ثم تواجه إيران معضلة فى التعامل مع هاتين الدولتين حول كيفية اقتسام ثروات البحر.

ومن ناحية أخرى، تشهد منطقة بحر قزوين تنافسا دوليا حول سير خطوط نقل نفط بحر قزوين، وتعارض إيران مشروعات نقل النفط المكتشف فى أذربيجان عبر تركيا معتبرة أن أراضيها هى أقصر طريق لنقل هذا النفط. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل قصارى جهدها لتعطيل أى تفعيل للمفهوم الإيرانى. وفى نوفمبر ١٩٩٨ تم توقيع اتفاق لنقل النفط الأذربيجانى من باكو الى ميناء جيهان التركى، مما عد تراجعا للدور الإيرانى.

على مستوى القضايا السياسية والأمنية، يمكن القول أنه باستثناء علاقاتها مع أذربيجان، فإن إيران قد اندمجت فى مجمل تلك القضايا بشكل وفاقى. فإيران من ناحية تشارك دول آسيا الوسطى، اهتماما بتصاعد تأثير الحركات السياسية الاسلامية التى تستخدم العنف فى آسيا الوسطى، وبالذات فيما يتعلق بعلاقة تلك الحركات مع حركة طالبان الافغانية. ومن المعروف أن إيران ليست على وفاق مع حركة طالبان نتيجة التوجهات الأصولية المتشددة لتلك الحركة، وبالذات فى علاقتها مع الشيعة الأفغان. وليس هناك ما يدل على دعم إيران لحركات التمرد السياسى الإسلامى المتمركزة فى وادى فرغانة فى آسيا الوسطى بإستثناء إشارة الرئيس الطاجيكى رحمانوف فى ١٩٩٨/٥/١٦ بأن لديه معلومات موثقة عن مراكز إسلامية فى إيران تقوم بتسريب مطبوعات الى طاجيكستان.

من ناحية ثانية، أيدت إيران إعلان آسيا الوسطى كمنطقة خالية من السلاح النووى ووقعت على إعلان طشقند الصادر سنة ١٩٩٦ والذى يقضى بذلك. كذلك تشارك إيران فى مشروع لبناء مؤتمر للأمن والتعاون فى آسيا وهو مشروع «مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا» (سيكا)، وهو المشروع الذى تقوده جمهورية قازاقستان. وقد وقعت إيران على إعلان سيكا سنة ١٩٩٩، وستشارك سنة ٢٠٠١ فى مؤتمر قمة دول سيكا الذى يدشن الإعلان النهائى لتلك المؤسسة. وفى إطار سيكا تدافع إيران عن تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة فى آسيا الوسطى لحل المشكلات.

ولكن إيران تواجه أكبر مشكلاتها السياسية والأمنية فى علاقاتها مع أذربيجان، وبالذات منذ وصول حيدر علييف الى السلطة فى باكو سنة ١٩٩٥. فقد اتهم علييف إيران بأنها كانت ضالعة فى انقلابات على السلطة التى كان يمثلها عند استقلال اذربيجان لدعم الرئيس المنافس أبوالفضل الشيبى. وقد عارضت إيران المشروع الأذربيجانى لبناء قاعدة عسكرية أمريكية أطلنطية فى أذربيجان، وهو المشروع الذى طرحه رسميا وزير دفاع أذربيجان فى سنة ١٩٩٩. وقد حذرت إيران أذربيجان رسميا من السير قدما فى هذا المشروع لأنه يعنى بناء قاعدة أمريكية إسرائيلية لتهديد أمن إيران. من ناحية أخرى، فإن إيران لم تؤيد أذربيجان فى صراعها مع أرمينيا حول قضية ناجورنو قرباخ، وهو الاقليم المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، وعرضت وساطتها فى النزاع شريطة أن توقف أذربيجان مشروع القاعدة العسكرية الأمريكية. ويبدو أن العلاقات الاستراتيجية بين روسيا وإيران، وماهو معروف من دعم روسى لأرمينيا، هو أحد محددات الموقف الإيرانى من قضية ناجورنو قرباخ. وتطمح إيران الى استيراد الغاز الطبيعى المكتشف فى أذربيجان للاستهلاك المحلى بما يسمح بتصدير إيران لكميات أكبر من نفطها.

تواجه إيران قيودا معينة فى سعيها لبناء شبكة علاقات مع آسيا الوسطى. لعل أهم تلك القيود هى أن معظم الدول المنافسة تعارض الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى، وبالذات تركيا وباكستان، وبعض الدول العربية، وإسرائيل وتسعى الى تحجيمه. ويتضح ذلك بالنسبة لباكستان بعد التقارب الإيرانى

- الهندى وميل إيران الى الموقف الهندى من قضية كشمير. ويمكن القول أن الهند وروسيا تدعمان الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى. فالهند تدعم إيران لتحجيم الدور الباكستانى بينما تهدف روسيا الى الحد من النفوذ التركى المتزايد فى آسيا الوسطى. من ناحية أخرى، فإن المواجهة الإيرانية - الأمريكية فى إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج لا تبقى لإيران مقدرات اقتصادية مهمة للتوظيف فى آسيا الوسطى. كما أنه رغم أن إيران، كما قال رافسنجانى رئيس جمهوريتها السابق، تركز فى سياساتها الخارجية على آسيا الوسطى والخليج العربى إلا أنها أميل حاليا الى التركيز على الخليج لأن المشكلات الأمنية المباشرة لإيران تكمن فى تلك المنطقة .

هل يوجد تنافس تركى - إيرانى حول الهيمنة على آسيا ؟ لقد نشأ هذا التنافس بمجرد استقلال دول آسيا الوسطى . وشجعته واستفادت منه دول آسيا الوسطى . ولكن أدركت الدولتان أنه من المهم التوصل الى صيغة للتعايش التنافسى فى تلك المنطقة، فلن تستطيع أى منهما أن يهزم الآخر فى آسيا الوسطى لما له من مصالح استراتيجية جوهرية ولذلك سرعان ما قبلت الدولتان التعاون متعدد الأطراف مع دول آسيا الوسطى فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى Ec-onomic Co - operation Organization وهى الكيان المؤسسى الوحيد الذى تشارك فيه دول آسيا الوسطى ، إيران، تركيا، باكستان .

وأخيرا ماهى دلالات ونتائج الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى بالنسبة للعلاقات المصرية الإيرانية؟ يمكن القول أن هذا الدور قد أنتج مجموعة من الفرص المهمة لتطوير العلاقات بين مصر وإيران فى إطار التعاون السياسى والاقتصادى فى تلك المنطقة . فمن ناحية تشارك مصر وإيران فى تجمع دول السيكا الذى تقوده قازاقستان. وعند اعلان تلك المؤسسة ستكون هى الإطار الأمنى والسياسى الوحيد الذى يضم مصر وإيران ودول آسيا الوسطى. كذلك فإن مساهمة إيران فى طريق الحرير الجديد قد أنشأت فرصا لمصر للإرتباط بآسيا الوسطى فى المستقبل عن طريق هذا الخط ، خاصة أن مصر تخطط للإرتباط به من خلال بناء «قطار الشرق السريع» وهو خط السكك الحديدية الذى تبنيه مصر حاليا ممتدا من الإسماعيلية حتى رفح. ومن المخطط ان يمتد هذا الخط للارتباط بشبكة السكك الحديدية فى المشرق العربى والأناضول وإيران وآسيا الوسطى بعد إتمام عملية السلام فى الشرق الأوسط .

المراجع:

- أحمد عبدالونيس شتا، التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، العدد ٧ ، سلسلة أوراق آسيوية ، إبريل ١٩٩٦) .

- محمد السيد سليم ، «الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى وأبعاد التنافس الدولى على المنطقة»، فى ندوة مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية ، ١٩٩٦) ، ص ص ١١٧-١٧٦ .

مجتهد بير زاده ، «الدور الإيرانى فى منطقتى آسيا الوسطى والخليج» ، قضايا شرق أوسطية ، (الأردن) ٣ ، ٤ ، أبريل سنة ١٩٩٧ ، ص ٤١-٨٠ .

- مدحت أحمد حماد ، التوجه الإيرانى بخصوص طريق الحرير الجديد ، وأثره على الاقتصاد المصرى، التى عقدت بمركز الدراسات الآسيوية، بجامعة القاهرة ، ١٥ أبريل ٢٠٠٠ .

- مدحت أحمد حماد ، محرر ، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ١٩٩٩-١٤٢٠ هـ ، (القاهرة : ٢٠٠٠) .

- Abrahim Arafat , The Iranian Turkish Control over Central Asia (Cairo:Center for Political Research and Studies , 1993).

- Seyed Kazem Sajjadpour , “Iran, the Caucasus and Central Asia” in Ali Banuazizi and W . Weines , eds, The New Geopolitics of Central Asia and its Borderlands , (London:IB Tauris, 1994). pp. 197-215 .

- Mohammad Raza Dabiri , “A New Approach to the Legal Regime of the Caspian Sea as a Basin for Peace and Development , The Iranian Journal of International Affairs No. 1 (2), Summer 2000, pp. 264-273.

- Moheenin `Mehradad , “Pipeline Options for Exposting Oil and Gas for the Caspian Basin “, Iranian Journal of International Affairs No. 11 (4) Winter 1999-2000, pp. 260-265.

العلاقات الايرانية ـ الألمانية: رؤية فى المدخلات والمخرجات

د. السيد عوض عثمان

كاتب وباحث سياسى

تتوافر لدى المراقب السياسى لتفاعلات العلاقات الايرانية ـ الألمانية إمكانية رصد حقيقة أن هذه العلاقات الثنائية تتمايز بخصوصية بارزة فى سياق تطور العلاقات الايرانية ـ الأوروبية، كما انها ترفدها وتدفع بها منظومة متكاملة من توازن المصالح المشتركة، خاصة فى بعدها الاقتصادى، والذى يؤثر بدوره ايجابا فى توجهات تطور العلاقات الثنائية على الأصعدة الأخرى: السياسية والثقافية. ومن نافل القول الاشارة إلى عمق تاريخية العلاقات، حيث كانت ايران الملكية فى القرن التاسع عشر قد وقعت مع ألمانيا على معاهدة «صداقة وتعاون» لا تزال سارية، كما تضرب العلاقات بجذورها لتصل إلى الجنس الآرى المشترك بين الفرس والألمان، ناهيك عن أن الذاكرة التاريخية الايرانية غير مثقلة بعبء استعمارى ألمانى بغيض، كما هو الحال فى النموذج الايرانى.

بيد أن ذلك لا يحول دون إمكانية رصد وجود حالات من الشد والجذب والتقلبات والأزمات السياسية والتى هى بمثابة منعطفات مرحلية وعارضة فى تطور هذه العلاقات، وكلها متغيرات تفرضها عوامل متعددة، فى الصدارة منها تباين العوامل البنيوية الأساسية المؤثرة فى صنع القرار السياسى واختلافات مدركاته فى نظام تشكل المرتكزات الدينية لنظام جمهورية إسلامية «ثورية» مرجعيته بما يضفيه ذلك من خصوصية فى بنية النظام السياسى الإيرانى وطبيعة الثنائيات فيه، وبين نظام سياسى ينتمى إلى فضاء الديمقراطيات الغربية.

وتاسيسا على ما تقدم تشكل الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ علامة فارقة ونقطة تحول بارزة فى مسار تطور العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية عامة، والالمانية خاصة، حيث فرضت المجموعة الأوروبية جملة عقوبات على إيران بعد الفتوى التى أصدرها الأمام الراحل آية الله الخمينى بإهدار دم الكاتب البريطانى ـ الهندى الأصل ـ سلمان رشدى مؤلف كتاب «آيات شيطانية»، غير أن المجموعة الأوروبية عادت فى أواخر عام ١٩٩٠ لرفع هذه العقوبات مكافأة لإيران على موقفها وحيادها من حرب الخليج الثانية ومساندتها قرارات مجلس الأمن الدولى المتعلقة بعملية الاجتياح العسكرى العراقى للكويت.

رؤية فى المدخلات Imputs:

فى ضوء القرارات التحليلية لتفاعلات العلاقات، وبخاصة طوال عقد التسعينات، وطبيعة التنافس الدائر فى الساحة السياسية الإيرانية بين تيارى الاصلاح والمحافظ فى اطار ثوابت الجمهورية الإسلامية ومنهج تحديث الاقتصاد الايرانى وعملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب العراقية الايرانية، فإن الجانب الايرانى توافرت لديه جملة من الدوافع المؤثرة على تشكيل توجهاته السياسية الخارجية مع أوروبا وبالأخص ألمانيا.

فالادراك السياسى الايرانى يولى أهمية خاصة لاقامة علاقات جديدة مع ألمانيا لتشكل جسرا لاعادة استئناف العلاقات مع اوروبا فى إطار جهود إيران للخروج من حالة العزلة التى تحاول الولايات المتحدة ومعها إسرائيل، فرضها عليها، ومدى ماتمثله ألمانيا من دعم لايران فى الغرب. ويبرز فى هذا الصدد، أهمية الدور الألمانى بين الدول التى سعت فى قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، فى طوكيو عام ١٩٩٣ ـ على سبيل المثال ـ فى العمل على إحباط سياسة احتواء ايران، ووقف كافة المبادرات الرامية إلى الحد من تزايد وتبادل التجارة الغربية مع ايران. إضافة إلى أن ألمانيا تصدرت حملة استهدفت اعادة جدولة ديون ايرانية متوسطة الأجل مستحقة لنحو ٢٠ دولة بقيمة إجمالية تتجاوز ٢٠ مليار دولار. كما وافقت على إعادة جدولة هذه الديون بشروط ميسرة، وعلى اعادة تمويل ٢,٦ مليار دولار من هذه الديون، وحذت البنوك والمؤسسات المصرفية الألمانية حذو

حكومتها التى وفرت برنامج ضمان للقروض حيث توفر الحكومة الالمانية عشرة مليارات دولار الشركات الألمانية العاملة فى ايران، وبالفعل قامت هذه المؤسسات بإعادة جدولة قروض خاصة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وشجعت الخطوة الالمانية الحكومات الأوروبية، خاصة فرنسا والسويد وإيطاليا والنرويج على اتخاذ خطوة مماثلة وأعادت جدولة ديون على ايران بقيمة ١٢ مليار دولار. وفى هذه الاجواء قدم البنك الدولى عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، قرضا لايران بقيمة ٤٦٣ مليون دولار بعدما تمكنت الدول الاوروبية من تجاوز «الفيتو» الأمريكى.

وبطبيعة الحال، فقد أثار ذلك انتقادات امريكية لألمانيا، بل وحتى من بريطانيا التى اعترضت على سعى تحسين العلاقات مع إيران ما دامت الفتوى بإهدام دم سلمان رشدى سارية المفعول حسب اتفاق زعماء المجموعة الأوروبية التى التزمت مبدأ ربط هذا التحسين بمدى تجارب السلطات الايرانية مع مبادئ حقوق الانسان وعوامل أخرى. وفى سياق ان الدبلوماسية الايرانية لم تعد تنظر إلى العالم الغربى بوصفه كتلة واحدة موحدة، بل وضعت فاصلا فى الرؤية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وبخاصة لمواجهة السياسات الامريكية المعادية لايران وإفشال مفعول الحظر الاقتصادى ومحاولات العزل السياسى المفروضة، اقليميا ودوليا، واستغلال وتوظيف رغبة أوروبا لكسر الاحتكار الأمريكى على التفاعلات الدولية.

وتتبدى أهمية ومحورية سياسة الانفتاح الايرانى مع العالم ويمثل مع اوروبا خيارا استراتيجيا تفرضه طبيعة المصالح المشتركة، وبخاصة لإتمام مشروعات التنمية فى ايران وإعادة الإعمار والرغبة فى اقامة بنية تحتية اقتصادية متطورة، حيث تبرز حاجة ايران إلى الاستثمارات والقروض والتكنولوجيا وتحديث وتطوير صناعة النفط، اضافة إلى الاستفادة غير المباشرة من العلاقات مع البلدان الأوروبية أو الاستفادة غير المباشرة من العلاقات مع البلدان الأوروبية أو شركاتها لتطوير برامجها العسكرية.

على الجانب المقابل، تتقاسم المانيا مع اوروبا عدة مدركات وقناعات حيال ايران، من بينها حقيقة ان إيران قوة عظمى اقليمية من الصعوبة بمكان تجاهل دورها الاقليمى او استبعادها عن حلول أزمات منطقة الخليج، وبالتالى فهى تمثل إحدى الركائز الأساسية التى يمكن ان يبنى عليها استقرار وأمن هذه المنطقة، وعدم رغبة اوروبا فى تهميش الدور الايرانى، بل ضرورة تفعيله وتطويره ايجابيا، كما ان ايران باتت تشكل فى مرحلة ما بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية مركز الثقل سياسيا واستراتيجيا، عطفاً على كونها فاعلا مؤثرا على صعيد عملية التسوية فى الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الاقتصادى، تحتل ايران المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للنفط فى العالم وتمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعى، وتأمل المؤسسات الاقتصادية فى الحصول على نصيب من مشروعات اعادة اعمار ما دمرته الحرب العراقية - الايرانية والتى تصل إلى ما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار. وتتبدى أهمية السوق الايرانية - حيث يتجاوز عدد سكانها أكثر من ٦٠ مليون نسمة - بالنسبة للصادرات الأوروبية، حيث تصل المبادلات التجارية بين ايران والاتحاد الأوروبى إلى نحو ١٠ مليارات دولار، منها ٨ مليارات دولار واردات الدول الأعضاء وتتألف غالبيتها من النفط الخام الايرانى وهى مبادلات مرشحة للتزايد بفعل سياسة الانفتاح الايرانى الحالية وتزايد معدلات الربحية. ومن المعروف أن هذه الواردات من النفط الايرانى تغطى ١١٪ من حاجات السوق الأوروبية. وتريد الاستثمارات الاوروبية فى ايران تعويض ما فقدته فى أسواق الخليج والشرق الاوسط التى حازت المؤسسات الأمريكية على القسط الأكبر منها بحكم التأثير السياسى والأمنى الامريكى فى منطقة الخليج، ومن ثم عدم رغبة المؤسسات التجارية الأوروبية الانسحاب من السوق الايرانى للحيلولة دون ترك هذه السوق لمؤسسات الصين واليابان وكوريا الجنوبية حاليا، وبحكم أن إيران دولة مهمة ومحور هام فى آسيا الوسطى، يمكنها لعب دور بارز على صعيد مكافحة جريمة تجارة المخدرات خاصة لقرب إيران من أفغانستان حيث أن نسبة كبيرة من الهيروين الذى يضخ للسوق الاوروبية، خاصة البريطانية، مصدره كابول، وبمقدور الدور الإيرانى أن يكون أكثر فعالية فى المراقبة والسيطرة والمكافحة عند المنبع.

وعلى صعيد الخصوصية الألمانية، فثمة رغبة فى دعم عملية الانفتاح الديمقراطى والاقتصادى فى ايران، منذ رئاسة رفسنجانى ومن بعده خاتمى، وتعتبر ألمانيا الشريك التجارى الأوربى الأهم، حيث يبلغ معدل التبادل التجارى قرابة ٥ مليارات دولار، تتصدر المنسوجات الصوفية قائمة الصادرات الايرانية لألمانيا، تليها النفط الخام والفستق، أما وارداتها من ألمانيا فمعظمها آلات وأجهزة كهربائية ومواد كيماوية.

ويتوجب بيان انه على الرغم من التوافق الألمانى الأوروبى على دعم أهداف السياسة الامريكية لتحسين حالة حقوق الانسان ومكافحة الارهاب الدولى باعتبار ذلك واجبات مشتركة للدول الديمقراطية كافة، إلا أن مسعى الولايات المتحدة فرض قوانين خارج حدودها يتناقض مع القانون الدولى واقتصاد السوق الحر وحرية التجارة الدولية (فى اشارة لقانون داماتو على ايران وليبيا، وهيلمز - بورتون على كوبا). وتتباين الرؤية الأوروبية عن الأمريكية فى كون العقوبات والحظر الاقتصادى آليات غير مجدية لمحاربة الارهاب الدولى ولا تعمل على تشجيع العملية الديمقراطية فى البلدان التى فرضت عليها، بل زادت من معاناة الشعوب ذاتها، وعليه تبنت ألمانيا، ضمن السياق الأوروبى، سياسة الحوار النقدى مع ايران لإعادة اندماجها فى النظام الدولى وتشجيع سياسة الاعتدال فيها، ورفض توظيف العقوبات لتحقيق غايات سياسية معينة.

خبرة التفاعلات:

على خلفية ما تقدم، حرص الجانبان على ضرورة التعاون على قاعدة المصالح المشتركة، خاصة المصالح الاقتصادية، وتغليب لغة الاعتدال والعقلانية السياسية وإبداء المرونة إزاء كافة العقبات التى تعترض تطوير العلاقات وإعداد أرضية تعاون مشترك مثمر، وتأسيس العلاقات على دعائم الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. ومن ناحيتها، أبدت المانيا تفاعلها مع مبادرات ايرانية ايجابية جسدتها إشارات تصالحية أرسلتها اكثر من جهة من منطلق طى صفحات الماضى المتعثرة والتطلع إلى المستقبل

وفتح صفحة جديدة أكثر ثباتا وإيجابية.

ولتجسيد ذلك، فإن العنوان الرئيسي لتفاعلات العلاقات الثنائية خاصة خلال عقد التسعينات هو سياسات التهدئة وتنمية العلاقات الاقتصادية والحرص دون تصعيد الخلافات، أو على أدنى تقدير «التصعيد المحسوب» الذي يحمل في ثناياه امكانية حدوث إنفراجة لاحقة. واتسمت العلاقات بحالة من المد والجزر، دون الوصول إلى قطيعة كاملة.

ومن المحطات والعلامات المؤثرة والفاصلة في مسيرة تطور هذه العلاقات يمكن رصد أهمية زيارة وزير الخارجية الألماني، جينشر لإيران في مايو ١٩٩١ والذي يعد من أبرز أصدقاء ايران في ألمانيا. وفي خطوة أكثر ايجابية، قدمت ألمانيا عام ١٩٩٢ قرضا طويل الأجل، تولاه مصرف الأعمال الألماني، قيمته ٤,١ مليار دولار لمجموعة من المصارف التجارية الايرانية كجزء من مفاوضات تعثرت لتشكيل تكتل ألماني يهدف لتوفير حوالي خمسة مليارات دولار لمشاريع إيران البتروكيماوية. ومن ناحيتها، نجحت ايران بالتنسيق مع سوريا، للافراج عن رهائن ألمان في خضم الحرب اللبنانية، مما انعكس ايجابا على تطبيع العلاقات. وفي الاتجاه المعاكس برزت أزمة طموح ايران قيام المانيا بإكمال مشروع بناء محطة نووية لتوليد الطاقة في جنوب ايران كانت ألمانيا بواسطة شركة سيمنز للالكترونيات تعاقدت عليها عام ١٩٧٥ لاقامة مفاعل نووي في بوشهر على الخليج لتوليد الطاقة النووية بقدرة ١٣٠٠ ميجاوات، انجزت الشركة قبل الثورة الاسلامية ما نسبته ٨٠٪ من المشروع الذي تعرض لقصف مركز خلال الحرب مع العراق، وأنفقت ايران عليه نحو ٣,٨ مليار دولار دون أن يخرج للنور. وادعت ألمانيا بداية ان سبب التوقف هو عدم توافر السلامة المطلوبة اثناء العمل وعادت لاحقا لتقدم تبريرا جديدا وهو أن الحكومة الألمانية فرضت حظرا على تصدير المعدات اللازمة وعدم السماح بتصدير مكونات حيوية لازمة لتشغيل جهاز الطرد المركزي في المفاعل خوفا من الاستخدام المزدوج لأغراض عسكرية. بيد أن الحقيقة هي أن المانيا تربط ذلك على الأقل جزئيا بالمحظورات المتعلقة بانتشار السلاح النووي في منطقة الخليج وأمن الشرق الأوسط، والخضوع للتهديدات الاسرائيلية الأمريكية، مما دفع الصحافة الايرانية والاتجاهات المتشددة لمطالبة الحكومة بوضع ألمانيا في القائمة التجارية السوداء، وبتأثير ذلك بادرت وكالة الطاقة الذرية الايرانية برفع دعوى على الشركة الألمانية في المحاكم الدولية. وألقت هذه الأزمة بظلالها على زيارة وزير الخارجية الإيراني، على أكبر ولايتي لألمانيا منتصف يوليو ١٩٩٢. ثم عادت أجواء التوتر مجددا في ١٨ سبتمبر من العام نفسه مع بدايات قضية مطعم ميكونوس ببرلين، حيث يتم اغتيال أبرز قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني المعارض (أمينه العام سعيد شرفكندي) وثلاثة من رفاقه وطالب، واتهمت المعارضة الايرانية بالخارج الحكومة الايرانية بالمسئولية. وفي اجراء من جانب ايران بدا وكأنه شبه صفقة عندما أصدر الزعيم الايراني على خامنئي قرارا بالعفو، في ١٩٩٤/٦/١٤ عن المهندس الألماني هيلموت شيمكوس المحكوم عليه بالاعدام عام ١٩٩٣ لاتهامه بالتجسس لمصلحة العراق ١٩٨٩ وتسليمه لألمانيا. وفي اكتوبر ١٩٩٤ عادت قضية ميكونوس وشهدت تطورا هاما حين اتهم مدير وكالة حماية الدستور (الأمن الألماني) وزارة الأمن الإيرانية بالمسئولية، وبات جليا أن التفاعلات اللاحقة قد عكرت عمليات صفو العلاقات الثنائية ووضعها أمام اختيار صعب جديد، حيث ابعدت الحكومة الألمانية في ١٩٩٥/٨/٢٢ اثنين من الديبلوماسيين الايرانيين المعتمدين لديها بدعوى أنهما من عناصر الجهاز الأمني التابع لجهاز الاستخبارات وأن مهمتهما في الخارج تشمل نشاط المعارضة في أوروبا واختراق تنظيماتها وتجنيد فرق الاغتيال لتصفية ناشطي المعارضة. وردت ايران بالمثل، حيث جرى طرد دبلوماسيين من السفارة الألمانية وجهت اليهما تهمة التجسس.

وفي سياق تلبد الاجواء، اصدر البرلمان الالماني في نوفمبر ١٩٩٥ قرارا بمنع وزير الخارجية الايراني من المشاركة في مؤتمر الاسلام وأوروبا. بيد أن التصعيد الأبرز حدث في مارس ١٩٩٦ حيث اصدرت النيابة العامة الفيدرالية الألمانية مذكرة توقيف في حق وزير الاستخبارات الايراني، على فلاحيان، بتهمة الوقوف وراء عملية الاغتيال وهو ما اعتبرته إيران إهانة لشعبها ومسئوليها. وفي شهادته، أمام المحكمة اتهم الرئيس الايراني السابق، ابوالحسن بني صدر مرشد الجمهورية الاسلامية في ايران على خامنئي والرئيس الايراني رفسنجاني بانهما يقفان وراء عمليات الاغتيال السياسي للمعارضة الايرانية. واعتبرت ايران أن هذا التصعيد يمثل محاكمة سياسية لايران وهددت الحكومة الألمانية باتخاذ اجراءات ضدها، دوليا، لبيعها الغاز السام للعراق خلال حربه مع ايران ومساعدته على تطوير أسلحته الكيماوية، لاسيما بعد اتهام النيابة العامة الألمانية مرشد الجمهورية باعطاء أوامر بتنفيذ عملية الاغتيال مما أدى إلى تزايد حدة العداء لألمانيا من جانب القوى المتشددة في إيران. بل هدد آلاف من الطلاب ورجال الدين الايرانيين في تظاهراتهم بإصدار فتوى ضد المدعين العامين الثلاثة في المحاكمة تسمح بهدر دمهم بحجة انهم اهانوا ايران والمقدسات والقيادات الروحية الايرانية.

وبالرغم من هذه الأجواء يمكن رصد حرص وزير الخارجية الألماني، كينكل على اتباع سياسات التهدئة مؤكدا أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران سيكون خطوة خاطئة تماما داعيا إلى التروي وعدم الإقدام على أمر لا يمكن اصلاحه لاحقا. على الجانب الآخر، حرص خامنئي على تخفيف حدة التوتر مع ألمانيا وأن الخلاف معها مسألة ثانوية وعارضة وأن أمريكا وإسرائيل هي العدو الرئيسي لإيران. واعترف الرئيس رفسنجاني، في خطاب له بعد تلقيه رسالة من المستشار الألماني كول شدد فيها على أن بلاده لا تريد الاساءة إلى مشاعر إيران الدينية، في أول مبادرة من نوعها بأن القضاء الألماني مستقل عن الحكومة. ومن الأهمية بيان أن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا وايران بلغ عام ١٩٩٦ نحو ٥ مليارات دولار، مما يؤكد حرص الجانبين على العلاقات الاقتصادية ذات البعد السياسي الايجابي.

سيناريو الأزمة:

في ١٠ ابريل ١٩٩٧، صدرت الأحكام في قضية المطعم اليوناني متضمنة اتهام القيادة السياسية والروحية الايرانية بأنها وراء عملية الاغتيال مما أدى إلى تطورات متسارعة لتبدأ أزمة ديبلوماسية حادة بين البلدين اتسع نطاقها لتشمل كل الدول

الأوروبية الاعضاء فى الاتحاد الأوروبى والتى قررت استدعاء سفرائها من طهران وتعليق الحوار النقدى مع إيران. ومع الأجواء الغاضبة فقد برز التصعيد المحسوب، حيث اطلقت التظاهرات مع احتواء إفراطها فى العداء، وبرزت الثنائيات الايرانية، وتعمد الرئيس الايرانى توجيه انتقادات حادة وعنيفة ومباشرة إلى ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبى، كما أن القرارات الأوروبية الجماعية التزمت الشق السياسى وتجنب فرض عقوبات اقتصادية رادعة. ورفضت ايران عودة السفير الألمانى إلى طهران، وأى تفاوض مع الاتحاد الأوروبى حول مسألة حقوق الانسان وملف الارهاب وأسلحة الدمار الشامل. وساعدت عدة عوامل على التهدئة والبحث عن مخرج لتلك الأزمة، منها إعلان النيابة الفيدرالية الألمانية، فى منتصف مايو ١٩٩٧، تراجعها عن رفع دعاوى قضائية فى حق القادة الايرانيين مراعاة للمصلحة العليا العامة. وفى ضوء نجاح تيار الاصلاح بزعامة خاتمى فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية رحبت ألمانيا بالرغبة الايرانية فى معاودة الحوار مع الاتحاد الأوروبى، والبحث فى آلية عودة السفير الألمانى فى خاتمة عودة السفراء الأوروبيين وهو ما حدث فعلا فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٧. وثمة ملاحظة هامة أن التبادل التجارى بين ايران وأوربا خلال شهرين من هذه الأزمة قد شهد نموا، كما شهد معرض طهران التجارى الدولى فى أوائل اكتوبر ١٩٩٧ مشاركة واسعة لشركات أوروبية، منها ٧٥ شركة ألمانية. وفى ٢٣ فبراير ١٩٩٨، قرر الاتحاد الأوروبى استئناف الاتصالات الوزارية والزيارات الرسمية الثنائية من ايران وإليها وتعزيز مستوى الاتصالات السياسية، دشنتها زيارة وزير خارجية ايطاليا فى أواخر الشهر نفسه لإيران، وأبدت المستشارية الالمانية بدورها تأييد النداء الرئيس الايرانى خاتمى من أجل اقامة حوار بين الحضارات والثقافات. وشهدت العلاقات فى أبريل ١٩٩٩ دفعة قوية اثر اعلان وزير المستشارية الألمانية لدى زيارته لإيران توجيه الدعوة للرئيس خاتمى لزيارة رسمية لألمانيا والتى تمت فى يوليو ٢٠٠٠ والتى توجت بنجاح ملحوظ، ومن بين ما تمخضت عنه موافقة ألمانيا على رفع سقف التأمين على الشركات الألمانية العاملة فى إيران من ٢٠٠ مليون مارك ألمانى إلى مليار مارك ألمانى، واستئناف اللجنة الاقتصادية المشتركة أعمالها بعد توقف منذ عام ١٩٩١ بما يعنى قيام المؤسسات الاستثمارية الألمانية بزيادة فعالية نشاطها فى ايران. وسرعان ما عادت اجواء متوترة جديدة على خلفية إدانة الاتحاد الأوروبى أحكاما بالسجن من القضاء الايرانى بحق عدد من الصحفيين الاصلاحيين بتهمة المشاركة فى مؤتمر عقد ببرلين فى ابريل ٢٠٠٠ تناول مستقبل الحركة الاصلاحية فى إيران، نظمته المعارضة الايرانية تحت رعاية احدى المنظمات الموالية لحزب الخضر المشارك فى الائتلاف الالمانى الحاكم، اعتبره القضاء الايرانى اساءة لصورة الجمهورية الاسلامية، حيث استدعت الخارجية الألمانية السفير الايرانى فى برلين لتبلغه احتجاج الحكومة الألمانية على هذه الأحكام، مما دفع ايران إلى خطوة مماثلة لابلاغ السفير الألمانى احتجاج الحكومة الايرانية على مواقف حكومته وبعض الأوساط فيها واعتبار ذلك تدخلا فى الشئون الايرانية الداخلية. وتصاعدت الأزمة بإعلان المستشار الألمانى عن الغاء زيارة كان مقررا أن يقوم بها لإيران. وجاءت زيارة وزير الخارجية الايرانى، كمال خرازى، لألمانيا فى ٨ فبراير الماضى لاحتواء تداعيات هذه الأزمة وتصويب مسار العلاقات، ثم كانت زيارة رئيس البرلمان الألمانى لطهران فى ١٧ من الشهر نفسه لاستعادة دفء العلاقات الثنائية.

رؤية ختامية:

بمقدونا القول بأن خصوصية بنية النظام السياسى الايرانى وهويته تحدد توجهات سياسته وعلاقاته الخارجية، فالسياسة الخارجية الايرانية تستند إلى قواعد العزة الاسلامية ومصلحة الأمة الاسلامية وتقوية وتحديث اقتصاد البلاد، وعليه فإن أية حكومة ايرانية لن تقبل أن يلحق أى طرف دولى الضرر بسمعة النظام الايرانى ومصالحه. كما أن ما يجرى داخل ايران من إصلاحات هو فى حدود مكونات النموذج الايرانى فى الممارسة السياسية لا فى حدود وقواعد اللعبة السياسية فى الديمقراطيات الغربية، وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا وبفعل ان المصالح الاقتصادية المشتركة هى المتغير المستقل، عملت القيادة الايرانية على ايجاد الحلول الممكنة بشأن فتوى سلمان رشدى، كعقبة رئيسية فى تطور العلاقات حيث أكدت انها ليست معنية بتطبيقها ولا بإلغائها وليست لديها أية نية لتهديد حياة الكاتب ولن تتخذ أى خطوات من شأنها إلحاق الأذى به ولن تتعاون مع أى جهاز يعضد ذلك. كما أنها تجتهد لتحسين حالة حقوق الانسان والحريات العامة. وتدين ايران الارهاب الدولى، غير أن تباين المدركات ودلالة المفاهيم تفرض عليها التفرقة بين دعم حق مقاومة الاحتلال والارهاب (حالة حزب الله فى لبنان وحماس والجهاد فى فلسطين)، وترفض توظيف شعارات حقوق الانسان والارهاب وغيرها لممارسة ضغط سياسى عليها، خاصة وأن الدول التى تتهم ايران بحماية الارهاب تساند المجموعات الارهابية ضد إيران (منظمة مجاهدى خلق الايرانية المعارضة) والسماح لها بممارسة نشاطها بحرية على اراضيها. أما على صعيد عملية التسوية فى الشرق الأوسط، يتوجب ايراد مدى الالتزام الايرانى بقضية فلسطين والتى تمثل أحد عناصر شرعية الجمهورية الاسلامية الثورية ومدى أهمية المقدس الدينى، وعدم الاعتراف بشرعية إسرائيل وعدم انخراط ايران فى عملية التسوية دون أن تقوم بعمل مادى يعيق مسيرتها. وتعد إيران من اوائل الدول التى وقعت معاهدة عدم استخدام الأسلحة الكيماوية وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدرك أهمية المعاهدات الدولية بشأن أسلحة الدمار الشامل على أساس مبدأ الشفافية وعلوم التمييز فى اشارة لانفراد بعض الدول دون غيرها بالإصرار على عدم الانضمام للمعاهدة وخاصة إسرائيل.

وفى التحليل الأخير، ورغم بعض الازمات والتقلبات السياسية فإن العلاقات الايرانية ـ الأوروبية، وخاصة الألمانية مرشحة لمزيد من التفعيل والتطور للحرص الواضح على تنقيتها وإزالة أية عقبات تعترضها رغم التدخلات والتهديدات الأمريكية، وبعدها الإسرائيلى، فتوازن المصالح هو عنوان العلاقات وأساسها الوطيد.

أبعـــاد التـــعـــاون العـــســكري بين روســـيـــا وإيران

بشير عبد الفتاح
باحث فى العلوم السياسية

تشهد العلاقات الروسية – الإيرانية انفراجاً ملحوظاً منذ نهاية العام المنصرم، ففي سابقة، هي الأولي من نوعها، منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران عام١٩٧٩، وعلي رأس وفد عسكري روسي رفيع المستوي، قام وزير الدفاع الروسي إيجور سير جييف بزيارة رسمية إلي إيران في نهاية شهر ديسمبر الماضي. وعلي مدي ثلاثة أيام، تباحث الوزير الروسي مع كبار المسئولين في الحكومة الإيرانية حول سبل دعم التعاون العسكري بين موسكو وطهران، كما ناقش مع الرئيس محمد خاتمي بعض القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون الاقتصادي في مناطق الخليج العربي، وآسيا الوسطي، والقوقاز. وقد جاءت تلك الزيارة بعد مرور شهر واحد تقريباً علي إعلان موسكو انسحابها من الاتفاق الذي سبق وأن أبرمته مع واشنطن في العام ١٩٩٥ بشأن حظر تصدير السلاح، أو القيام بأي تعاون عسكري مع إيران، وهو ما عرف وقتها باتفاق (جور- تشير نوميردين).

ومن جانبه، فقد قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة الي موسكو في الفترة من ١٢-١٥ مارس الماضي، أجري خلالها مباحثات مهمة مع الرئيس فلاديمير بوتين وكبار المسؤولين العسكريين في البلاد، ووقع إعلان مبادئ للعلاقات والتعاون بين البلدين اعتبره المسؤولون في موسكو وطهران معاهدة، كما أصدر الطرفان بيانا حول مستقبل بحر قزوين. وبالرغم من أن إعلان المبادئ أو المعاهدة التي وقعها الرئيسان خاتمي وبوتين تكتفي بإلزام الطرفين بعدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها إزاء بعضهما البعض، وعدم إتاحة أراضيهما لأية أعمال عدوانية أو إرهابية تمس أمن البلدين، فضلاً عن عدم تقديم أية مساعدات لأية جهة تفكر في الاعتداء علي أي منهما، إلا أن الخبراء العسكريين في موسكو وطهران يعتبران أن العلاقات بين البلدين قد وصلت الي مستوي التحالف، الأمر الذي أثار جدلاً وقلقاً شديدين، علي المستويين الاقليمي والدولي، بشأن مستقبل التعاون العسكري بين موسكو وطهران من ناحية، وانعكاساته علي العلاقات الإقليمية والدولية من ناحية أخري.

دوافع المبادرة الروسية:

يصعب تفهم أبعاد المبادرة الروسية الأخيرة إزاء إيران بمنأي عن التغيرات والتحولات التي ألمت بالسياستين الداخلية والخارجية لروسيا منذ أن تبوأ الرئيس الحالي فلاديمير بوتين مقعد الرئاسة في الكريملين قبل عام مضي. حيث يبدو الرئيس الجديد حريصاً علي تأكيد وجود بلاده علي المسرح العالمي بغية إستعادة المكانة العالمية لها بعد أن تعرضت لاهتزاز ملحوظ علي أثر الانهيار المفاجئ والمدوي لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، وهو ما تري فيه إدارة الرئيس بوتين دافعاً لتبني كل ما تراه ممكناً من تدابير وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلي الحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة علي العالم. ولما كانت الميزة النسبية لروسيا حالياً تكمن في ما تملكه من ترسانة عسكرية هائلة للأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها وأدوات تشغيلها وتوصيلها، فضلاً عن وجود بنية مؤسسية وعلمية وتكنولوجية ضخمة لصناعة، وتطوير أنواع شتي من السلاح، وذلك في ضوء التردي الواضح الذي يشهده الاقتصاد الروسي حالياً، فقد لجأت الإدارة الروسية الجديدة إلي دبلوماسية صفقات التسليح، وتدشين علاقات تعاون عسكري وإستراتيجي مع القوي الإقليمية، والدول والمناطق التي تعد سوقاً رائجة للسلاح في العالم، باعتبارها وسيلة لترميم علاقات روسيا مع تلك القوي الإقليمية من ناحية، واكتساب شركاء وأصدقاء جدد في مناطق عديدة وهامة علي مستوي العالم من ناحية أخري، وهو ما وضح جلياً من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس بوتين، أو كبار المسئولين في الحكومة الروسية إلي دول عدة خلال العام الماضي مثل الصين، والهند، وكوريا الشمالية، كوبا، واليابان، ثم المحطة، محل الاهتمام والتركيز حالياً، وهي إيران، والتي طمحت موسكو من وراء زيارة وفدها العسكري برئاسة وزير الدفاع إيجور سيرجييف إليها ثم اتخاذ خطوات للأمام نحو التعاون الاستراتيجي معها خلال زيارة الرئيس خاتمي الي موسكو مؤخرا، إلي بلوغ بعض الأهداف التي يتمثل أهمها فيما يلي:

- تعزيز التعاون العسكري بين موسكو وطهران بما يسمح بتنشيط تجارة السلاح بين الطرفين، حيث تعد إيران سوقاً رائجة للسلاح الروسي في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي، كما يمكن التعويل علي عائدات تجارة السلاح معها- بدرجة كبيرة- نظراً لما يتمتع به الاقتصاد الإيراني حالياً من استقرار نسبي بسبب النفط، الأمر الذي يتيح لموسكو توفير قدر معقول من السيولة لمواجهة المطالب والاحتياجات الاقتصادية، التي لا تنتهي، في الداخل بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية والتي

تأتي متزامنة مع كساد تجارة السلاح الروسية نظراً للفساد الإداري، والحصار الأمريكي، وهو ما أدي إلي إفلاس عدد كبير من مصانعها ومؤسساتها. وبالتالي، اتجهت أعين المسئولين الروس إلي إيران للمساهمة في إعادة تدوير وتشغيل آلتها العسكرية وتنشيط صناعة وتجارة السلاح الروسية التي تعد المصدر الرئيسي للسيولة بالنسبة للحكومة التي عجزت عن تلبية مطالب المواطنين في الداخل بين عسكريين ومدنيين، مثلما عجزت عن سداد ديونها الخارجية التي بلغت ١٥٧ بليون دولار حتي نهاية عام ٢٠٠٠.

وفي سبيل تحقيق ذلك، حرص الرئيس بوتين علي تطوير المؤسسة العسكرية ومجمعات الصناعة العسكرية الروسية بما يتماشي مع التوجهات الجديدة لسياسته الخارجية، فقام بإيجاد صيغ مؤسساتية جديدة لإدارة وإنعاش عمليات صناعة وتسويق الأسلحة الروسية مثل دمج المؤسستين المكلفتين بتصدير منتجات المصانع الحربية الروسية وهما بروم اكسبورت وروس فور جينيبه، وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث والتطوير في تكنولوجيا صناعة الأسلحة، كما قام أيضاً بإجراء طائفة من التغييرات والاصلاحات داخل أوساط كبار المسئولين المشرفين علي هذه الأنشطة والعمليات بسبب ما أثير حولهم من شبهات من جراء الفساد الإداري والفضائح المالية. وتتطلع روسيا حالياً إلي القفز بعائداتها من مبيعات السلاح إلي أكثر من ٦ مليار دولارات خلال العام الحالي بعد أن وصلت إلي ٣,٨ مليار في العام الماضي، وأن تصعد إلي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم، بدلاً من المرتبة الرابعة التي تحتلها حالياً بعد كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، حيث جاءت نسبة مساهمة كل منهم في تجارة السلاح العالمية العام الماضي كالتالي:

- الولايات المتحدة ٤٩,١ ٪، بريطانيا ١٨,٧ ٪، فرنسا ١٢,٤ ٪، روسيا ٦,٦ ٪

- الضغط علي واشنطن وإجبارها علي العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه موسكو بشدة كما لا يلقي قبولاً وتأييداً كافياً من الحلفاء الأوروبيين لواشنطن.، ولما كانت موسكو تري في هذا المشروع تهديداً لأمنها القومي بعد توسيع حلف شمال الأطلنطي شرقاً بانضمام دول أوربا الشرقية، فقد تبنت دبلوماسية نشطة خلال العام الماضي بهدف تعبئة القوي الدولية لمعارضة المشروع الأمريكي- بما فيهم حلفاء أمريكا الأوروبيين- بغية عرقلة المشروع، كما هددت بالانسحاب من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية بينها وبين واشنطن، وحذرت من تجدد سباق التسلح مرة أخري. لذلك جاءت المبادرة الروسية إزاء إيران بمثابة رسالة إلي الإدارة الأمريكية الجديدة، التي سبق وأن أعلنت عزمها علي المضي قدماً في تنفيذ المشروع، تحمل في طياتها تحذيراً روسياً من عواقب هذه الخطوة الأمريكية التي لن تقابل إلا بتحالف استراتيجي يضم كل من روسيا والصين والهند وإيران وهو ما لم يعد مستبعداً بعد المساعي الروسية للتقارب مع تلك الدول والتقريب فيما بينها تأهباً للدخول في مرحلة هامة وعلاقات أهم.

- إن روسيا تستشعر تلك الدرجة الحساسة، والتحركات الهادئة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للتقارب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وربما العسكرية مع إيران، حيث تري إدارة الرئيس بوتين أن خطوات أوروبا والولايات المتحدة نحو إيران، وإن كانت بطيئة وغير معلنة حالياً، فإنها سوف تتطور وتصبح أكثر قوة وتعقيداً في المستقبل القريب. لذلك، حرصت علي أن يكون لها السبق في تدشين علاقات إستراتيجية مع تلك الدولة الخليجية المهمة، التي تتمتع، إلي جانب موقعها الإستراتيجي وثقلها الإقليمي، بقدرة هائلة علي إتاحة الفرصة لروسيا حتي تنفذ إلي أسواق دول الخليج، والمياه الدافئة في الخليج العربي.

- تطمح روسيا مع جراء التقارب مع إيران إلي قطع شوط أكبر فيما يتصل بمساعيها لإنهاء حالة العزلة التي تحاول واشنطن فرضها عليها. فمن خلال إيران، تستطيع موسكو خلق موطئ قدم لها، وتأكيد وجودها في منطقة وسط آسيا والقوقاز وهي المناطق التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي وحضاري مباشر عليها، كما يتيح لموسكو أيضاً التنسيق مع إيران بشأن الأوضاع في أفغانستان خصوصاً وأن طهران تشاطر موسكو في موقفها من حكومة طالبان التي تنتاب كل منهما مشاعر القلق وعدم الارتياح بسبب وجودها علي رأس السلطة في أفغانستان حالياً. ومن ناحية أخري، فإن التقارب الروسي الإيراني عبر علاقات عسكرية واستراتيجية سوف يساعد علي تسوية الخلاف بين مجموعة دول بحر قزوين بشأن توزيع استغلال ثروات هذا البحر من النفط والغاز بين تلك الدول المشاطئة له، وهو ما بدأ يحدث بالفعل عقب زيارة الوفد العسكري الروسي إلي طهران نهاية شهر ديسمبر الماضي، حيث أعلن رئيس الوزراء الروسي في يوم ١٥ يناير الماضي، وبعد أسبوعين فقط من الزيارة، عن دعوة بلاده للدول المشاطئة لبحر قزوين (إيران، روسيا، تركمنستان، أوزبكستان)، إلي اجتماع علي مستوي رؤساء الدول للتباحث بشأن وضع خطة أو برنامج لتنظيم عملية توزيع ثروات بحر قزوين من النفط والغاز في أقرب وقت حيث يعد بحر قزوين ثاني أكبر مناطق العالم ثراء بالغاز والنفط بعد الخليج العربي.

- تحاول موسكو منذ تقلد الرئيس بوتين لمهام منصبه العام الماضي، أن تسعي جاهدة لاستعادة مكانتها العالمية، حيث لم يغب عن أذهان الإدارة الروسية الجديدة ذلك المجد الذي كانت تنعم به بلادهم يوماً ما علي قمة النظام الدولي. ومن جانبه، يري الرئيس بوتين أن روسيا الحالية تملك من أسباب القوة ما يؤهلها للمضي قدما في طريق العودة إلي قمة النظام الدولي، خصوصاً وأن بلاده لا زالت تحتفظ بمقعدها الدائم في مجلس الأمن وحق الاعتراض أو الفيتو، ولديها ترسانة عسكرية هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وقاعدة صناعية ضخمة، كما أن لديها برنامجا فضائياً عظيماً يستند إلي قاعدة عريضة من العلماء والخبراء، والفنيين في فروع المعرفة والتكنولوجيا المختلفة، غير

أن الانكشاف الاقتصادي الذي تعاني منه روسيا حالياً، وما ترتب عليه من تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاخلاقية للبلاد، فضلاً عن الحصار والعزلة التي تسعي واشنطن جاهدة لفرضها عليها كلما أمكن لتعزيز هيمنتها وإنفرادها بالسيطرة علي العالم بلا منازع، قد دفعت روسيا إلي البحث عن حلفاء وتكوين جبهة للتصدي للهيمنة الأمريكية، وقد وجدت القيادة الروسية ضالتها في الصين، والهند، وإيران بعد مساعي جادة للتقارب منهم وتوثيق عري التعاون الاقتصادي والعسكري معهم من ناحية، وتنقية الأجواء وإزالة الخلافات فيما بين الصين والهند من ناحية أخري، وهو ما كان رئيس الحكومة الروسية السابق يافيجني بريماكوف قد طرحه أثناء وجوده في السلطة حيث طرح فكرة تكوين مثلث استراتيجي آسيوي يضم كلاً من الصين وروسيا والهند بغية التصدي للهيمنة، والتغلغل الأمريكيين في مناطق وسط آسيا والقوقاز وبحر قزوين، بالإضافة لمساعيها الرامية إلي محاصرة تلك الدول الثلاث قبل أن تنضم إليهم إيران.

ترحيب إيراني :

ليس أدل علي ترحيب طهران بالمبادرة الروسية من ذلك الوصف الذي نعتت به وسائل الإعلام الإيرانية زيارة الوفد العسكري الروسي لبلادهم، بأنها تاريخية وهو وصف قلما يلجأ إليه الاعلام الإيراني في تغطية مثل هذه الأحداث، وربما لا يعد هذا الوصف من قبيل المبالغة خصوصا إذا ما وجد الإيرانيون في تلك الزيارة ما يثلج صدورهم وليس أدل علي هذا الترحيب أيضا من الزيارة التي قام بها الرئيس خاتمي مؤخرا الي موسكو.

- جاءت زيارة وزير الدفاع الروسي علي رأس وفد عسكري رفيع المستوي إلي طهران، في مثل هذا التوقيت، بمثابة دفعة قوية للمساعي الإيرانية الرامية إلي الخروج من النفق الأمريكي المظلم الذي تحاول واشنطن احتجازها فيه من خلال الحصار والاحتواء. وبالرغم من أن الروس لم يكونوا أصحاب السبق في كسر الحصار المفروض علي طهران، إلا ان مبادرتهم التي جاءت بهذا الثقل قد أعطت زخماً للتفاعلات التي تتم بين طهران والمجتمع الدولي والتي تؤكد فشل سياسة الإحتواء الأمريكية، وتعزز من مكانة إيران بوصفها لاعب أساسي علي مسرح السياسة العالمية.

- تستطيع إيران أيضاً من خلال تدشين علاقات تعاون عسكري واستراتيجي مع روسيا أن تملأ الفجوة التي تولدت عن الحصار الغربي المفروض علي تصدير السلاح أو التكنولوجيا العسكرية المتطورة إليها. ففي الوقت الذي تسعي واشنطن جاهدة للحيلولة دون تزويد طهران بأية أسلحة أو تكنولوجيا متطورة خصوصا فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، جاءت روسيا تعرض منتجاتها العسكرية علي طهران في ظل علاقة تعاون عسكري واستراتيجي تخول لطهران كسر الحصار الذي فرضته عليها واشنطن منذ سقوط نظام الشاه، وهو ما يساعدها علي تحديث أسلحتها، وتطوير قدراتها الدفاعية خصوصا في مجال الأسلحة الاستراتيجية بكل أنواعها.

يشكل التقارب الروسي- الإيراني مصلحة أكيدة لإيران إزاء الدول الست التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبحت مجاورة لإيران، فهذه الدول تعج بالمشاكل العرقية والسياسية، كما أصبحت بعض تلك الدول مسرحا وقاعدة للموساد الإسرائيلي خصوصا أذربيجان وأوزبكستان، الأمر الذي يبرز أهمية روسيا كشريك استراتيجي بالنسبة لايران يمكن لها الاستعانة به في مواجهة التوترات والتهديدات التي قد تتفجر في مثل هذه المنطقة الحساسة.

تأتي المبادرة الروسية إزاء طهران، ثم زيارة الرئيس خاتمي الي موسكو، لتؤكد التوافق والتقارب في مواقف البلدين بشأن بعض الأمور، مثل الاحتفاظ بعلاقة ود وتفاهم مع الولايات المتحدة، وهو ما وضح جليا من تصريح وزيرا دفاع الطرفين أثناء الزيارة بأن أي اتفاق يتم بين البلدين بشأن التعاون العسكري والأمني لن يكون موجها ضد طرف ثالث، كما أكد الطرفان أيضا خلال الزيارة علي رفضهما لتوسيع حلف الأطلسي شرقا ليضم دول آسيا الوسطي والقوقاز، ورفض أي اختراق أمني إسرائيلي لآسيا الوسطي وضفاف بحر قزوين، فضلا عن اتفاق الطرفين ضمنيا علي تعزيز التعاون بين أجهزة استخباراتهما العسكرية خصوصا في منطقة بحر قزوين، وربما في افغانستان أيضا، حيث تتلاقي مواقفهما من الأوضاع هناك ويقدم كل منهما دعما للمعارضة الافغانية في مواجهة حكومة طالبان.

- طالما كانت إيران تتطلع منذ سنوات إلي تقليص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج ومع الانفراجة التي شهدتها العلاقات الروسية- الإيرانية علي أثر الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي لطهران نهاية العام المنصرم، تجددت التطلعات الايرانية في هذا الصدد خصوصا بعدما تباحث الوزير الروسي مع كبار المسئولين الايرانيين بشأن الاوضاع الأمنية في منطقة الخليج، وبعد أن عرضت روسيا خلال المباحثات، تزويد إيران بشبكة رادارات لمراقبة نشاط وتحركات الاساطيل الغربية في الخليج العربي والتي تسبب قلقا وإزعاجا مستمرين لطهران، الأمر الذي يوحي بإمكانية قيام روسيا بدور مهم في اعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الخليج العربي.

- يمكن القول بأن موجة الانفتاح التي شهدتها علاقات ايران الخارجية مع المجتمع الدولي والتي توجت بتقارب طهران مع أوروبا وروسيا خلال الآونة الأخيرة، والذي أكد فشل استراتيجية الاحتواء الأمريكية، وما صاحب ذلك من انفتاح النظام السياسي الإيراني علي جيرانه في الخليج العربي وشمال افريقيا، كل ذلك قد يؤدي من شأنه إلي دفع واشنطن نحو إعادة النظر في سياساتها إزاء إيران، والاسراع بتطبيع العلاقات معها، خصوصا وأنها كانت قد بدأت في هذا المسعي منذ عامين تقريبا ولكن بشكل متدرج يكتنفه البطء والحذر الشديدين.

دول الخليج العربية.. صمت يشوبه القلق :

علي الرغم من عدم ابدائها أي تصريح أو تعليق رسمي علي التقارب الروسي- الإيراني، الا انه لا تستطيع أي منها انكار مشاعر الخوف والقلق التي تنتابها من جراء التعاون العسكري المزمع تطويره بين موسكو وطهران، ذلك ان رقعة الخلاف بين

ايران وجيرانها العرب لاتزال متسعة، وهو ما وضح جليا أثناء زيارة وزير الدفاع الروسي لطهران، والتي تقاربت مع انعقاد القمة الخليجية في المنامة، حيث جاء البيان الختامي للقمة مؤيدا لموقف دولة الامارات العربية المتحدة من قضية الجزر الثلاث، مما حـول النزاع الإيراني- الإماراتي حـول الجـزر إلي نزاع ايراني- خليجي عندما أكد البيان علي إن احتلال ايران للجزر الثلاث يعد تهديدا للأمن والاستقرار في منطقة الخليج بأكملها، كما ينعكس بالسلب علي العلاقات الإيرانية الخليجية، وانتهي المجتمعون في القمة إلي توقيع معاهدة للدفاع المشترك.

ومن جانبها، انتقدت طهران بشدة ما جاء في البيان، واعتبرته غير منطقي، ومنافيا للأعراف والمواثيق الدولية، وشدد المتحدث باسم الخارجية الايرانية حميد رضا أصفي علي أن بيان القمة الخليجية يفتقد إلي روح التعاون، كما وصفته صحيفة «كيهان» التابعة لمكتب مرشد الجمهورية الاسلامية بأنه كان «بيانا معاديا»، وأكد المسئولون الايرانيون مجدا علي أن الجزر الثلاث كانت وستبقي جزءا لا يتجزأ من الأراضي الايرانية.

لقد بدأت العلاقات الإيرانية- الخليجية في التحسن منذ قمة طهران الإسلامية نهاية العام ١٩٩٧، وقام عشيتها وزير الخارجية الايراني كمال خرازي بزيارة دول مجلس التعاون كافة، ورفع الرئيس محمد خاتمي شعاراً مركزياً لسياسته الخارجية مؤكداً «إزالة التوترات في العلاقات مع العالم، ولاسيما دول الجوار»، غير انه أضاف مبدأ جديدا هو عدم ربط أي تحسن في علاقات إيران مع أية دولة بمواقف تلك الدولة وعلاقاتها مع العالم الخارجي. بيد أن عدم تعامل إيران مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون للاتصال بإيران والامارات بشأن قضية الجزر، قد أدي إلي خروج البيان الختامي لقمة المنامة علي هذا النحو الشديد اللهجة إزاء طهران، ولما كان التعنت الإيراني ازاء قضية الجزر، وما ترتب عليه من تكوين موقف خليجي موحد تجاه طهران كان له انعكاسات واضحة علي العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي أرجأت التوقيع علي الاتفاق الأمني مع طهران، كان قد ترافق مع تعزيز التعاون العسكري بين طهران وموسكو نحو آفاق رحبة، فقد ازدادت الأمور تعقيدا علي صعيد التقارب بين إيران و جاراتها في الشطر العربي من الخليج. ذلك أنه طالما بقيت هناك قضايا خلافية معلقة بدون تسوية نهائية وعادلة بين الطرفين، تظل المخاوف قائمة خصوصا علي الجانب العربي، إذ لازالت دول الخليج العربية تشعر بحجم الفجوة بينها وبين إيران في القوة العسكرية، ومع تصاعد الاحتمالات والتوقعات حول وجود تعاون مستقبلي بين روسيا وإيران في مجال أسلحة الدمار الشامل، او الصواريخ الباليستية وأقمار التجسس، فضلا عن غياب الاستعداد الايراني لايجاد تسوية نهائية لمسألة الجزر، تظل مشاعر القلق والترقب جاثمة علي صدور دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن ناحية أخري، يمكن القول ان دول مجلس التعاون قد أحجمت عن إبداء أية تصريحات أو ردود أفعال علي التقارب العسكري بين روسيا وإيران مكتفية برد الفعل الأمريكي، حيث تدرك حكومات تلك الدول جيدا أن العلاقة بين إيران وجيرانها العرب علي الضفة الأخري من الخليج تمر عبر وسيط مهم ومؤثر، يكاد يرقي دوره إلي مستوي الفاعل الرئيسي في تلك العلاقة، علي الأقل من وجهة نظر دول مجلس التعاون التي اعتادت علي تبني هذا الموقف كلما اضطرتها الظروف إلي ذلك.

الولايات المتحدة.. سياسة عقيمة :

بينما غابت ردود الفعل الرسمية علي التقارب العسكري والاستراتيجي بين روسيا وإيران علي مستوي العالم تقريبا، خرجت البيانات والتصريحات من واشنطن علي لسان كبار المسئولين في الادارة الأمريكية تندد بالمساعي الرامية إلي تطوير وتفعيل التعاون العسكري بين موسكو وطهران، وتهدد بفرض عقوبات ضد الأولي، وتشديد الحصار المفروض علي الثانية، وربما يعكس التفرد الأمريكي بالرد علي الزيارة التي قام بها الوفد العسكري الروسي لطهران وزيارة الرئيس خاتمي الي موسكو، وبهذه الحدة، مدي الاهتمام الامريكي بهذه الدائرة المهمة والحساسة من العالم، حيث تضم تلك الدائرة عدة أقاليم يتمتع كل منها بمزايا استراتيجية، واقتصادية هائلة سواء كانت في الخليج العربي، او بحر قزوين، أو آسيا الوسطي والقوقاز. ويأتي التقارب الروسي- الإيراني بكل أبعاده، ليشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في تلك الدائرة الحساسة من زاويتين: الأولي، هي امكانية قيام رروسيا وإيران بتكوين تحالف استراتيجي تضمان اليه الصين والهند بغية اقتسام ثروات تلك المناطق مع تحجيم النفوذ الأمريكي بها. وأما الثانية، فهي ذلك القلق الذي تسببه روسيا للولايات المتحدة من جراء تزويدها لإيران بكميات، وأنواع متعددة من الاسلحة الروسية، خصوصا اسلحة الدمار الشامل وأدوات توصيلها، فضلا عن التكنولوجيا العسكرية المتطورة. ورغم حرص روسيا علي طمأنة الولايات المتحدة من هذه الناحية والتأكيد علي حصر تعاونها العسكري مع طهران في مجال الأسلحة التقليدية، إلا أن الادارة الأمريكية تظل قلقة كل القلق من هذا التقارب المثير، حيث يعود التعاون العسكري بين موسكو وطهران إلي العام ١٩٩٠، فيما وصلت مبيعات السلاح الروسي لإيران في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠، و١٩٩٥ إلي ٤ مليار دولارات. وفي يناير عام ١٩٩٥، تم التوقيع النهائي بين البلدين علي استكمال بناء المفاعل النووي الإيراني في مدينة بوشهر، غير أن التعاون العسكري بينهما بدأ يشهد تراجعا ملحوظا منذ العام ١٩٩٦، بعد توقيع موسكو وواشنطن علي اتفاق يحظر علي الأولي تزويد إيران بأية اسلحة او تعزيز التعاون العسكري معها بأية صورة من الصور، وهو الاتفاق الذي عرف باتفاق (جور- تشيرنوميردين) ومع أواخر التسعينيات، بدأ التعاون العسكري الروسي- الإيراني يستعيد نشاطه بشكل تدريجي رغم المعارضة الأمريكية المستمرة. ففي عام ١٩٩٨ وافقت موسكو علي بناء مفاعلين نووين جديدين في مدينة بوشهر الايرانية، إلي جانب استكمال المفاعل الرئيسي الذي كان من المقرر الانتهاء منه في نهاية العام الحالي، بنيما تم تأجيله للعام القادم، ثم توالت الصفقات والعقود التسليحية بين البلدين وسط مشاعر

الاستياء والغضب من جانب واشنطن .

ومع حرص الادارة الأمريكية علي وقف التعاون العسكري بين موسكو وطهران بهدف افساح المجال امام تدعيم نفوذها الاقتصادي والعسكري في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، وإقامة منطقة عازلة أمام الحضور الروسي والايراني بهما، وإرساء مبدأ جديد للتفاهم الاقتصادي حول تقاسم ثروات بحر قزوين، فقد لجأت واشنطن إلي سياسة الحصار وفرض العقوبات ضد روسيا والدول التي تتورط في عمليات تصدير اسلحة أو تكنولوجيا عسكرية متقدمة لايران، حيث قامت بفرض عقوبات علي أكثر من ١٧ معهدا وجامعة عسكرية وعلمية روسية تتعاون مع إيران في المجالات العسكرية والتكنولوجيا الخاصة بصناعة الأسلحة والمعدات الحربية. كما صدق مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر فبراير الماضي بأغلبية ٩٨ صوتا علي مشروع قانون يهدف إلي فرض عقوبات علي روسيا أو أية دولة أخري تساعد إيران علي تطوير أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل، من قبله، وكان مجلس النواب قد وافق بأغلبية ساحقة العام الماضي أيضا علي مشروع قانون مماثل.

وعلي عكس ما توقع الكثيرون، فقد رفضت كل من موسكو وطهران تلك السياسة العقابية الأمريكية، ولم ترضخا للضغوط الأمريكية، وفي هذا السياق، جاء نص البيان المشترك الذي أصدرتاه حكومتا البلدين إبان زيارة مسئول الأمن القومي الإيراني لموسكو في أوائل العام الماضي، والذي أكد علي أن البلدين سوف ينفذان كل التزاماتهما المتبادلة فيما يتعلق بالتعاون العسكري والنووي، فضلا عن الاتفاقات الموقعة بين عامي ١٩٨٩، و١٩٩٠ في هذا الصدد أيضا، وأنهما لن يقبلا بأي تدخل من أية دولة ثالثة في هذا الخصوص. وتأكيدا لذلك، قامت موسكو بالانسحاب من اتفاق (جور- تشيرنوميردين) لعام ١٩٩٥ بشأن إيران لتفسح لنفسها المجال نحو مزيد من التعاون العسكري الذي سوف يساهم في تحسين احوالها الاقتصادية، مثلما يمهد الطريق لكسر الحصار العسكري المفروض علي إيران.

إن تعامل الادارة الأمريكية مع التقارب الروسي- الإيراني، علي هذا النحو، يعكس قدرا كبيرا من غياب الرؤية الاستراتيجية لواشنطن فيما يتصل بالمستجدات السياسية والجيواستراتيجية التي ألمت بهذه البؤرة الحساسة من العالم. فالأدارة الأمريكية تريد أن تفرض حصارا علي طهران إلي اجل غير مسمي، في نفس الوقت الذي تسعي الي غزل روسيا وتهميش دورها ليس فقط علي الساحة الدولية، ولكن ايضا في محيطها الاقليمي، في حين تعزز واشنطن من نفوذها ووجودها في منطقتي آسيا الوسطي والقوقاز، بالاضافة إلي المشاركة في استغلال ثروات بحر قزوين، مع الابقاء علي رقعة واسعة من الخلاف بين كل من روسيا وإيران من جهة، وكل منهما ودول بحر قزوين وبعض القوي الكبري في آسيا الوسطي والقوقاز من جهة أخري حتي تظل هي في النهاية الرابح الأكبر وربما الوحيد علي مسرح يعد المجال الحيوي لكل من روسيا وإيران اللتين تقرب بينهما عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية عديدة تظل أقوي من كل الضغوط والتهديدات، والمساعي الأمريكية. لذلك، يظل أمام واشنطن خيار آخر، ربما يكون الأفضل والأوحد في نفس الوقت، وهو أن تستغل ما تتمتع به من ركائز قوة وحضور فعلي في هذه البقعة الحساسة من جهة، وما تكنه لها كل من روسيا وإيران من رغبة في التقارب والابقاء علي علاقات صداقة وتعاون معها بحكم ظروفهما، والأوضاع الدولية الراهنة من جهة أخري، في إعداد صيغة متوازنة ومقبولة للتعاون المستقبلي مع الدولتين علي أسس جديدة، يسبقها انهاء سياسة الحصار والاحتواء التي تتبناها واشنطن، ولم تعد ذات جدوي، بل إنها قد أتت بنتائج عكسية أرهقت الادارة الأمريكية.

مستقبل العلاقات والرهان علي الموقف الأمريكي :

رغم ما قد يبدو من حرص وحماس شديدين لدي موسكو وطهران علي المضي قدما في تعزيز التعاون العسكري بينهما للوصول إلي مستوي العلاقة الاستراتيجية، إلا انه سيكون من قبيل المبالغة الافراط في التفاؤل بشأن مستقبل تلك العلاقة بين البلدين، إذ أن أية مساعي للتقارب الاستراتيجي فيما بينهما قد تكون مصحوبة بموجات من الاستياء والقلق، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة ،التي تحرص كل من موسكو وطهران علي الاحتفاظ بهامش واسع من التفاهم والتنسيق معها، وتجنب أية خطوة قد تؤدي من شأنها إلي تصعيد الأوضاع أو خلق مواجهات غير مضمونة العواقب معها أيضا، ولكن ربما يحدث نوع من التناقض في الأهداف الروسية إزاء دول الخليج العربية، التي قد تجد في التعاون العسكري المكثف بين روسيا وإيران دافعا أقوي لتكثيف وتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة علي نحو أكبر، الأمر الذي يحول دون حدوث تقارب ملموس بين روسيا وتلك الدول، مثلما ينذر بحدوث مواجهة أو تصادم في الأهداف بين موسكو وواشنطن حول منطقة الخليج. كذلك، فإن اختتام وزير الدفاع الروسي لمباحثاته مع كبار المسئولين الإيرانيين إبان زيارته لطهران بدون توقيع أية اتفاقيات بشأن أي من القضايا التي نوقشت خلال المباحثات، وحرصه علي مشاطرة نظيره الإيراني في تطمين الادارة الأمريكية ومحاولة تهدئة مخاوفها من مستقبل التعاون العسكري بين البلدين، فضلاً عن تأكيد الرئيس الروسي علي حرص بلاده علي تحجيم التعاون التسليحي مع إيران بما لا يخل بالالتزامات الدولية علي روسيا في هذا الخصوص، إذ أعلن الرئيس بوتين عقب جلسة المحادثات مع الرئيس خاتمي أثناء زيارته لموسكو ، أن بلاده لن تزود إيران إلا بأسلحة دفاعية، كما أبدي عدم استعداده لإمدادها بتكنولوجيا صناعة الأسلحة المتطورة.. وكل ذلك كانت مؤشرات تؤكد علي أهمية المتغير الأمريكي في العلاقة بين موسكو وطهران، حيث يظل مستقبل التعاون العسكري بين البلدين مرهوناً بحسابات ردود الفعل الأمريكية، وتقدير واشنطن لما يمكن أن يتبناه الطرفان من خطوات في هذا الصدد.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-227-130-3

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

١ ـ الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساسا إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والعالم العربى . وتصدر « الكراسات الاستراتيجية » بدءا من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجى :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية مصريا وعربيا ودوليا . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التى كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيدى الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عبد العليم محمد .

(د) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضا دقيقا وافيا باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(هـ) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصرى بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(و) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران .

(ز) الديموقراطية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديموقراطية المعاصرة على المستوى المصرى والعربى والدولى ويرأس تحريرها د. هالة مصطفى .

٢ ـ التقـارير

(أ) التقرير الاستراتيجى العربى :

تقرير سنوى يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولى والنظام الإقليمى العربى والمجتمع المصرى . ويصدر التقرير الاستراتيجى العربى أيضا باللغة الإنجليزية بدءا من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوى يرمى إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصرى بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ ـ الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التى غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربى – الإسرائيلى ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصرى والعربى ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ ـ المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضا لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالى **/.http: // www. acpss.org** والبريد الإلكترونى **acpss (a) acpss.org** بالإضافة إلى البريد الإلكترونى للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام **acpss (a) ahram-org.eg** .

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلا عن إمكانية الاشتراك السنوى فى إصدارات المركز الدورية والتى يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤/٥٧٨٦٠٣٧/٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٨٣٣

E-mail: acpss (a) ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر